الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: نقدي وبنكي

الموضوع:

السياسة المالية وفعاليتها في الحد من ظاهرة الفقر
(دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1986-2018م)

إعداد الطلبة:

- أحمادي ليلى
- باي إيمان
- فوحمة بسمة

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نصر ضو	أستاذة محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
أحمد نصير	أستاذة محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
طارق قدوري	أستاذة محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة ونحمده على توفيقه وعونه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع وعملا بقول رسولنا الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم:

"من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإذا لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه"

نتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفنا المحترم الذي أمدنا بالنصح وتفضل علينا بقبول الإشراف على رسالة الماستر الأستاذ الدكتور "**أحمد نصير**" بكل إخلاص وصبر، أدامه الله ذخرا للجامعة

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتنا فكل أطور دراستنا وظوفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حمه لخضر بالوادي

ونشكر كل من ساعدنا وأعاننا على إنجاز هذا البحث ونخص بالذكر مكتبة الباحث وخصوصا الأخ: "**عبد القادر هاشم**" فهم أهل الفضل والخير والشكر.

فنسألوا الله عزو جل أن يجزي الجميع خير الجزاء.

الاهـــداء

الى مولاي عز وجل سبحانه من هداني ووفقني رغم عثراتي وتقصيري وقلة صبري.

الى أمي سندي الوحيد في الحياة المرأة التي عجزت عن سد كل مصاريف دراستي ولكنها لم تأبى وتتوقف يوما عن الدعاء لي ...فدعائها فقط هو من أوصلني إلى ما أنا عليه الآن.

إلي النجم الساري في سما أفقي، إلى الغالي الذي سكن في أعماقي، إلى منبع الخير الدافق، والحنان الوافي

إلي المربي الفاضل الذي نسج لي طريق النجاح في حياتي إليك أيها الوالد الحبيب

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى من أظهروا لي كل ما هو أجمل من الحياة...

الى من كانوا ملاذي وملجئي إلى من تذوقت معهم أجما اللحظات

إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني ... إلى من جعلهم الله إخوتي بالله ...ومن أحببتهم في الله.

إلى كل من قال لي لا فكان سببا في تحفيزي

إلى كل من لم يقف بجانبي ووقف في طريقي وعرقل مسيرة حياتي وزرع الشوك في طريقي فلولا وجودهم لما أحسست بمتعة البحث ولا حلاوة المنافسة

الى هرمون السعادة...

وفي الأخير أوجه أكبر إهداء لنفسي التي صبرت وكابرت فنالت بإذن ربها وعانت الإحتياج والتخلي والوحدة ولكنها رغم ذلك لم تهزم.

أحمادي ليلى

الاهـــداء

ها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع

إلى منارة العلم والإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي وأخواني.

إلى شريك حياتي الى زوجي إلى ملهمي الى من وقف بجانبي حتى أحقق ذاتي إلى الذي جعلني أرى الدنيا بألوان الخير والفرح ومنحني الثقة والإرادة أنت أجمل هدية من رب البرية.

إلى الدرر ونور عيني وفلذت كبدي إلى الهدية التي منحني الله إياهم في هذه الحياة أولادي وحبايبي

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاَ نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يداً بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى صديقاتي وزميلاتي.

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام.

إيـــــــــمان بـــــاي

الاهـــداء

بسم الله ارحمن الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين وبعد

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت ان أتخطاها بثبات بفضل من الله.

إلى من وضعتني على طريق الحياة الى الاسطورة التي قبل أن توضع الجنة تحت قدمها فهي جنتي وكل نجاحي تحت قدمها، حياتي أمي الغالية.

إلى صاحب الفكرة المستنير، فلقد كان له الفضل في وجودي وبقائي، إلى من أفتخر كوني ابتنه "أبي الغالي"

إلى روح اختي الطاهرة فيا رب اجعل كل حرف علمته أو تعلمته صدقة جارية لها.

إلى عائلتي، إخوتي، زوجي، أولادي، أصدقائي وكل من كان له الفضل بعد الله بنجاحي ولو بالقليل.....

إلى زميلات الدراسة ورفيقات المشوار، إيمان وليلى "كان لي عظيم الشرف برفقتهم"

إلى أخ لم تلده إمي وأستاذي ومن كان له لمسة في كل نجاح في مشواري العلمي والعملي "خلادي عبد الغني"

فوحمة بسمة

الملخص:

يعتبر الفقر مشكلة عالمية وظاهرة إجتماعية ذات إمتدادات إقتصادية وإنعكاسات سياسية متعددة الأبعاد والأشكال، إذ تعاني منه معظم دول العالم وخاصة الدول النامية التي لا تزال غير قادرة على التخلص من هذه المشكلة، فهي ظاهرة موجودة بين شرائح المجتمع السكاني في مختلف دول العالم لكنها تتفاوت في حجم هذه الظاهرة من دولة إلى أخرى، كما أن طرق مكافحتها والحد من إنتشارها بإستخدام البرامج والآليات والسياسات يختلف بإختلاف تقدم هذه الدول، لذلك يجب على الدولة أن تقوم بوضع السياسة الإقتصادية الكلية المناسبة والتي تضع من مبادئها القضاء على الفقر ومن خلال أحسن أدوات السياسة الإقتصادية الكلية وأكثرها فعالية، والجزائر من خلال إتباعها لمجموعة من الإجراءات للحد من توسع الفقر المنتشر في المجتمع والمتعلقة بالسياسة المالية، إلا أن هذه الإجراءات قد تحقق أهدافها الجزئية في مواجهة الفقر على المدى المتوسط، أما القضاء عليه على المدى البعيد فلن يتم إلا بتهيئة ظروف الإنعاش الإقتصادي لتحقيق النمو المستهدف، لذلك لابد من صياغة سياسة إقتصادية كلية جديدة تساهم في مكافحة الفقر.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، ظاهرة الفقر، البرامج التنموية، السياسات الإقتصادية الكلية، قياس الفقر، النظريات الإقتصادية، الجزائر.

Summary:

Poverty is a global problem and a social phenomenon with economic extensions and multi-dimensional political implications, as most countries of the world suffer from it, especially developing countries, which are still unable to get rid of this problem. It is a phenomenon that exists among segments of the population in different countries of the world, but it varies in size. This phenomenon varies from one country to another, just as the methods of combating it and limiting its spread using programs, mechanisms and policies differ according to the progress of these countries. Therefore, the state must develop an appropriate macroeconomic policy that sets out its principles to eliminate poverty and through the best and most of the best macroeconomic policy tools. Algeria is effective, by following a set of measures to reduce the expansion of poverty in society and related to the fiscal policy. However, these measures may achieve their partial objectives in facing poverty in the medium term, while eliminating it in the long term will only be achieved by creating conditions for economic recovery to achieve growth Therefore, it is necessary to formulate a new macroeconomic policy that contributes to combating poverty.

Key words: fiscal policy, poverty phenomenon, development programs, macroeconomic policies, poverty measurement, economic theories, Algeria.

قائمة المحتويات

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	**أ-هـ**
الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة السياسة المالية والفقر	
تمهيد	7
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية والفقر	**8**
المطلب الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	8
1. مفاهيم عامة حول السياسة المالية وأهدافها:	8
2. أنواع السياسة المالية:	10
3. أدوات السياسة المالية وفعاليتها:	13
4. النظريات الإقتصادية المفسرة للسياسة المالية:	16
المطلب الثاني: الأسس النظرية لظاهرة الفقر	24
1. مفهوم الفقر وخصائصه:	24
2. أنواع الفقر:	26
3. قياس مؤشرات الفقر:	27
4. النظريات الإقتصادية والإجتماعية للفقر:	34
المطلب الثالث: السياسة المالية وفعاليتها على ظاهرة الفقر	38
1. علاقة السياسة الإقتصادية بالفقر:	38
2. آليات تأثير السياسة المالية على الفقر:	41

المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**46**
المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة المالية	46
المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالفقر	50
المطلب الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة المالية والفقر	55
الخلاصة	59
الفصل الثاني: دور السياسة المالية في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر في الفترة 1986-2018	
تمهيد	61
المبحث الأول: توجهات السياسة الإقتصادية في الجزائر للفترة (1986-2018)	**62**
المطلب الأول: السياسة الإقتصادية خلال مرحلتي الإقتصاد المخطط والتنمية المركزية (قبل سنة 1986)	62
1. الوضعية الإقتصادية خلال المرحلة الإنتقالية (1962-1966)	62
2. السياسة الإقتصادية خلال مرحلة الإقتصاد المخطط(1967-1979)	64
3. السياسة الإقتصادية خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989)	65
المطلب الثاني: السياسة الإقتصادية في ظل الإصلاحات الإقتصادية (1986-2000)	68
1. المرحلة الإنتقالية للإقتصاد الجزائري (1986-1994)	68
2. الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1989-1994)	69
3. برنامج الإستقرار والتعديل الهيكلي (22 ماي 1995-21 ماي 1998)	71
المطلب الثالث: السياسة الإقتصادية في ظل البرامج التنموية (2001-2018)	72
1. برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004):	72
2. البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي (2005-2009)	73
3. برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)	74
4. رؤية إستشرافية لمسار المخطط الخماسي 2015-2019	75
المبحث الثاني: السياسة المالية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1986-2018	**77**
المطلب الأول: إتجاهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)	77
1. السياسة المالية المتبعة خلال فترة التنمية المركزية (1980-1989)	77

2. إتجاهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	78
3. إتجاهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	83
4. إتجاهات السياسة المالية خلال الفترة (2011-2018)	90
المطلب الثاني: واقع الفقر في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)	94
1. ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1986-2018	94
2. مميزات الفقر في الجزائر	96
3. خريطة الفقر في الجزائر	97
4. قياس الفقر في الجزائر	101
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية كأداة للحد ومحاربة الفقر في الجزائر	104
1. الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (2001-2005)	104
2. دور السياسة الإجتماعية في مكافحة الفقر	112
3. إستراتيجية التنمية للألفية الثالثة وأثرها على الفقر	120
4. تقييم السياسة المالية في الجزائر	126
الخلاصة	127
الخاتمة العامة	**128**
قائمة المراجع	**134**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	بيانات متعلقة بكميات الناتج المحلي والإنفاق الكلي في الاقتصاد المغلق (مليون دج)	21
02-01	يوضح الفرق بين التخلف والفقر	26
01-02	توزيع الإستثمارات حسب المخططات الوطنية 1967-1989 (مليار دينار جزائري)	66
02-02	أسعار وصادرات المحروقات للفترة (1984-1989)	67
03-02	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصاد (مليار دينار جزائري)	73
04-02	يبين محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)	74
05-02	يوضح مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014 (مليار دينار جزائري)	75
07-02	تطور الرصيد الموازني للجزائر للفترة 1980-1989 (مليون دينار جزائري)	79
08-02	يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 (مليار دينار جزائري)	80
09-02	يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 (مليار دينار جزائري)	81
10-02	يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 (مليار دينار جزائري)	83
11-02	يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 (مليار دينار جزائري)	84
12-02ا	يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 (مليار دينار جزائري)	86
13-02	تطور الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة (2000-2010)	89
14-02	يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2018 (مليار دينار جزائري)	91
15-02	يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2018 (مليار دينار جزائري)	93
16-02	يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2011-2018) الوحدة: مليار دج	94
17-02	يوضح نسبة معدل الفقر خلال الفترة (2000-2017)	96
18-02	يوضح المؤشر الكلي للفقر	100

19-02	عتبات الفقر خلال الفترة 1988-1995 (بالدينار الواحد سنويا)	103
20-02	يوضح تقديرات الفقر خلال الفترة 1988-1995 (الوحدة: %)	103
21-02	يوضح الكلفة الإجمالية للبرنامج الوطني للتكوين المهني (مليار دينار جزائري)	111
22-02	يوضح عدد المشاريع المصرح بها حسب فروع النشاط	119
23-02	يوضح توزيع الشهادات المسلمة والمطابقة حسب قطاع النشاط وعدد مناصب العمل	120
24-02	يوضح عدد القروض الممنوحة ومناصب العمل المتعلقة بها	121
25-02	القطاعات الإقتصادية التي شملها برنامج الإنعاش الإقتصادي 2010-2014 (مليار دينار جزائري)	123
26-02	يوضح محتوى البرنامج الخماسي لفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية	125
27-02	يوضح محتوى البرنامج الخماسي لفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات	126

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	يوضح السياسة المالية الإنكماشية	11
02-01	يوضح السياسة المالية التوسعية	12
03-01	يوضح إعتقادات السياسة المالية	17
04-01	يوضح قانون ساي للأسواق	18
05-01	يوضح الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي	18
06-01	يوضح مرونة سعر الفائدة تؤدي إلى التعاد ل التلقائي بين الإدخار والإستثمار.	19
07-01	يوضح منحنى لورنز	32
08-01	يوضح معامل جيني	33
09-01	يوضح الحلقة المفرغة	35
01-02	يوضح توزيع الفقر في الجزائر	101

المقدمة العامة

❖ **تمهيد:**

تعتبر ظاهرة الفقر، ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي إقتصاد من إقتصاديات الدول، فهو من الظواهر الإقتصادية والإجتماعية الأكثر جدلا وتأثيرا على الواقع المعيشي لأفراد المجتمع، وإرتبط الفقر تاريخيا بظاهرة فقدان أو ندرة الموراد أحيانا والحروب والصراعات التي تؤدي إلى المزيد من عدم الإستقرار الإقتصادي وإلى القهر والإستبعاد.

وقد شهد نهاية القرن العشرين إعادة الإهتمام بالقضايا الإقتصادية والإجتماعية التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر بإتساع مساحته وزيادة عمقه في الدول النامية، وتعد الجزائر واحدة من الدول العربية والإسلامية التي تعاني من مشكلة الفقر وتزايد عدد الفقراء وخاصة بعد الأزمة البترولية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، وذلك لتدهور أسعار البترول وإنخفاض مداخيل الدولة من العملة الصعبة، مما أدى إلى تراجع النمو في الإقتصاد الجزائري، ثم بدأت الإصلاحات الإقتصادية للتوجه نحو إقتصاد السوق كل ذلك كان له الأثر الكبير على طبقات المجتمع وخاصة الطبقة الفقيرة والمتوسطة الدخل، حيث صاحبة برامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الإقتصادي في الجزائر إنخفاض كبيرا في الإستثمارات العامة والنفقات الإجتماعية في المجالات التي تمس الفقراء بصورة مباشرة وإن كان إرتفاع معدلات الفقر وإتساع التفاوت يعد إشكالية ترتبط بالعدالة الإقتصادية والإجتماعية، فإن التشوهات التي تحدث في السياسات الإقتصادية تعد أهم آليات إنتاج الفقر، وعليه وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى اللجؤ لوصفات صندوق النقد الدولي، وطلبت سنة 1994 إعادت جدولت ديونها وقبولها بمفاوضات مشروطة لبرنامج الإستقرار الذي من شأنه أن يفتح الباب واسعا نحو الإندماج أكثر في الإقتصاد العالمي، لكن التجارب السابق للصندوق جعلته عرضة للإنتقادات كونه يعطي مواصفات موحدة لحالات مختلفة، إذ بدل تحقيق الأهداف المنشودة فإنه يزيد من حدتها بالفعل، فإرتباط هذا الأخير بكل مقومات الإقتصاد الكلي ومواضيعه يجعل من السياسات الإقتصادية الكلية تترك أثارها وتداعياتها بشكل مباشر أو غير مباشر على الفقر إما إيجابا أو سلبا.

ومن أهم السياسات الإقتصادية المؤثرة في النمو الإقتصادي والإجتماعي السياسة المالية، حيث أنها تستطيع أن تقوم بدور مهم في تحقيق الأهداف المختلفة التي ينشدها الإقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص معدل النمو الإقتصادي والإجتماعي، ذلك من خلال أدواتها المختلفة (الإيرادات العامة والنفقات العامة) التي تعتبر من أهم أدوات الإدارة الإقتصادية والتي تتميز بسهولة التحكم فيها من طرف الحكومة.

لقد شهدت السياسة المالية عدة إصلاحات مما جعلها تحظى بجانب من الإهتمام من صانعي القرار، وما يهمنا في هذا السياق كيف يمكن توظيف أدوات السياسة المالية في القضاء على ظاهر الفقر، حيث تميزت

السياسات الإقتصادية الكلية في الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية هذه الدراسة بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة السياسات الإقتصادية الكلية في ظل إقتصاد ممركز حيث يحتكر القطاع العام كل الأنشطة الإقتصادية وهذا يدخل في إطار التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة آنذاك، مرحلة السياسات الإقتصادية الكلية في ظل إقتصاد السوق وبدأت هذه المرحلة بعد بداية الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر وقد إنعكست هذه السياسات الإقتصادية الكلية على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في ظل دخول القطاع الخاص والإنفتاح الإقتصادي، هذا فضلا على البرامج الخاصة والبرنامج العادي، مما إنعكس ذلك بالإيجاب على المؤشرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والتي كانت تهدف إلى إعادة التوازنات الإقتصادية الكلية وكذا تحقيق نمو إقتصادي مستديم ومتواصل، والتي لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا.

❖ **الإشكالية الرئيسية:**

وعلى ضوء ما سبق إخترنا دراسة هذا الموضوع الذي يندرج تحت عنوان: فعالية السياسة المالية في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر للفترة (1986-2018)، من خلال الإرتكاز على **الإشكالية الرئيسية** التالية:

ما مدى فعالية ومساهمة السياسة المالية في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1986-2018؟

ومن خلال هاته الإشكالية تتفرع بعض **الأسئلة الفرعية** التالية:

1- ما المقصود بالسياسة المالية؟ وما هي أهدافها؟

2- ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بظاهرة الفقر؟ وماهي أهم النظريات المفسرة له؟

3- ما هي سمات السياسة الإقتصادية الكلية في الجزائر في ظل الإقتصاد الموجه، وفي ظل التوجه إلى إقتصاد السوق؟

4- ماهي أهم الإستراتيجية المتبعة من طرف السياسة المالية لمعالجة ظاهرة الفقر في الجزائر؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

1- تعتبر السياسة المالية من بين السياسات الإقتصادية الأكثر نجاحا وإتبعا في الجزائر، كما تهدف السياسة المالية وبإستعمال أدواتها المختلفة إلى تحقيق التوازنات الإقتصادية والإجتماعية والمالية؛

2- تتعدد مفاهيم ونظريات ظاهرة الفقر، نتيجة تفاوت في وجهات النظر فيما بينها؛

3- إن الإقتصاد الجزائري هو في مرحلة إنتقالية مازال يتراوح بين إقتصاد السوق والإقتصاد الممركز، جعل تحقيق الأهداف التنموية للسياسات الإقتصادية الكلية غير مرضي، ويفسرها ذلك عدم النجاعة الإقتصادية للسياسات رغم كل البرامج المسطرة وضخامة المبالغ المالية المخصصة لذلك، فضلا عن نقص الرقابة والتخطيط؛

4- تنحصر السياسات الموجهة لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر في مجموعة من البرامج المؤقتة، حيث أنها لا ترقى إلى الإستدامة، نظرا لكونها سياسات ترقيعية لا تتمحور بالدرجة الأولى حول تخفيض معدلات الفقر؛

❖ **دوافع وأسباب إختيار الموضوع:**

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي(شخصي)، حيث يمكننا حصرها فيمايلي:

- فالأولى تنطلق من واقع السياسة المالية ودورها في معالجة الفقر في الجزائر، والميل إلى الخوض في هذه المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة بإعتبارها موضوع الساعة، لاسيما أمام التحديات التي يفرضها الواقع الإقتصادي الهادف إلى خدمة مصالح التنمية؛
- الموضوع له علاقة بالإختصاص الذي ننتسب إليه، إضافة إلى إهتمامنا بالبحث في المواضيع الحديثة التي تعتبر موضوع الساعة.

❖ **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ فهم موضوع السياسة المالية من خلال تبيان أهم الركائز التي يعتمد عليها هذا الموضوع؛
- ✓ أهمية محاربة ظاهرة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للسكان، وهذا الهدف لا يمكن الوصول إليه إلا إذا تم تحديد المتغيرات القادرة على التأثير في نسبة الفقر وتحليل إنعكاساتها؛
- ✓ عرض السمات وخصائص هذه الظاهرة ومكوناتها ومفاهيمها ومحدداتها، حيث تكتسب مسألة تشخيص المحددات الرئيسية للفقر أهمية بالغة، ذلك أن هذه العملية تمثل الشوط الضروري لرسم السياسات الناجحة؛
- ✓ كما تتجلى أهمية الدراسة في الدور الذي يمكن أن تحدثه السياسة المالية في الحد من ظاهرة الفقر وتحليل مسببات الفقر ودور السياسات المتبعة للقضاء على هذه الظاهرة؛
- ✓ المساهمة في إثراء المكتبة بموضوع يعالج ظاهرة الفقر في الجزائر.

❖ **أهداف الدراسة:**

تستهدف هذه الدراسة إلى تحديد قدرة ورشادة السياسة المالية في الجزائر في معالجة الفقر، خلال الفترة 1986-2018، كما أن هناك أهداف فرعية تندرج تحت هذا الهدف الرئيسي نجملها فيما يلي:

- المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في إقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والجزائر خاصة من بين تلك الدول حيث إهتمت بالسياسة المالية لتطوير إقتصادها؛
- معرفة الدور الفعال الذي تلعبه أدوات السياسة المالية في الحد من ظاهرة الفقر؛
- القيام بدراسة تحليلية تقييمية لكل من السياسة المالية وظاهرة الفقر وخاصة فعالية السياسة المالية في الحد من هذه الظاهرة؛
- إستعراض وتقييم السياسات والإستراتيجيات المتبعة للحد من مشكلة الفقر.

❖ **حدود الدراسة:**

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، ففي الإطار المكاني رأينا أن نخص الدراسة بالإقتصاد الجزائري، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة ما بين 1986-2018، وإختيارنا لهذه الفترة لمن يكن عشوائيا بل مبررا حيث تمثل سنة 1986 الأزمة البترولية (إنخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية)، وهذا ما دفع الإقتصاد الجزائري إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية سنة 1989 والتي حاولت من خلالها الجزائر الخروج من الإقتصاد الإشتراكي المبني عن الريع إلى الإقتصاد الرأسمالي المبني على الإقتصاد الخاص والتوجه إلى إقتصاد السوق.

❖ **وسائل جمع المعلومات والبيانات:**

سنعتمد في بحثنا هذا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الوسائل الأكثر شيوعا، نختصرها في:

- ✓ المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له؛
- ✓ البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع دون إغفال النقد والإستزادة كل ما كان ذلك ممكن؛
- ✓ البحث عبر شبكة الإنترنيت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط بالموضوع.

❖ **المنهج المتبع في الدراسة:**

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، إعتمدنا على مناهج تستجيب لبحثنا هذا وهي:

- المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب النظرية للدراسة كون أن هذا المنهج تحديدا مخصص للدراسات النظرية؛
- إلى جانب المنهج التطبيقي التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بالإعتماد عن الجداول والرسومات البيانية والإحصائيات، وتحليلها بطريقة علمية حتى يسهل على القارئ فهم الموضوع أكثر والتعمق في هذه المعطيات.

❖ **محتوى الدراسة:**

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للسياسة المالية والفقر، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناولنا في الأول مفاهيم أساسية حول السياسة المالية والفقر، وقسمناه إلى ثلاث مطالب، والمبحث الثاني تناولنا فيه الدراسات السابقة، وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب؛

الفصل الثاني: بعنوان دور السياسة المالية في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر في الفترة 1986-2018، وقسمناه إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول توجهات السياسة الإقتصادية في الجزائر للفترة 1986-2018، وقسمناه إلى ثلاثة مطالب، والمبحث الثاني تطرقنا فيه للسياسة المالية وفعاليتها في مكافحة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1986-2018 وقسم إلى ثلاثة مطالب أيضا.

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة

السياسة المالية والفقر

تمهيد

يعد الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية ويعد القضاء عليه أو الحد منه ضرورة إقتصادية وسياسية وأخلاقية، فهو مشكلة عالمية لها أبعاد متعددة، مما ترتب عليه عدم وجود مفهوم موحد للفقر، ويرجع ذلك لإختلاف الباحثين، وإختلاف صور الفقر وأشكاله ومظاهره، وإزدادت معدلات الفقر نتيجة عدم جدوى البرامج والسياسات الإقتصادية الكلية في الحد من الفقر والقصور في إختيار بدائل تنموية تحد من الفقر.

للسياسة المالية موقعها ما بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الإقتصادية الوطنية، وأتخذت السياسة المالية كأداة لمعالجة هذه الأهداف عن طريق التمويل العام، إذ أن تأثيرها يكون على معظم الجوانب الإقتصادية والإجتماعية قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة والحد من إنتشار التضخم والكساد والبطالة والفقر من جهة أخرى، وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية، نتيجة تطور الأفكار والنظريات التي تأخذ بها الدولة لمعالجة الأزمات، وقد كان للأزمة الإقتصادية الكبرى عام 1929 التي تعرضت لها الإقتصاديات الغربية فمنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية في توجيه المسار الإقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، وأصبحت تحتل مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الإقتصاد الوطني.

ومن خلال ما تقدم سنقوم بإبراز في هذا الفصل الإطار النظري لكل من السياسة المالية وظاهرة الفقر وإضافة إلى الدراسات التي سبق وأن تناولت هذا الموضوع.

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية والفقر؛**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية والفقر

تحتل السياسة المالية أهمية كبيرة من بين السياسات الأخرى المكونة للسياسة الإقتصادية، وهذا نظرًا لمساهمتها الكبيرة في تحقيق الأهداف المسطرة، بإعتبارها وسيلة تتمكن الدولة من خلالها بالتدخل في الإقتصاد الوطني من أجل التأثير على مستوى الدخل الوطني ومجرى النشاط الإقتصادي من جهة، والحد من ظاهرة الفقر من جهة أخرى.

المطلب الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

في هذا المطلب سنحاول بالإيضاح الإطار العام للسياسة المالية وذلك من خلال التطرق إلى مفهومها وأنواعها وما تمخض عنها من أدوات مع التطرق إلى النظريات المفسرة لها.

1. مفاهيم عامة حول السياسة المالية وأهدافها:

يتطلب دراسة السياسة المالية ودورها في النشاط الإقتصادي منا دراسة مفهوم السياسة المالية التي تلعب دورا أساسيا في إرساء المقومات التي تساعد على النمو الإقتصادي القابل للإستمرار، ذلك لأن هدفها الأساسي هو تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال تأثيرها على مستوى الإنفاق أو الطلب أو حتى جانب العرض.

1-1-مفهوم السياسة المالية: كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة وأن الأصل في لفظها يرجع إلى كلمة فرنسية قديمة هي (**f i s c**) أي حافظة النقود أو الخزانة ولكن ضمن مصادر التطور الذي رافق المجتمعات وظهور مهام جديدة في المجالات الإقتصادية المختلفة، إتسع مفهومها لتعني بدارسة النشاط المالي للإقتصاد الوطني، متضمنة في ذلك تكييفا كميًا ونوعيًا لحجم كل من النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية لأوجهها المختلفة بغية تحقيق أهداف عامة.[1]

وللسياسة المالية عدة تعاريف حسب وجهات نظر المفكرين والإقتصاديين ندرج منها:

✓ **التعريف الأول:** يمكن تعريف السياسة المالية على أنها خطة أو برنامج تضعه الحكومة للسيطرة على الموارد المالية من النفقات والإيرادات لتشغيل جميع الموارد المعطلة لتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية، وتعرف كذلك بأنها مجموعة من الإجراءات والقواعد والقوانين اللازمة التي تتخذها الدولة لغرض تحقيق آثار مرغوبة وإستبعاد الآثار غير المرغوبة من الأنشطة الإقتصادية لتحقيق أفضل نشاط إقتصادي يؤدي إلى التوظيف الكامل ويحد من الفقر؛[2]

---

[1] نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسمي، "**السياسات الإقتصادية**"، الطبعة العربية الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص:45.

[2] محيف جاسم حمد ووسام حسين علوان، "**تحليل وقياس أثر السياسة المالية على الفقر في العراق للمدة 2016/2004**"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 4، العدد: 44، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2017، ص:250.

- ✓ **التعريف الثاني:** هي الوسيلة التي من خلالها تقوم الحكومة بتعديل مستويات الإنفاق ومعدلات الضرائب لمراقبة إقتصاد أي دولة والتأثير فيه، إنها الإستراتجية الشقيقة للسياسة النقدية التي يؤثر بها البنك المركزي على المعروض النقدي للدولة، ويتم إستخدام هاتين السياستين في مجموعة مختلفة لتوجيه الأهداف الإقتصادية لبلد ما؛[1]
- ✓ **التعريف الثالث:** تعرف بأنها "تعبر عن البرنامج الذي تخططه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث أثار مرغوبة وتجنب الأثار الغير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع"؛[2]

نخلص إلى المقاربة التالية قصد تحديد تعريف مناسب للسياسة المالية وهي تلك القرارات التي تضعها الحكومة على مدار السنة وفق متغيرات إقتصادية فعالة والتي توجه بواسطة برنامج مضبوط يصب بعناية في قوالب إنفاقية للوصول إلى ضرورة القبول بمستوى واقع التنمية والآثار المرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة دون ذكر الكيفيات.

1-2-أهداف السياسة المالية: تسعى السياسة المالية بإستخدام أدواتها لتحقيق ما يلي:

- ✓ **تحقيق الاستقرار الإقتصادي:** تمثل السياسة المالية عاملا أساسيا في الوصول إلى الاستقرار الإقتصادي وإستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها والمتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام؛[3]
- ✓ **تصحيح مسار عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية:** بما أن السياسة المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل دورة الإقتصاد، وتستطيع أن تؤثر فيها تأثيرا كبيرا، فإنه من الممكن إستخدام أدواتها للقضاء على بعض العيوب والأمراض التي تشوب مراحل هذه الدورة ومنها: مرحلة الإنتاج، مرحلة التوزيع، مرحلة الإنفاق؛
- ✓ **زيادة معدلات النمو الإقتصادي:** تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها بإستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لابد من إختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية ،بحيث تخدم هدف زيادة معدل النمو، حيث أن مفردات السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، لذلك لابد من دراسة الحالة الظرفية للإقتصاد وإختيار الأدوات

---

[1] سامر مظهر قنطقجي، **"لسياسات النقدية والمالية والإقتصادية"**، الطبعة الأولى، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، جامعة كاي أونلاين، 2020، ص:188.

[2] حامد عبد المجيد دراز، **"السياسة المالية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:15.

[3] عبد الحميد محمد القاضي، **"مبادئ المالية العامة"**، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 1986، ص:235.

المالية المناسبة التي تساهم في تنشيط حجم الطلب الكلي الامر الذي يدفع لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد الوطني؛[1]

- ✓ **تحقيق العمالة الكاملة:** يعد التوظيف الكامل لقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتقدم تبرز أهمية دور الإستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الإقتصاد الوطني، ويقتصر دور السياسة المالية في تهيئة البيئة المواتية لإزدهار الإستثمار الخاص وترقيته، من أجل الدور المنوط به في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة وبالتالي المساهمة في مستوى المعيشة، ومن جهة أخرى أن زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام، يهدف الى تحقيق الإنعاش الاقتصادي، بفضل خلق قوة شرائية إلى زيادة الطلب، والذي بدوره يدفع إلى زيادة العرض من السلع والخدمات، وهذا يقابله إرتفاع مستوى العمالة.[2]

2. أنواع السياسة المالية:

هناك نوعان للسياسات المالية هما: السياسة المالية الإنكماشية، السياسة المالية التوسعية.

2-1-السياسة المالية الانكماشية: السياسة المالية الإنكماشية هي عبارة عن تلك السياسة التي تهدف إلى تخفيض مستوى الدخل المحلي الإجمالي التوازني (أي تخفيض الطلب الكلي أي تخفيض الإنفاق الكلي)، لذلك يتم إستخدام هذه السياسة لمعالجة الفجوة التضخمية (أي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي) ويكون ذلك عن طريق:[3]

- ✓ **رفع مستوى الضرائب وبالتالي تقليل دخول الأفراد:** مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الإقتصاد وهذا يؤدي إلى خفض المستوى العام لأسعار؛
- ✓ **تخفيض مستوى الإنفاق العام:** والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك ويحد من الطلب الكلي ويخفض مستوى الأسعار؛

---

[1] هيفاء غدير غدير، "**السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري**"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص ص:21، 22. تم تصفح الموقع: https://reading.almeria.com، بتاريخ 2020/07/05، على الساعة 17:00.

[2] عبد المنعم فوزي، "**المالية العامة والسياسة المالية**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972، ص:34.

[3] مجدي الشورجي، "**أثار السياسة الإقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر**"، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص ص:104، 105.

✓ **قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا:** من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق أهدف السياسة المالية.[1]

ويبين الشكل التالي السياسة المالية الإنكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني:

الشكل رقم (01-01): يوضح السياسة المالية الإنكماشية

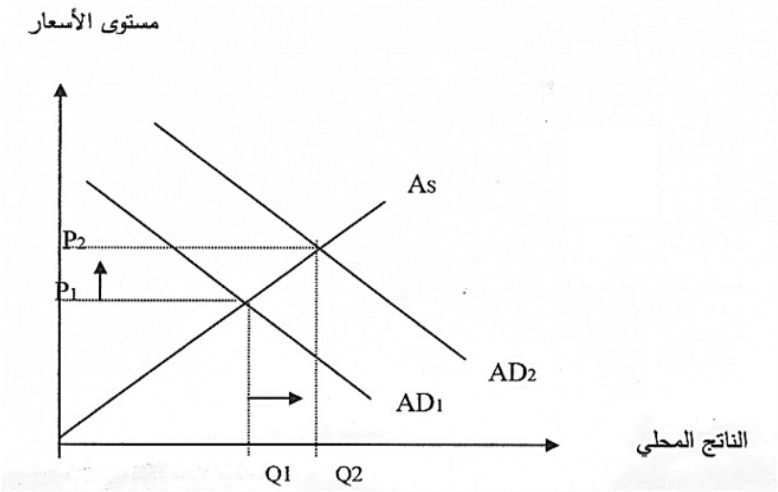

المصدر: هيثم الزغب وحسن أبو الزيت، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**"، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص:206.

يوضح الشكل رقم (01-01) كيف تؤثر السياسة المالية الإنكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD1 إلى AD2 وخفض الأسعار من P1إلى P2 وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

2-2-السياسة المالية التوسعية: السياسة المالية التوسعية هي عبارة عن تلك السياسة التي تهدف إلى زيادة مستوى الدخل المحلي الإجمالي التوازني (أي زيادة الطلب الكلي أي زيادة الإنفاق الكلي) لذلك يتم إستخدام هذه السياسة لمعالجة الفجوة الإنكماشية (أي نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي) ويكون ذلك عن طريق:[2]

✓ **زيادة مستويات الإنفاق الحكومي:** وذلك يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وزيادة الدخل تعني زيادة الطلب الكلي في الإقتصاد مما يدفع المؤسسات الإقتصادية والمشاريع إلى زيادة إنتاجها لمواكبة هذه الزيادة في الطلب

---

[1] عبد الصمد معين سرداح، "**السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي ودورها في محاربة الفقر**"، (مذكرة ماجستير في إقتصاديات التنمية، كلية التجارة، قسم إقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة عمادة الدراسات العليا ،2015)، ص:22.

[2] مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص:105.

وبالتالي زيادة التوظيف وتقديم الحوافز للأفراد لزيادة إنتاجهم ورفع كفاءة العمل الأمر الذي سيرفع من مستوى النشاط الإقتصادي؛

- ✓ **قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية:** وتتحقق هنا كذلك زيادة في الدخول ويزداد الميل للإستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع، مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الإنكماشية؛
- ✓ **قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الأول والثاني** (زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب).[1]

ويبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد من خلال الرسم البياني الموالي:

الشكل رقم (01-02) يوضح السياسة المالية التوسعية

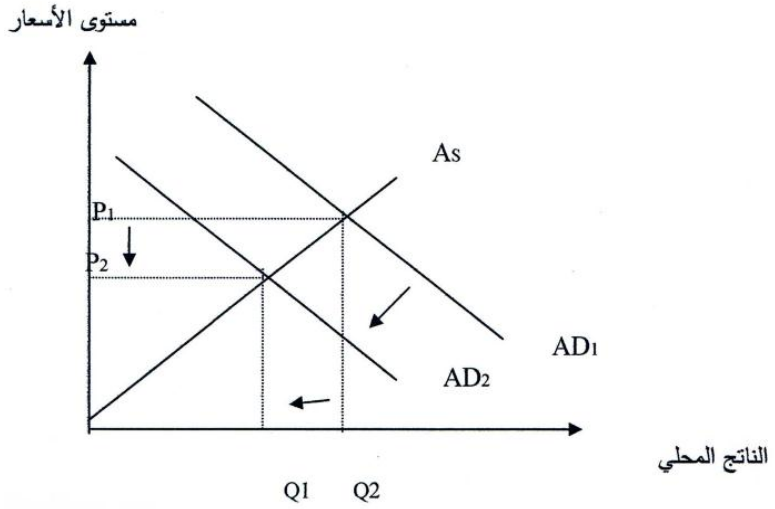

المصدر: هيثم الزغب وحسن أبو الزيت، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**"، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص:205.

يبين الشكل(01-02) إتباع سياسة مالية توسعية وذلك بزيادة الإنفاق وخفض الضرائب مما أدى إلى إنتقال منحني الطلب الكلي من AD1 إلى AD2 مما يعني زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي، حيث أن AS تمثل العرض الكلي وAD1 الطلب الكلي قبل إتباع السياسة المالية التوسعية وAD2 الطلب الكلي بعد إتباع السياسة المالية التوسعية.

ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكن حكيمة أو رشيدة، وهناك عدة عوامل تحدد السياسة المالية التوسعية في الدولة.

[1] عبد الصمد معين سرادح، مرجع سابق، ص ص:21، 22.

3. أدوات السياسة المالية وفعاليتها:

تستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المنشودة، وعليه نتطرق إلى أدواتها والأثار التي يمكن أن تحددها هذه الأدوات في مختلف الظروف الإقتصادية وفعاليتها.

3-1-أدوات السياسة المالية: وتتمثل في تلك الأدوات التي تستعملها الدولة بغرض دفع عجلة النشاط الإقتصادي وتحقيق أهداف السياسة المالية التي أصبحت تأخذ دورا وظيفيا ولم تعد محايدة، ولتحقيق ذلك تعتمد السياسة المالية على الأدوات المالية الآتية: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة.

3-1-1-تعريف النفقات العامة وآثارها الاقتصادية: إن الأثار الإقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة، كما قد تكون غير مباشرة، وفيما يلي دراسة موجزة لتعريف النفقات العامة وأثارها الإقتصادية.

- ✓ **تعريف النفقات العامة:** هي صرف إحدى الهيئات العامة (إدارات، ولايات، بلديات، مؤسسات عامة) مبلغ معين بهدف سد حاجة من الحاجات العامة للمجتمع، أي أنها مبلغ نقدي يخرج من ذمة مال شخص معنوي عام لتحقيق نفع عام.[1]
- ✓ **الآثار الإقتصادي للنفقات العامة:** يعتبر إستخدام العمليات المالية المتعلقة بالإنفاق العام كأداة للتأثير على الظروف والأوضاع الإقتصادية من أحدث الأساليب المالية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الإقتصادي، ففي فترات الإنكماش تقوم السلطات العمومية بحقن الإقتصاد الوطني عن طريق زيادة الإنفاق العام وذلك بغرض رفع القدرة الشرائية للإقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري ومن ثم إنعاش الإقتصاد الوطني وتحريك أجهزته، وهذا ما يعرف بالمنطقة الكينزي (المضاعف والمعجل*)، إلا أن هذا يتوقف على نوعية الإنفاق العام.

- فبالنسبة للنفقات التحويلية المتعلقة بالنفقات الإجتماعية والمعاشات الإستثنائية فإنها بمثابة حقن نقدي للإقتصاد الوطني ينتج عنه زيادة الإنفاق الإستهلاكي، وبذلك فإن السياسة المالية الإنفاقية هنا تتكفل بالإستقرار الإقتصادي الداخلي وعلاج حالة الركود والإنكماش، إلا أن هذا النوع من الإنفاق يثير دائما نوعا من التنازع بين الإعتبارات الإجتماعية والإقتصادية؛[2]
- أما بالنسبة للنوع الثاني من الإنفاق والمتمثل في الإنفاق على الأشغال العامة وبناء رأس المال الإجتماعي فهو من أقدم أنواع الإنفاق العام، حيث كان يستخدم لمحاربة البطالة عن طريق تقوية البنيان الإقتصادي أي عن

---

[1] حسين مصطفى حسين، **"المالية العامة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص:195.

* يعرف على أنه العملية الناجمة عن زيادة أولية في أحد المتغيرات الإقتصادية الكلية التي تقود في نهاية المدة إلى زيادة أكبر لذات المتغير.

[2] رشيد بوعافية، **"السياسة الإقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر–حالة الجزائر–"**، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر–03-، السنة الدراسية 2011/2010)، ص:31.

طريق زيادة الإنفاق الموجه للإستثمار وذلك بغرض إعادة الإنتعاش إلى الإقتصاد الوطني، وقد سلكت العديد من الدول هذا المسلك من أجل إجتياز حالة الكساد الكبير الذي حدث في 1929م، وقد تلجا الدولة إلى الحالة العكسية، أي تخفيض الإنفاق العام في حالة محاربة ظاهرة التضخم؛

- أما بالنسبة للإنفاق العسكري فإن هذا النوع من الإنفاق لا يؤثر على الهيكل الإقتصادي فحسب، بل يؤثر على الوضع الإقتصادي، لذلك ترشيد هذا الإنفاق العام من أهم أهداف السلطات المالية وهذا بغرض محاربة الأزمات وتخفيض حدة الإختلال الداخلي؛
- وخلاصة القول فإن الإنفاق العام عادة ما يستخدم كأداة فعالة لتحقيق أهداف إجتماعية وإقتصادية وسياسية من خلال ضبطه وترشيده أو التوسع فيه، من خلال أثار النفقات العامة على الإنتاج وأثار النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل.[1]

3-1-2-تعريف الإيرادات العامة وأثارها الإقتصادية: تعتبر الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الإقتصادية، وعليه نتطرق إلى تعريفها وأهم أثارها الإقتصادية.

✓ **تعريف الإيرادات العامة:** يمكن تعريفها "بأنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي".[2]

وتعني أيضا "الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر وبصورة نقدية عادية، وذلك من أجل تغطية نفقاتها العامة".[3]

✓ **الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة للدولة:** لا تقل أهمية الإيرادات العامة عن تلك المتعلقة بالنفقات العامة، حيث يمكن إستخدامها هي الأخرى فيما يلي:[4]

- للتأثير على الأوضاع الإقتصادية للدولة، وتستطيع على إختلاف أدواتها أن تحقق أثار مباشرة وأيضا غير مباشرة على الدخول والأوضاع الإقتصادية السائدة فعلى سبيل المثال نجد أن الإيرادات الدومين العام تسمح للدولة أن تنظم وتحدد أسعار الموارد الإقتصادية التي تمتلكها؛
- وقد تلجا الدولة إلى إستخدام القطاع الضريبي كعامل مؤثر على الوضع الإقتصادي، حيث تعتبر الضريبة دائما الأداة الأكثر فعالية ومرونة والتي تستخدم الإنعاش الإقتصادي الوطني وفي تصحيح الاختلال التوازني.
- ففي حالة الكساد تقوم السلطات المالية بإنتهاج سياسة مالية توسعية وذلك بتخفيض معدلات الضرائب التي ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي والإجمالي؛

---

[1] نفس المرجع ونفس الصفحة.

[2] فليح حسن خلف، **"المالية العامة"**، دار النشر عالم الكتب الحديث، عمان، 2007، ص:164.

[3] نفس المرجع ونفس الصفحة.

[4] رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص:32.

- أما في حالة التضخم فإن السلطات المالية تقوم بالحالة العكسية وذلك برفع معدلات الضرائب لمحاولة تكميش مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق ما يسمى بالسياسة المالية الإنكماشية.

3-1-3-تعريف الميزانية العامة: تعتبر الموازنة العامة أحد المواضيع الهامة خاصة وأنه يرتبط بالتخطيط للنفقات الموجهة للتسيير من جهة وإيرادات الدولة من جهة أخرى، ولعلها إكتسبت هذه الأهمية من خلال الدور الفعال الذي لعبته ولا تزال تلعبه في توجيه الإقتصاد بما يحقق النفع العام وإرساء إقتصاد قوي في مواجهة الأزمات.

وهناك تعريف للموازنة وفق التشريع الجزائري بأنها "الوثيقة التي تقدر خلال سنة مدينة مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأس المال وترخص بها".[1]

تختلف بنود ومحتويات الميزانية العامة من إيرادات ونفقات وتحدث أثار إقتصادية وإجتماعية وكذا سياسية، وبالتالي تعتبر الإطار العام الذي تنعكس فيه إختيارات الدولة لأهدافها من جهة وأداتها للتحقيق من جهة أخرى.

3-2-فعالية السياسة المالية: يقصد بفعالية السياسة المالية هي قدرة السياسة المالية بالتأثير على مجمل النشاط الإقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات الإقتصادية وذلك بإستخدام وسائلها وأدواتها.

كما تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق تعظيم الناتج الوطني وتحقيق التشغيل الكامل وهذا بإستخدامها لأدواتها (الإيرادات العامة والنفقات العامة)، فإذا رغبت في تمويل برامج التنمية الإقتصادية وتحسين الوضعية التي تقوم بزيادة الإيرادات العامة سواء المتأتية من الضرائب أو عن طريق الإكتتاب العام التي تصدرها الدولة أو تعديل هيكل النفقات العامة بواسطة تقليص نسبة الإنفاق الموجه للتسيير وزيادة نسبة الإنفاق الموجه للتجهيز والإستثمار نجد أن الطلب الكلي يتأثر بالنفقات الحكومية والضرائب حيث أن الأولى تؤثر بطريقة مباشرة على الدخل، أما الثانية فتؤثر بطريقه غير مباشرة على الطلب الكلي فمثلا: إذا خفضنا في معدل الضريبة على الدخل سيؤدي إلى زيادة الدخول الفردية التي تنعكس على زيادة الإدخار والإستهلاك، وإذا حدث تضخم فإن الحكومة تلجا إلى تقليص الطلب الكلي وذلك بإعادة توزيع الضرائب المباشرة وغير المباشرة وأيضا تقوم السلطة المالية ببيع السندات إلى المصارف والأفراد.

يمكن القول إن السياسة المالية لها دور فعال في تحقيق التنمية الإقتصادية، وبإنتهاج الدول النامية للسياسة المالية فإنها حققت إيجابيات على المستوى المحلي، وفي نفس الوقت يجب أن تواجه المشاكل التي تعاني منها: ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، والتفاوت الواضح في الدخل أو الثورة.

---

[1] جمال لعمارة، **"تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد:01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص:113.

رغم هذا فإن السياسة المالية في هذه الدول تعاني من نقص في فعاليتها لأجل تحقيق الأهداف الحكومية ويعود هذا لعدة أسباب منها:[1]

- عدم توفر جهاز إنتاجي كفؤ في تقدير النفقات أو مصادر الإيرادات العامة؛
- إنخفاض الإقتطاع الضريبي إذ لا تشكل الضريبة إلا نسبة قليلة في ميزانية الدولة مقارنة بميزانية الدول المتقدمة الذي يشكل فيها الإقتطاع نسبة كبيرة ويعود ذلك لعدم توفر جهاز إداري كفؤ إلى جانب إنخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين، بالإضافة إلى إنخفاض مداخيل الأفراد وإنفاق جزء كبير منها على الإستهلاك.

4. النظريات الإقتصادية المفسرة للسياسة المالية:

نتعرض إلى أهم النظريات الإقتصادية فيما يلي:

4-1-السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: لقد كان الإقتصاديون الكلاسيك أمثال **"أدم سميث"** و**"دافيد ريكاردو"** و**"جون ستيوارت ميل"** و**"الفريد مارشال"** يؤمنون بميل الإدخار والإستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات معدل الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل* دائما،[2] وبالتالي لا حاجة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي للمجتمع وحصر وظائفها في الدفاع والأمن وتوفير بعض الخدمات الأساسية وعلى هذا أصبح من الضروري في نظر هذا المذهب المحافظة على توازن الميزانية العامة للدولة، بمعنى أن تتساوى الإيرادات من النفقات دون أن يكون لها أثر في تحقيق أهداف معينة وكانت الميزانية بهذا المعنى ميزانية محايدة، لذلك كانت الدولة لا تتوسع في نفقاتها وتعتمد على الضرائب فقط لمواجهة هذه النفقات دون اللجؤ إلى الإقتراض الداخلي أو الخارجي، وبات دور الموازنة العامة تأمين التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة مما دفع التقليديين إلى رفض اللجوء إلى عجز الموازنة حتى من خلال إستخدام القروض لتمويل النفقات العامة إلا إستثناء، إذ حينما يخصص هذا العجز لتغطية نفقات إستهلاكية سوف يؤثر بشكل سلبي على الإستثمارات الخاصة ويخلق التضخم، كما يرفض التقليديون تكوين فائض مالي لأن ذلك سوف يدفع الدولة إلى تحصيل مبالغ من الأفراد يمكنهم إستثمارها في مجال الإنتاج ولهذا إعترفوا بضرورة الإنفاق العام بقدر المستطاع وبالنتيجة أصبح توازن الموازنة في ظل الفكر المالي التقليدي هو المبدأ الثاني الذي ينبغي تحقيقه بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.[3]

---

[1] رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص:33.

* أنه إذا ما حدث أي إنحراف عن مستوى التوظيف الكامل كما في حالة الحروب فإن ضوابط تلقائية من خلال جهاز الأسعار سرعان ما تعيد الاقتصاد القومي إلى حالته الطبيعية.

[2] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص:6.

[3] محمد جمال ذنيبات، **"المالية العامة والتشريع المالي"**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص:43، 44.

ومن أهم دعائم النظرية قانون "**ساي للأسواق**"* كل عرض يخلق الطلب الخاص به وبالتالي فدور السياسة المالية يقتصر على توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التقليدية فضلا على ضرورة المحافظة على توازن الميزانية العامة وبالتالي فهم يؤكدون على أن السياسة المالية سياسة محايدة.

كما تقوم النظرية الكلاسيكية على إعتقادين أساسيين هما:[1]

- أنه من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي أو الإنفاق (مستوى الإنفاق كاف لشراء إنتاج التوظيف الكامل)؛
- أنه حتى ولو حدث قصور في الإنفاق فإن تعديلا في الأسعار والأجور يحدث ليمنع إنخفاض الإنفاق الكلي من أن يؤدي إلى إنخفاض الناتج الحقيقي والتوظيف والدخل.

الشكل رقم (01-03): يوضح إعتقادات السياسة المالية

المصدر: من إعداد الطلبات بالإعتماد على: "**مطبوعة حول النظرية الكلاسيكية**"، تم تصفح الموقع: https://m31304is.files.wordpress.com ، بتاريخ: 2020/07/14، على الساعة 11:15.

ومن أهم أسس التحليل الكلاسيكي ما يلي:

4-1-1-قانون ساي للأسواق: وينص القانون بإختصار على "كل عرض يخلق الطلب الخاص به" أي أن الطلب هو متغير تابع للعرض وليس العكس.

الشكل رقم (01-04): يوضح قانون ساي للأسواق

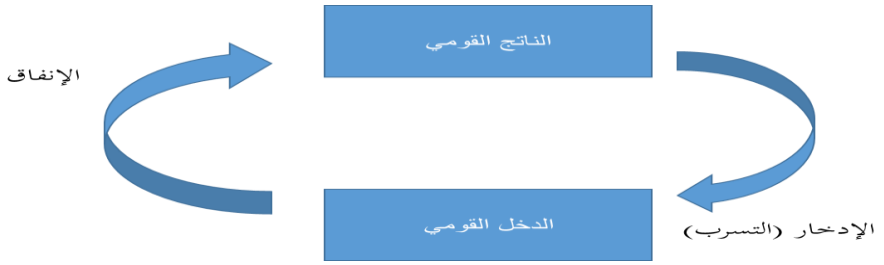

المصدر: من إعداد الطلبات بالإعتماد على: "**مطبوعة حول النظرية الكلاسيكية**"، تم تصفح الموقع: https://m31304is.files.wordpress.com،بتاريخ: 2020/07/14، على الساعة 11:15.

---

* سمي نسبة إلى العالم الإقتصادي الليبرالي الكلاسيكي الفرنسي **جان باتيست ساي** في قرن 18، وسمي أيضا بقانون الأسواق، وهو قاعدة إقتصادية تقول إن الإنتاج هو مصدر الطلب، مما يعني أن كل سلعة يتم إنتاجها ستخلق طلب مساويا لقيمتها في الأسواق.

[1] نزار سعيد الدين العيسى، "**مبادئ الإقتصاد الكلي**"، الدار العلمية الدولية، عمان، 2001، ص:53.

4-1-2-الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي: يمثل الطلب الكلي العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر بإفتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها، حيث نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي كما في الشكل.

الشكل رقم (01-05): يوضح الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي

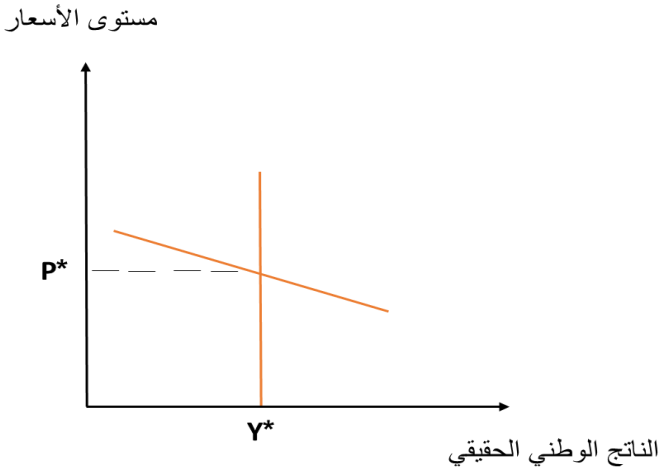

المصدر: من إعداد الطلبات بالإعتماد على: "**مطبوعة حول النظرية الكلاسيكية**"، تم تصفح الموقع: https://m31304is.files.wordpress.com، بتاريخ: 2020/07/14، على الساعة 11:15.

4-1-3–مرونة سعر الفائدة تؤدي إلى التعادل التلقائي بين الإدخار والإستثمار وهو ما يساعده على تحقيق "قانون ساي": حيث أن المشروعات الإستثمارية المربحة سيزداد مع إنخفاض سعر الفائدة.

الشكل رقم (01-06): يوضح مرونة سعر الفائدة تؤدي إلى التعادل التلقائي بين الإدخار والإستثمار.

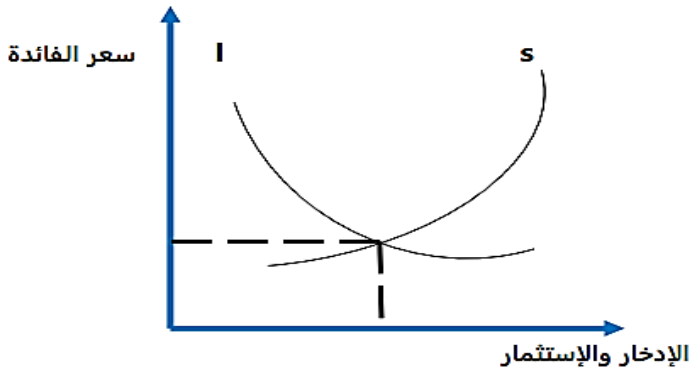

المصدر: من إعداد الطلبات إستنادا على: "**مطبوعة حول النظرية الكلاسيكية**"، تم تصفح الموقع: https://m31304is.files.wordpress.com، بتاريخ: 2020/07/14، على الساعة 11:15.

وعلى ذلك يكون منحنى الطلب على الأموال الموجهة للإستثمار متمثلا بالمنحنى سالب الميل (**I**) على الرسم، أما الأموال الموجهة للإقتراض والتي هي مدخرات في الأساس فيعبر عنها بالمنحنى(**S**) الموجب الميل، فإذا

حدث وإرتفع سعر الفائدة حيث يكون الإدخار أكبر من الإستثمار بمعنى وجود فائض في عرض الأموال، فإن سعر الفائدة يبدأ في الإنخفاض ويستمر في ذلك حتى المستوى الذي يعود فيه التوازن بين الإدخار والإستثمار، والعكس صحيح.

كما يرى الكلاسيك أنه في حال عجز أسعار الفائدة على إحداث التوازن، فإن مرونة أسعار السلع والخدمات كفيلة بإحداث ذلك التوازن، أي أن إنخفاض الإنفاق الكلي مثلا يتبعه إنخفاض في المستوى العام للأسعار، فيزداد الإنفاق ويتحقق التوازن.

وخلاصة ما تقدم أن النظرية الكلاسيكية ترى أن النظام الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتيا وتلقائيا بالشكل الذي يجعل من توازن التوظيف الكامل للموارد أمر دائم التحقق.[1]

كنتيجة لتحليلات المدرسة الكلاسيكية لموضوع المالية العامة والسياسة المالية، يمكن القول بأن كل الآراء المالية لمفكري المدرسة الكلاسيكية بدءا من "**آدم سميث**" إلى "**ألفريد مارشال**" لم تتصف بعمق التحليل المالي الذي يرقى إلى مرتبة علم المالية العامة بإستثناء تحليل "**دافيد ريكاردو**" لموضوع الضرائب حيث تطرق إلى فكرتين أساسيتين تعتبران من أفكار علم المالية الحديث وهما "**علاقة الضريبة بالإستثمار**" و"**أثر الإزاحة**"*.[2]

4-2-السياسة المالية في الفكر الحديث (الإطار الكينزي): تعتبر أزمة **الكساد العالمي 1929(يوم الخميس الأسود)**** نقطة تحول هامة في الفكر الإقتصادي، حيث عجزت المدرسة الكلاسيكية عن إيجاد حل لها، مما أدى إلى ظهور مدرسة إقتصادية جديدة هي المدرسة الكينزية بزعامة الإقتصادي الإنكليزي **j.m.keyns**

قام كينز بنقد أفكار المدرسة الكلاسيكية وقدم بدائل لها، ومن أهم تلك الإنتقادات مايلي:[3]

---

[1] "**مطبوعة حول النظرية الكلاسيكية**"، تم تصفح الموقع :https://m31304is.files.wordpress.com ، بتاريخ 2020/07/14، على الساعة 11:15.

*وهو إحلال نشاط إقتصادي عام محل نشاط إقتصادي خاص، ويمكن أن يحدث: عند زيادة الإنفاق العام من خلال زيادة العبء الضريبي، عند إرتفاع المستوى العام للأسعار في حالة التشغيل التام، عند تمويل العجز المالي العام من خلال الإقتراض لدى الأعوان غير البنكيين، عند إرتفاع أسعار الفائدة نتيجة الطلب العام على التمويل.

[2] أحمد ضيف، "**أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (2012/1989)**"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر-3-، السنة الدراسية 2015/2014)، ص:74.

** بدأت مع إنهيار سوق الأسهم الأمريكية في 24 أكتوبر1929 وتبعه الثلاثاء الأسود يوم 29 أكتوبر 1929 وهي أزمة قصور في الطلب الكلي، ولذلك إقترح كينز كحل لهذه الأزمة زيادة الطلب الكلي حتى يعود إلى حالة التوازن، وذلك بإتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام.

[3] سامي عبيد التميمي، "**مطبوعة الفصل الرابع /النظرية الكينزية**"، تم تصفح الموقع: https://un.uobasrah.edu.iq/lectures/936.pdf بتاريخ 2020/07/16، على الساعة 19:00.

- إنتقد كينز قانون ساي الذي ينص أن العرض يخلق الطلب المساوي له، وإعتبر أن الطلب هو الذي يخلق العرض، ولذلك إهتم بدراسة مكونات الطلب الكلي (الإستهلاك-الإستثمار-القطاع الحكومي-القطاع الخارجي)؛
- إنتقد كينز فكرة التوازن عند مستوى التشغيل التام وإعتبر أن التشغيل الناقص (وجود بطالة) هي الحالة الطبيعية في الاقتصاد، كما أن العمل ليس وحده من يحدد الطاقة الإنتاجية، لأن الإنتاج يعتمد على عناصر ذات أهمية كبيرة مثل رأس المال والتكنولوجيا؛
- يرى كينز أن المنافسة التامة حالة نظرية ليس لها وجود في الواقع العملي؛
- يرى كينز ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وخصوصا في أوقات الأزمات الإقتصادية؛
- إنتقد كينز فكرة حيادية النقود، حيث يرى كينز أن النقود تؤثر في النشاط الإقتصادي،
- يرى كينز أن الإدخار له علاقة بالدخل وليس بسعر الفائدة كما يعتقد الكلاسيك.

كما دافع "كينز" عن السياسة المالية التوسعية، وإنتقد الفكرة الكلاسيكية المتمثلة في المزاحمة الإقتصادية، ففي حالة إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، تنخفض الإستثمارات في القطاع الخاص، رغم ذلك يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى إرتفاع معدل النمو، مما يشجع القطاع الخاص على الإستثمار أيضا، وليس المزاحمة، وعلى الصعيد الآخر قد يكون لزيادة الإنفاق الحكومي تأثيرا معاكس على الناتج المحلي الإجمالي، يتثمل في زيادة الركود بسبب وجود موارد غير مستخدمة.[1]

ونرى أن الإنفاق الحكومي عبارة عن مشتريات تمثل جزءا من مكونات الناتج المحلي، وجزءا من الإنفاق الكلي والذي يساهم بدوره في تحديد مستوى الناتج المحلي وفق النظرية الحديثة، وهكذا فإن إضافة الإنفاق الحكومي (G) إلى الإنفاق الإستهلاكي الخاص (C) والإستثمار الخاص (I) تمثل إضافة صافية إلى الإنفاق الكلي (وذلك مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها بما في ذلك مستوى الضرائب كما هو)، وبعبارة أخرى فإن حجم الإنفاق الكلي في هذه الحالة سيصبح مكونا من (G+I+C).

ومن خلال تحديد مستوى الناتج المحلي الوارد في الجدول التالي (01-01)، وإضافة مكونات الإنفاق الكلي وهذا ما يعبر عنه الجدول التالي:

[1] **"مقال حول ماهي النظرية الكينزية في الإقتصاد"**، تم تصفح الموقع: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/507877، بتاريخ 16 /2020/07، على الساعة 20:00.

الجدول رقم (01-01): بيانات متعلقة بكميات الناتج المحلي والإنفاق الكلي في الاقتصاد المغلق (مليون دج)

مجموع الإنفاق الكلي	I	C	S	IN	الانفاق الحكومي G	الانفاق الكلي C+I–G
400	40	430	-30	30	60	530
450	50	450	0	30	60	540
500	60	470	30	30	60	560
550	70	490	60	30	60	580
600	80	510	90	30	60	600
650	90	530	120	30	60	620

المصدر: صالح خضاونة، "**مبادئ الإقتصاد الكلي**"، بدون دار نشر، الطبعة الثانية، عمان، 2000، ص: 179.

ففي الجدول رقم (01-01) أدخلنا الإنفاق الحكومي إلى عناصر الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري الخاص وفرضنا ان الإنفاق الحكومي يقدرب60 مليون، ونتيجة لهذه الإضافة فقد أصبح مجموع الإنفاق الكلي كما في العمود 7، ونتيجة لذلك فإن مستوى التوازن للناتج المحلي أصبح عند مستوى (600) مليون، ويلاحظ من الجدول أن هذا التوازن يحقق معادلتي التوازن وهما: [1]

- ضرورة تساوي العرض الكلي(G) مع الطلب الكلي(C+I+G).
- ضرورة تساوي الإدخار (S) مع الإستثمار الكلي (I+C).

نخلص مما سبق إلى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وإلى زيادة مستوى التوازن في المالية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي.

ولهذا تخلت السياسة المالية عن مبادئها التقليدية وأتخذت مفهوم أوسع من المعنى السابق، فهي تعني وفقا للمفهوم المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، وأصبحت الدولة في نهاية الأمر هي المسؤولة على سلامة وقوة الإقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية لتحقيق التوازن الإقتصادي.

4-3-السياسة المالية في فكر التوقعات العقلانية: يلاحظ من خلال استعراض الآراء والأفكار التي جاءت بها المدارس المذكورة في الفقرات السابقة أنها جاءت تحديا للنماذج التقليدية والْكينزية في الخمسينيات والستينيات، لذلك فإن مسألة إتباع سياسة مالية مرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وخصوصا إذا ما توفرت توقعات عقلانية، لأن إتخاذ مثل هذه السياسة غير المعلنة قد يتناقض وسلوك الوحدات الإقتصادية التي تقوم على التوقعات العقلانية (الرشيدة)، إذا أنهم يستخدمون جميع المعلومات المتوفرة لديهم ويعلمون وفقا لها، وإذا ما طبقت سياسات جديدة فإن الوحدات الإقتصادية سوف تتصرف بطرق مختلفة وبالتالي تكون الآثار الفعلية لهذه

[1] صالح خضاونة، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثانية، بدون دار نشر، عمان، 2000، ص ص:182، 184.

السياسات مختلفة تماما، وبالتالي فإن السياسة المالية المرنة لا تؤدي غرضا نافعًا في أغلب الأحيان لأن الأجور النقدية والأسعار سوف تتغير إلى أن يعود الناتج والعمالة إلى مستوياتها الأصلية، فضلا عن أن التقلبات في الإجراءات والسياسات تقضي إلى أخطاء في التوقعات.

والخلاصة لما سبق ذكره، يمكن القول وإستنادا لفريضة التوقعات العقلانية، أن مسالة إعتماد سياسة مالية معلنة سواء أكانت توسعية أم انكماشية منذ البداية يمكن أن تساعد أصحاب القرار الإقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع الإجراءات السياسية المالية التي تنتهجها الحكومة مع لتحقيق أهدافها، إلا أن هذه النظرية قد تعرضت لإنتقادات كان من أهمها انه في حالة إمتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات، عن الإقتصاد قد يكون لهم أن ينشروا المعلومات ويدعو الناس لكي يتصرفوا بناءا عليها بدلا من تطبيق سياسة جديدة، فضلا عن أن مسالة إفتراض النظرية لمرونة الأسعار والأجور، فإنها قد تكون جامدة(**sticky**)، وبالتالي حتى لو كانت التوقعات رشيدة فإن الأجور والأسعار قد تغير ببطء لتؤدي إلى التغيرات في الناتج والعمالة، وعلى هذا الأساس فإن السياسة المرنة يمكنها تغيير الناتج والعمالة على أقل في الأجل القصير وعليه يمكن القول أن هذه النظرية تعد محل خلاف بين الاقتصاديين.[1]

4-4-السياسة المالية في فكر إقتصاديات جانب العرض: أدت الأفكار الكينزية القائمة على الإهتمام بجانب الطلب الكلي من خلال إعتمادها على أهمية التدخل الحكومي في تحسين الأداء الإقتصادي إلى عجزها في علاج معدلات التضخم المرتفعة والمصاحبة لمعدلات البطالة العالية والمسمات بالتضخم الركودي (**stagflation**)، الأمر الذي دعاه منتقديها إلى أن ينظروا في جانب العرض (**supply Sidé**) ذات الأهمية نحو تحسين جانب الإقتصاد من خلال إعتماد سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وفي محاولة منهم بالضغط للعودة إلى السياسات التقليدية القائمة على الموازنة لتفسير الظواهر الإقتصادية الكلية وتقديم وصفات مناسبة للإستقرار، وعلى هذا الأساس عرفوا بإقتصادي جانب العرض، إذ تنطلق وجهة نظر أنصارها في الحجة القائلة بأن تخفيض معدلات الضرائب من شأنه أن يحسن دور القطاع الخاص، وأن تأكيد الحوافز يؤدي إلى زيادة العمالة والإنتاج والإنتاجية.

وفي هذا الصدد يعطون أهمية كبيرة على تخفيض معدلات ضريبة الدخل الحدية لزيادة الحوافز للعمل والإستثمار وأن العرض يجب أن يأتي قبل تقديم الطلب في النظام الإقتصادي وهذا مما يتطلب تقليل الضرائب على الإستهلاك إضافة إلى الضرائب على الإنتاج لأن الإفراط في الضرائب على الإستهلاك يعمل على تقيد النمو

[1] نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص:57.

الإقتصادي، أي أن تخفيض المعدلات الضريبية يؤدي إلى زيادة الحافز لدى الأفراد في العرض من العمالة ورأس المال إضافة إلى مستويات أعلى من الإبداع وتنمية الانتاجية والزيادة في المدخلات والإبداع قد يزيد من نمو المخرجات الممكنة وبالتالي التأثير إيجابا في العرض الكلي وإنتقاله إلى جهة اليمين، وفي هذا الصدد يعتقد بعض أنصار هذه المدرسة ومنهم "**ارثر لافر**"* بأن إستخدام الحكومات للضرائب بهدف زيادة الإيرادات ومن ثم تحريك الطلب الكلي أمرا مبالغا فيه كونها تتجاهل تأثيرات رفع العبء الضريبي على الحوافز فقد طرح منحنى عرف بإسم **منحنى لافر****، والذي نص فيه على معدلات الضريبة العالية قد تخفض عوائد الضريبة وبالتالي تقليص القاعدة الضريبية كونها تخفض النشاط الإقتصادي، ولمعالجة ذلك إقترح إقتصاديو جانب العرض القائم على خفض معدلات الضريبة الحدية من الدخل وباقل تصاعدية بحيث يعمل ذلك على تشجيع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي، فضلا عن أن التخفيض في المعدلات الضريبية الحدية يعمل على زيادة حصيلة الضريبة نتيجة الآثار السلبية للتهرب من الضريبة عند إرتفاعها يتضح من ذلك، أن الأفكار المهمة التي ركزت عليها المدرسة أنها تنظر إلى الضرائب كأخذ عوامل النمو الإقتصادي ولكنها ترى أن إرتفاعها يؤثر سلبيا على النشاط الإقتصادي والإستثماري الذي ينعكس في النهاية بإنخفاض مدفوعات الضرائب لذلك تنادي بخفض معدلاتها، كما جاءت به هذه المدرسة يمكن أن يكون متفقا لما جاءت به المدرسة النقدية من خلال إنحيازها لمبدأ المشروع الخاص، فضلا عن إعتقادها لمبدا الحرية الفردية والتأييد عليها والذي كان واضحا من خلال رفضها للسياسات الحكومية القائمة على إدارة الطلب الكلي منها على وجه الخصوص والتي إعتمدتها السياسات الكينزية.[1]

* ولد في 14 غشت 1940، هو إقتصادي أمريكي ليبرالي، هو أحد المنظرين الأساسيين لمدرسة الاقتصاد العرض، التي ظهرت في سبعينات القرن العشرين، اشتهر بالمنحنى الذي يحمل اسمه، والذي يجسد نظريته في العلاقة بين الضغط الضريبي ومداخيل ميزانية الدولة، وأثرها في تحفيز الاستثمار.

** هو نموذج إقتصادي، تم إقتراحه من طرف مدرسة إقتصاد العرض، عبر أعمال الإقتصادي أرثر لافر، ينص النموذج على أن علاقة الإرتباط الإيجابي بين نسب التضريب وإيرادات ميزانية الدولة، تنعكس عندما تتجاوز نسب التضريب عتبة حرجة.

[1] نفس المرجع، ص ص:57، 60.

المطلب الثاني: الأسس النظرية لظاهرة الفقر

إن دراسة ظاهرة الفقر كظاهرة إقتصادية أصبحت مثيرة لإنتباه العام والخاص ومثيرة للقلق، لتزايد إنتشارها وتسببها في العديد من الآفات الأخرى كنتيجة لها، لهذا تلقت الإهتمام على عدة مستويات وخصوصا من طرف الباحثين وأصبحت لها عدة مفاهيم لابد من التطرق لها، والتطرق أيضا إلى مقاييس الفقر وأهم نظرياته.

1. مفهوم الفقر وخصائصه:

لقد تعددت المفاهيم والمؤشرات التي تناولت الفقر منها ما يلي:

1-1-مفهوم الفقر: الفقر في اللغة ضد الغنى، والفقير على وزن — فعيل –بمعنى فاعل، وتقال: فَقَر يَفقر إذا قلّ ماله، وتقول: أغنى الله مفاقره، أي أغناه الله وسد وجوه فقره، والفقير معناه: المفقور، وهو الذي نزعت فقره من ظهره فإنقطع صلبه من شدة الفقر، وقد ورد الفقر بمعني الإعارة فتقول: أفقرت فلانا ناقتي، أي أعرته فقارها، ويبقي المعني الأول الذي هو قلة المال وشحته هو المعنى المشهور من بين تلك المعاني.

لقد عرف البنك الدولي الفقر: بأنه عدم القدرة على الوفاء بتحقيق الحد الأدنى من مستوي المعيشة.[1]

- ✓ **التعريف الأول:** الفقر هو عدم القدرة على تحقيق مستوي معين من المعيشة المادية ويمثل الحد الأدنى في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة.[2]
- ✓ **التعريف الثاني:** بأنه تدني مستوى المعيشة للفرد أو للأسرة، أو بعبارة أخرى إنه الحرمان المادي والذي تتجلى أهم مظاهره في إنخفاض إستهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي، والوضع السكني، وكذلك الحرمان من إمتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعانة والبطالة والكوارث والأزمات؛[3]

---

[1] علي عبد الهادى سالم وأحمد حميد حمادي، مقال حول: "**تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والإستراتيجية الوطنية المقترحة**"، جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد 7، العدد:13، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2015، ص:160.

[2] عبد الرزاق الفارس، "**الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**"، ط1، مركز ديوان الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص:21.

[3] أحمد إبراهيم عبد منصور وزيدان ذنون المعاضيدي، "**الفقر، المفهوم، والأسباب: العراق أنموذجا**"، مجلد 35، العدد:114، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2013، ص:102.

- ✓ **التعريف الثالث:** الفقر هو الحالة الإقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على مستويات دنيا من الغذاء والرعايا الصحية والملبس وكافة الضروريات، وهو ما يعني عدم القدرة على تلبية الإحتياجات الأساسي؛[1]
- ✓ **التعريف الرابع:** الفقر يعين مستوى محددا من الدخل أو الإنفاق اللازم للوصول إلى الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش؛[2]

ومن خلال ما سبق نستخلص الفقر بأنه حالة من الحرمان الشديد في العديد من الإحتياجات الأساسية للحياة كما هو الحال في مجال الغذاء والصحة والسكن والتعليم.

1-2-خصائص الفقر: لظاهرة الفقر مجموعة من الخصائص منها ما يلي:[3]

- ✓ **الحالة الغذائية:** يقوم واقع الأسرة في إشباع إحتياجاتهم للطعام على أساس أن كل ما هو رخيص يزداد الطلب عليه لدى الأسرة، بمعنى أن نوع وكمية الطعام الذي تتناوله الأسرة يرتبط بأسعار السوق، فهي لا تختار أنواع الطعام حسب رغبتها وإنما يفرض السوق على الأسرة نوع الطعام الذي تتناوله؛
- ✓ **الحالة الصحية:** إن السمة الرئيسية للحالة الصحية للأسرة الفقيرة هو التدهور المستمر مقارنة مع غيرها من الفئات، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرة الفقراء على التمتع بالرعايا الصحية نظرا لإرتفاع تكاليفها، ونسبة إصابة الأسر الفقيرة بالأمراض المزمنة والمتكررة مرتفعة؛
- ✓ **الحالة السكنية:** تعاني الأحياء التي يقطنها الفقراء من الإكتظاظ والعمران العشوائي، ويقدر البنك الدولي أن ربع سكان المناطق الحضرية في معظم الدول الإفريقية لا يستطيعون تأمين الإحتياجات السكنية؛[4]
- ✓ **الحالة الديموغرافية:** تمتاز الأسرة الفقيرة عن غيرها بالإرتفاع النسبي لعدد أفرادها، وبالتالي يرتفع معدل الإعالة ويرتبط حجم الأسرة إرتباطا وثيقا بحالة الفقراء، فالأسر الكبيرة أكثر فقرا من الأسر الصغيرة؛[5]

---

[1] هشام عياد، "**أثر النمو الإقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الإقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970–2013**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل م د، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016–2017)، ص:5.

[2] الطيب لحيلح ومحمد جحاص، "**الفقر التعريف ومحاولات القياس**"، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد:07، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص:170.

[3] علي وهب، "**خصائص الفقر والأزمات الإقتصادية في العالم الثالث**"، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص:133.

[4] خولة غريب فرج، "**الفقر أسبابه وأثاره (حي طارق انموذج)**"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد: 36، وزارة التربية – المديرية العامة للتربية بغداد الرصافة 3، جامعة نابل، العراق،2017، ص:407.

[5] اعمر بوزيد أحمد، "**نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر**"، (اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011–2012)، ص:161.

- ✓ **الحالة التعليمية:** تعاني المجتمعات الفقيرة من إرتفاع نسبة الأمية عند البالغين وإنخفاض معدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي، فأغلبية الفقراء لم ينهوا سوى التعليم الإبتدائي أو لم يحصلوا على أي قسط من التعليم؛
- ✓ **الحرمان:** يوجد حرمان مادي وآخر معنوي، فالأول يمكن قياسه عبر البطالة والإزدحام السكاني وغياب الأمان والإفتقار إلى مواد معينة، أما الثاني إجتماعي يتمثل خصوصا في تدني المشاركة في العلاقات والأعراف الاجتماعية.[1]

الجدول رقم (01-02): يوضح الفرق بين التخلف والفقر

	التخلف	الفقر
المنظور اللغوي	الخلف ضد قدام والتخلف هو التأخر	هو الحاجة وفعله هو الإفتقار والفقير الذي نزعت فقرة من ظهره فأنقطع صلبه من شدة الفقر
المفهوم الإقتصادي	وهو وجود موارد كافية ولكن لا يتم إتسغلالها والإستفادة منها	وهو الذي تقل فيه الموارد والثروات
إستخدام الموارد الإقتصادية	لا يرجع إلى محدودية مواردها الإنتاجية بل يرجع إلى الإستخدام الرديء لموارد الإقتصادية	الدول الفقيرة قد تكون راغبة في التقدم لكن لفقر إمكانياتها فهذا يقعدها على النمو.
الفكر الإسلامي	المتخلف عن ركب المتقدم فقد بخه وتوعده إذا سؤل فهو قادر على الكسب وعمارة الأرض	إعتبر الفقير له معلوم في الزكاة وموارد بيت المال

المصدر: من إعداد الطلبات بالإعتماد على المعلومات السابقة.

وعليه فالتخلف ليس مرادف للفقر وإنما هو خلل إقتصادي وحضاري وإجتماعي ساعدت على نشوئه عدة عوامل.

2. أنواع الفقر:

يمكن النظر لظاهرة الفقر من عدة زوايا منها:

2-1-الفقر المطلق والفقر النسبي: حيث يعطي الأول حدا معينا من الدخل وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة؛[2]

---

[1] نادية حصروري، "**تحليل وقياس الفقر في الجزائر**"، (مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل وإستشراف إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009)، ص:12.

[2] فطيمة حاجي، "**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014** "، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015)، ص:3.

2-2-الفقر الدائم والمؤقت: الفقر الدائم والمتواصل يرجع إلى خلل هيكلي في الإقتصاد المحلي، أما الفقر الطارئ والمؤقت فينتج عن أزمة إقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو عن كوارث طبيعية وهو عادة ما يتم تجاوزه بالتكافل والتضامن الشعبي والدولي.[1]

كما توجد تصنيفات أخرى للفقر وهي:[2]

- ✓ **الفقر الإقتصادي:** ويعني عدم قدرة الفرد على كسب المال وعلى الإستهلاك والتملك والحصول على الغذاء ... الخ؛
- ✓ **الفقر الإنساني:** هو عدم حصول الفرد على بعض الخدمات مثل: الصحة والتغذية والمياه النقية والمسكن الملائم؛
- ✓ **الفقر السياسي:** يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية؛
- ✓ **الفقر الإجتماعي والثقافي:** ويتمثل في عدم القدرة على المشاركة وفقدان الهوية وعدم الإنتماء وصعوبة التواصل بين الفرد والمجتمع.[3]

3. قياس مؤشرات الفقر:

تعددت مقاييس الفقر وتنوعت وتطورت بإختلاف الباحثين وإختلاف إتجاهاتهم في تعريف الفقر وإعتمادهم على هذا التعريف في قياس الفقر، والذي تطور من التعريف المبسط للفقر وهو"إنخفاض مستوى المعيشة "إلى تعريف الفقر بأنه" عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، وكذلك إختلاف آراء الباحثين في المقصود بالحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يفرق بين الفقر وعدم الفقر أو تحديد خط الفقر.

وهناك عدة طرق لقياس الفقر منها:

3-1-الطريقة الموضوعية: وجدت الطريقة الموضوعية أهميتها عند الكثير من الباحثين عن طريقة السيسيولوجيا، وذلك لأن الطريقة الموضوعية تعتبر أقرب الطرق إلى الصواب عند قياس الفقر، كما أنها تعتمد على معايير،

---

[1] حاج قويد قورين، "**ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الإجتماعي في ظل الطفرة المالية (البطالة والتضخم)**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد:12، 2004، ص:18.

[2] سحر عبد الرؤوف سليم وعبير شعبان، "**قضايا معاصرة في التنمية الإقتصادية** "، ط1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص:36.

[3] فريد بختي ورضا بهياني، "**مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته**"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد:04، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2018، ص:184.

منطقية وأساسية، رغم ما يكتنفها من بعض الصعوبات، ونظرا لأنه لقياس أي شيء لابد من معيار وهو خط الفقر هنا، الذي يستخدم في إيجاد مؤشرات للفقر وهذه المؤشرات تستخدم من خلال مناهج لقياس الفقر.[1]

لذلك سوف يتم تقسيم الطريقة الموضوعية إلى: خط الفقر، مؤشرات الفقر، مناهج قياس الفقر.

3-1-1-خط الفقر: هو ذلك القدر من الإنفاق أو الدخل الذي يميز بين الفقراء وغير الفقراء، كما يعرف بأنه، إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الإحتياجات الإستهلاكية الأساسية المطلوبة.

ويعد الإعتماد على أسلوب خط الفقر لتحديد نسب الفقر، أحد الأساليب الأوسع إستخداما لقياس وتحليل نسب الفقر التي يعتمد عليها البنك الدولي، كونه يرتبط بتحديد المستوى الأدنى للرفاهية، وبالتالي يسمح، بإجراء المقارنات عبر الزمن وبين الأقاليم، إلا أن المشكلة التي يواجهها إعتماد أسلوب خط الفقر لأغراض المقارانات يتمثل بإختلاف الأسعار بين الأقاليم (الريف والحضر)، فضلا عن إختلاف نماذج الإستهلاك بين الأقاليم (لإختلاف الأذواق أو المستويات المختلفة للثروة)، مما يتطلب وضع مؤشر لتكاليف المعيشة على مستوى الأقاليم، وتعديل المداخيل أو نفقات الإستهلاك عند الإعتماد على مؤشر خط الفقر، هذا من جانب، أما من جانب آخر، فإن التغيرات التي تطرأ على مستوى الرفاهية نتيجة للتغيرات الحاصلة في السياسات الإقتصادية أو الإجتماعية، قد تولد مقارنات خاطئة فيما لو تم الإعتماد على خط الفقر المحدد من قبل إحداث هذه التغيرات، مما يتطلب إجراء التعديلات اللازمة في خط الفقر وعليه، فإن إحدى طرائق قياس الفقر تتمثل بتحديد أعداد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، ومن ثم تحديد نسب الفقراء إلى إجمالي السكان، إلا أن وجود أنواع عديدة من خطوط الفقر يتطلب تحديد رؤية واضحة لتلك الأنواع.[2]

ويمكن حصر أهم خطوط الفقر فيما يلي:[3]

- ✓ **خط الفقر المدقع (الحد الأدنى للفقر)**: يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله للوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة؛
- ✓ **خط الفقر المطلق**: يمثل مستوى الإنفاق اللازم للأفراد لتأمين الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية، التي تتضمن سواء للفرد أو للمجتمع؛

---

[1] رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص:79.

[2] سعد عبد نجم العبدلي وأزهار حسن علي، **"أثر التطور المالي على الفقر في العراق للمدة (1980–2010)"**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد: 79، كلية الإقتصاد والإدارة، قسم الإقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2014، ص:184.

[3] رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص:80.

- ✓ **خط الفقر النسبي**: يعتمد خط الفقر النسبي على معايير تأخذ بنظر العناية طبيعة البلد والزمن بالمعايير التي يمكن أن تتغير عبر البلدان أو بمرور الزمن فمثلا يحدد خط الفقر (50%) متوسط دخل الفرد وهذا الخط يشير ضمنا إلى أن الخط يمكن أن يرتفع بإرتفاع الدخل؛[1]
- ✓ **خط الفقر الإجتهادي**: يتم تحديد خط الفقر الإجتهادي بالإعتماد على ما يجتهد به الأفراد في مجتمع ما من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يعد مقبولا إجتماعيا ضمن ذلك المجتمع إضافة إلى الأفراد ضمن المجتمع نفسه والزمن نفسه؛
- ✓ **خط الفقر السياسي**: هو خط محدد في الوسط السياسي الإداري لدولة ما وفي وقت ما، وهو يوافق مستوى من الدخل يعتبر أي فرد أو عائلة يملك دخل أقل منه بحاجة إلى مساعدة إجتماعية ويعتبر صاحبه من الفقراء؛[2]

3-1-2-مؤشرات الفقر: توجد العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس الفقر، يمكن تقسيمها إلى:

- ✓ **مؤشر إنتشار الفقر (مؤشر عدد الفقراء)**: وهو يقيس نسبة الأفراد الذين لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الأساسية الغذائية وغير غذائية وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا ويحسب كالآتي حيث:[3]

H : مؤشر عدد الفقراء

n: مجموع السكان $H=q/n.100$

q : عدد الفقراء

ويمكن قياسه على مستوى الأسر :حيث:

n : مجموع عدد الأسر في المجتمع

q: عدد الأسر $H = q/n.100$

ويسمى هذا بالمؤشر العددي وهو واسع الإنتشار نظرا لسهولة حسابه وسهولة فهمه.

- ✓ **مؤشر فجوة الفقر**: يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد، ويتم حساب هذه الفجوة كنسبة

---

[1] شيماء أسامة ومحمد صالح، مداخلة بعنوان:"**الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية** "، مقدمة بالملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، المنعقد يومي08-09 ديسمبر 2014، ص:07.

[2] محمود جواد أبو شعير ومروة عبد الباسط، "**دراسة وتشخيص على ظاهرة الفقر في المناطق الريفية للعراق بإستخدام الطريقة التقليدية**"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد 24، العدد: 103، قسم العلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الرافدين، جامعة بغداد، 2018، ص:505.

[3] مصطفي طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، مداخلة بعنوان: " **إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية** "، مقدمة بالملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، المنعقد يومي 08-09 ديسمبر، 2014، ص:21.

مئوية من القيمة الإجمالية لإستهلاك إجمالي السكان عندما يكون مستوى إستهلاكهم مساوٍ لخط الفقر، فقد تم تقديم مؤشر فجوة الفقر والذي يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر، وهذا المقياس يحدد كالتالي: لو قمنا بترتيب الإستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي، أي أن الأفقر لديهم، (Y1) ثم الأقل فقرا لديهم (Y2) وهكذا حتى نصل للفئة الأقل فقرا والتي لديها، (Yq) والتي بالتعريف ليس أكبر من خط الفقرZ ، فأن مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنها كالتالي: PG = I . H حيث أن (I) هو مؤشر فجوة الدخل ويعبر عنه بـ :

$$I = \frac{(z-Y_q)}{z}$$

ويعبر عنه أيضا بالصيغة:

$$PG = \left(\frac{1}{q}\right)\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{Z-Y_i}{z}\right)$$

وحيث أن (Yq) هو متوسط الإستهلاك للفقير، وهذا المؤشر على الرغم من فائدته، إلا أنه ترد عليه بعض الملاحظات، من أهمها، أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء وعلى سبيل المثال فإن فجوة الفقر ستكون متساوية، عندما يكون لدى فردين مستوى من الأنفاق يساوي 50 %من خط الفقر، أو عندما يكون لدى أحداهما 75 % من خط الفقر بينما لدى الثاني 25%، ففي كلتا الحالتين تكون فجوة الفقر 00.5 وللتغلب على هذه المشكلة، فقد تم إقتراح المؤشر الثالث وهو مؤشر شدة الفقر.[1]

- ✓ **مؤشر شدة الفقر**: هو يقيس توزيع الرعاية الإجتماعية على أولئك الواقعين دون خط الفقر، وعليه يمكننا من التفرقة بين الفقراء والأشد فقرا، من خلال توفير معلومات حول مدى تفاوت الدخل، ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة.

ويمكن التعبير عنها كالتالي:[2]

$$PS = \left(\frac{1}{n}\right)\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{Z-Y_i}{z}\right)^2$$

وكلما كان مؤشر الفقر عاليا كانت الظاهرة أشد قوة، وإزداد حجم التفاوت بين الفقراء.

- ✓ **مؤشر التنمية البشرية**: إن الإعتماد على الدخل الصافي بوصفه أولى لقياس مستوى الفقر يدفعنا إلى الإنتقال نحو الأسلوب الإجتماعي المتمثل في مؤشرات التنمية البشرية وهي على الشكل التالي: [3]

---

[1] شيماء أسامة ومحمد صالح، مرجع سابق، ص:10.

[2] عبد الله حمد الدباش وفارس عبد الله كاظم، **"دور السياسات الإقتصادية والإدارية في مكافحة الفقر (دراسة تقويمية تحليلية في عينة في الدول العربية لعام 2012)"**، مجلة دنانير العدد: 07، جامعة دهوك، العراق، ص:44.

[3] سعد عبد نجم العبدلي وازهار حسن علي، مرجع سابق، ص:238.

- **دليل التنمية البشرية:** يقيس متوسط الإنجازات من حيث التنمية البشرية الأساسية في دليل مركب واحد، مكون من توليفة من المؤشرات الإجتماعية كطول العمر والمعرفة ومعيار مستوى المعيشة اللائق والمشاركة أو الإستبعاد.
- **دليل التنمية حسب الجنس البشري:** يمثل دليل التنمية البشرية المرتبطة بنوع الجنس مقياسا مركبا يعكس أوجه إنعدام المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتنمية البشرية، بإعتباره يقيس الأبعاد والمتغيرات نفسها التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، ولكن مع مراعاة إنعدام المساواة من حيث الإنجاز بين الرجل والمرأة، فضلا عن مؤشر التمكين الجنساني الذي يعد أكثر خصوصية في تحليل، قابلية المشاركة وإتخاذ القرار في الحياة السياسية والإقتصادية حسب الجنس البشري.
- **دليل الفقر البشري:** إن هذا الدليل أدخله تقرير التنمية البشرية (1997) كونه مقياسا متعدد الأبعاد للفقر، فهو يجمع في دليل مركب واحد يتمثل بأوجه الحرمان من حيث أربعة أبعاد أساسية لحياة الإنسان، وهي: الحياة المديدة والصحة والمعرفة والإمداد الإقتصادي والإندماج الإجتماعي، إذ تكون أبعاد،الحرمان هذه واحدة بالنسبة إلى كل من البلدان النامية والبلدان المصنعة، إلا أن الإختلاف يتمثل بمؤشرات القياس التي تعكس حقائق هذه البلدان وتأسيسا على ذلك، فإن إختلاف الرؤى النظرية لمفاهيم الفقر في أطرها التقليدية والحديثة كانت منطلقا لتوليد مؤشرات مختلفة لقياس الفقر، إلا أنه غالبا ما يتم إستخدام أحد هذه المؤشرات في دوال الفقر، والتي تتمثل بمستوى الإنفاق أو الدخل للفرد الواحد، بدلا من أن تضم مؤشرات ذات إتجاهات مختلفة في إطار دوال الفقر.

✓ **الفقر تعني بعدالة توزيع الدخل:** هناك مقاييس أخرى من الممكن إستخدمها كمؤشرات للفقر تعني بعدالة توزيع الدخول بين الأفراد والأسر ومن هذه المقاييس نجد ما يلي:[1]

- **منحنى لورنز:** هو منحنى يوضح التوزيع الشخصي للدخل القومي على مجموع السكان، إذ يقيس المحور الأفقي النسب المئوية للسكان والمحور الرأسي النسب المئوية للدخل القومي، كما يدل الخط المائل بزاوية 45 درجة على المساواة الكاملة في توزيع الدخول كحالة إفتراضية لا تمثل الواقع في أي مجتمع، أما منحنى "**لورنز** "الذى يبدأ، وينتهى ببداية ونهاية الخط المائل بزاوية 45 درجة فيدل على مدى تفاوت الدخول الذى يمكن التعبير عنه بيانياً بالمساحة الواقعة بين هذا المنحنى وبين الخط المائل بزاوية 45 درجة، وكلما ضاقت هذه المساحة دلَّ ذلك على حسن توزيع الدخول الشخصية بين أفراد المجتمع.

[1] رقية خياري، "**السياسة التنموية في الجزائر وإنعكاساتها الاجتماعية (الفقر –البطالة)**"، (أطروحة دكتوراه، تخصص علم الإجتماع التنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013–2014)، ص:54.

الشكل رقم(01-07): يوضح منحنى لورنز

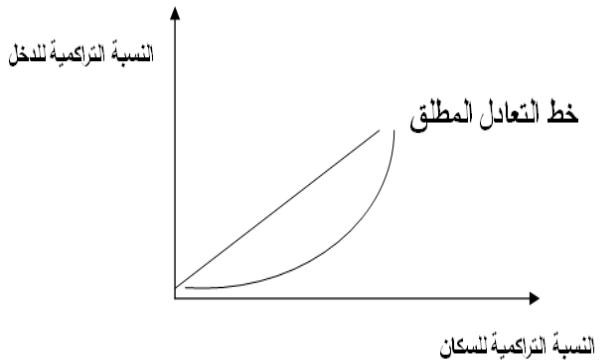

Source: Amartya Sen**, "poverty: An ordinal Approach to measurement Econometric"**,vol 44, N°2, march 1976, p: 226.

- **معامل جيني(Gini coefficient)**: من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، تعتمد فكرته على منحنى **"لورنز"**، يمتاز معامل **"جيني"**بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة، الخط يستخدم كمقياس لعدم المساواة في التوزيع، ويتراوح هذا المعامل بين الصفر(المساواة التامة) والواحد (التفاوت التام) ، ويكون التوزيع أكثر عدالة كلما كانت قيمة معامل جيني أصغر وأقرب إلى الصفر.[1]

الشكل رقم(01-08): يوضح معامل جيني

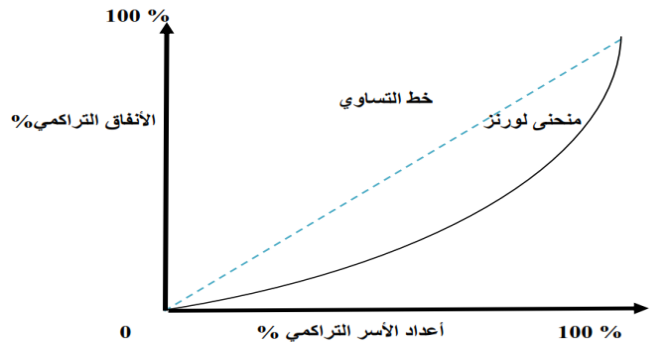

المصدر: محمود جواد أبو شعير ومروة عبد الباسط، **"دراسة وتشخيص على ظاهرة الفقر في المناطق الريفية للعراق بإستخدام الطريقة التقليدية"**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد 24، العدد:103، قسم العلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الرافدين، جامعة بغداد، 2018، ص:507.

3-1-3-قياس الفقر: يمكن تقسيم مناهج قياس الفقر في إطار الطريقة الموضوعية إلى ما يلي:[2]

---

[1] ميديا عيسى فرحو، **"ظاهرة الفقر وعلاقتها ببعض محددات التنمية البشرية (دراسة ميدانية في محافظة حسكة)"**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في السكان، جامعة حلب، كلية الإقتصاد، قسم الإحصاء والسكان، 2011)، ص:20.

[2] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص:21.

- ✓ **منهج الدخل:** نظرا لأن الفقر هو إنخفاض مستوى المعيشة، فإن دخل الأسرة يمكن أن يعبر عن قدرتها على الحصول على السلع والخدمات الإستهلاكية وإشباع حاجاتها الأساسية، لذلك فالدخل يعتبر المحدد الأساسي لمستوى معيشتها الغذائية؛
- ✓ **منهج الإنفاق الإستهلاكي:** نظرا لقصور دخل الأسرة للتعبير عن مستوى المعيشة لما يعتريه من مشاكل إتخذ الإنفاق الإستهلاكي بديلا للدخل في التعبير عن مستوى المعيشة، وظهر إتجاهان لهذا المنهج وهما:[1]
  - الإنفاق الإستهلاكي الإجمالي للأسرة؛
  - الإنفاق على إستهلاك المواد الغذائية.
- ✓ **منهج حصة الفرد من السعرات الحرارية:** وفي هذا المنهج يتم حساب خط الفقر بإستخدام النمط الغذائي الفعلي، حيث يتم تقسيم الأسر إلى فئات إنفاقيه تبعا لمتوسط كمية إستهلاكهم من مواد غذائية، يتم حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من سعرات حرارية وعناصر أخرى كالبروتين في كل فئة، يتم بعد ذلك مقارنة متوسط حصة الفرد الإجمالية من سعرات حرارية بخط الفقر السابق حسابه. ويرى البعض أن حصة الفرد من متوسط السعرات الحرارية في متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية وفقا المعايير العالمية المحددة والتي تحددها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعية العالمية بحوالي 3000 سعر حراري، ويعكس هذا المنهج مدى سوء التغذية والجوع، والذي يعتبر أحد أسباب إعاقة النمو لذلك يرى البعض أن منهج السعرات الحرارية فعال في التعرف على الحالة الغذائية لأي فرد أو مجتمع؛
- ✓ **منهج القدرات:** يستخدم هذا المنهج في قياس فقر القدرات، ومنهج القدرات يركز بصورة جوهرية على الوظائف التي يمكن أن يؤديها الفرد في ضوء ما لديه من فرص، وتشير هذه الوظائف إلى مختلف الجوانب القيمة التي يمكن للشخص أن يحققها كالحياة الطويلة والصحة الجيدة، التغذية السليمة، والديمقراطية، والعدالة والحرية، وبالتالي فهي تعتمد على مؤشرات دليل التنمية البشرية عن طريق درجة الحرمان في مجال التنمية البشرية.

3-2-الطريقة السيسيولوجيا: ويتعدد الفقراء تبعا لهذه الطريقة بأولئك الذين يعيشون على الإعانات التي تقدمها الدولة فلا يدخل في فئات الفقراء إلا الذين تقر الدولة بفقرهم، ويلاحظ أنه كثيرا ما يحصل بعض الأفراد على مساعدات الدولة وهم ليسوا بفقراء، ولذلك يعتبر هذه الطريقة بأنها غير دقيقة ويدخل تحت نطاق الفقر.[2]

---

[1] رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص:86.

[2] نفس المرجع، ص:87.

3-3-الطريقة الذاتية: تعتمد هذه الطريقة في تحديد الفقر على أساس تقدير الشخص نفسه لحالته، فيكفي أن يري نفسه فقيرا، فالشخص أدرى من غيره بحالته، لكن هناك بعض الإنتقادات لهذه الطريقة مثل ما يلي:[1]

- إختلاف معيار تحديد الفرد من شخص لآخر؛
- التأثر بالإعتبارات الذاتية في التقدير؛
- عادة ما يكون مستوى الفقر (خط الفقر) الذي يتحدد بهذه الطريقة مرتفعا؛
- صعوبة دقة هذه الطريقة؛
- صعوبة المقارنة أو التعميم.

ورغم ذلك تتميز هذه الطريقة بالسهولة، وخلاصة القول قد يبدو قياس الفقر وإستخراج مؤشراته المختلفة ليست من الأمور السهلة التي تعتمد فقط على الطرق الإحصائية العلمية، غير أن هناك العديد من المتغيرات التي يمكن إدخالها في كل مرحلة من مراحل التقدير، فهناك أولا إختلاف في تحديد مستوى خط الفقر من باحث إلى آخر حتى لو تم إستخدام بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة الواحدة، كذلك هناك إختلاف من خلال تطبيق طريقتي الدخل والإنفاق، وهناك صعوبات جمة تعترض مقارنة البيانات لنفس البلد على إمتداد فترة زمنية ما، أو عند مقارنة البيانات بالنسبة لبلدان مختلفة.

4. النظريات الإقتصادية والإجتماعية للفقر:

وتتمثل أهم نظريات الفقر فيما يلي:

4-1-نظرية الحلقة المفرغة The vicious circle theory: ذكر الإقتصاديون العديد من النظريات التي يعزون إليها حالات التخلف الإقتصادي في العالم الثالث، محاولين إحداث تنمية في هذا العالم عبر تطوير الإقتصاد، هذه النظرية تفترض أن يستمر الفقر في حد ذاته من خلال تعزيز حلقات مفرغة في جانب العرض والطلب على حد سواء، تأخذ هذه النظرية بمنطق السببية الدائري في الربط بين أسباب التخلف، وهي تعني أن هناك مجموعة من القوى أو العوامل التي تتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية، من شأنها إبقاء الدول المتخلفة في حالة تخلف مستمر، لا يمكن الخروج منها ومن أمثلة تلك الحلقات المختلفة، (الحلقة المفرغة للفقر) التي تقول بأن إنخفاض دخل الفرد، يؤدي إلى إنخفاض القدرة الشرائية، وحدوث إنخفاض في الإستثمار ويؤدي هذا إلى إنخفاض الإنتاجية، هذا من معيار، جانب الطلب وبالتالي إنخفاض مستوى الدخل، ومن ثم العودة من حيث بدأنا، أما من

[1] أقاسم قادرة وأمال زاوي، مداخلة بعنوان:"**الفقر في دول العربية أو الإقلال منه**"، مقدمة بالملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، المنعقد يومي08-09 ديسمبر2014، ص:373.

جانب العرض فيظهر أن إنخفاض الدخل، يولد معدل إدخار منخفض وبالتالي نقص رأس المال، وإنخفاض الإنتاجية وبالتالي تراكم أسباب إستمرار الفقر[1]، والشكل التالي يوضحه هذه الحلقة

الشكل رقم (01-09): يوضح الحلقة المفرغة

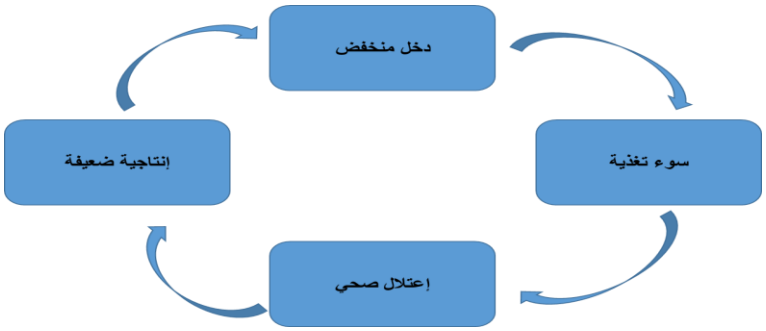

المصدر: أحمد إبراهيم منصور، "**عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة**"، سلسلة أطروحات دكتوراه (66)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007، ص: 202.

ولقد وجهت لهذه النظرية العديد من الإنتقادات وهي كالآتي:[2]

* تعتمد هذه النظرية على نقص رأس المال، والمساعدة التكنولوجية والتي منشؤها البلدان المتقدمة، كما أن هذه النظرية تعجز عن تحديد بداية الحلقة وبالتالي فإن تفسيراتها تعتبر سطحية وتبسط الأمور، لأن مشكلة التخلف مشكلة مركبة، فإنخفاض الإدخار مثلا لا يرجع إلى إنخفاض الدخل في جميع الحالات، إنما تتحكم فيه عوامل كثيرة؛

* لم تحدد النشأة التاريخية لظاهرة الفقر، وأهملت أثر العوامل التاريخية في تفسير مراحل النمو؛

* منطق النظرية يتجاهل العلاقات الإقتصادية والإجتماعية في حدوث دائرية الفقر؛

* المتغيرات التي تشير إليها النظرية مظاهر عامة للفقر، وليست في حد ذاتها الظاهرة.

2-4-نظرية رأس المال البشري Capital human theory : تؤكد هذه النظرية أن التعليم يخلق المهارات، والتي تؤدي إلى تحقيق مستويات أعلى في الإنتاجية للذين يملكون هذه المهارات، مقارنة بالذين لا يملكون هذه المهارات، وهي غير مكلفة مقارنة بالتكاليف الأخرى، وبالتالي تجلب الفوائد على المدى البعيد، كما تؤكد هذه النظرية على وجود علاقة إيجابية في جميع المجتمعات بين الأجور والرواتب ومستوى التعليم الذي تلقوه، بإفتراض أن

[1] فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص:13.

[2] نفس المرجع، ص:14.

سوق السلع والخدمات وسوق العمل يسوده المنافسة التامة، وأكدت هذه النظرية أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي إنخفض الفقر في المجتمعات، ويكمن الإرتباط بين إسترتيجيات التعليم والحد من الفقر في التالي:[1]

– الإستثمار في التعليم يعتبر إستراتيجية مهمة في الحد من الفقر، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز المهارات الإنتاجية في الأسر الفقيرة؛

– الفقر ينتج من قلة التحصيل العلمي سواء على المستوى الكلي(عموما نجد أن مستويات أدنى من الإلتحاق بالدراسة في البلدان الفقيرة)، أما على المستوى الجزئي فنجد الأطفال (أطفال الأسر الفقيرة تتلقى قد أقل من التعليم).

3-4-نظرية مالتوس Mltus theory of poverty: ترى هذه النظرية أن عدد السكان يتزايد بمتتالية هندسية 2،4،8،16،32،...الخ، بينما كمية الإنتاج تتزايد بمتتالية حسابية 1،2،3،4،5،6،7 .....الخ وبالتالي بعد 25 سنة سيتفوق عدد السكان على كمية الإنتاج، وسوف تحدث مجاعات وأوبئة، مفترضا أن كل زوج وزوجة ينجبان أربعة أطفال يظلون على قيد الحياة، وفقا لهذه النسبة فإنه في غضون قرنين سيصبح عدد السكان إلى كمية الإنتاج 52 إلى9، وفي غضون ثلاثة قرون 6904 إلى 31، وفي مرحلة متقدمة تؤول الموارد إلى التناقص وفق قانون تناقص الغلة وهكذا ينتشر الفقر والبؤس في العالم، ولحل هذا المشكل يجب عدم زيادة أجور العمال، لأنه إذا إزدادت الأجور تزوجوا مبكرا وأنجبوا مزيدا من الأطفال، مما يؤدي إلى زيادة عدد السكان أكثر، من زيادة كمية الإنتاج، وبالتالي سوف تحدث أوبئة وأمراض، وبالتالي إنتشار الفقر، ولمعالجة الفقر يجب وقف الإعانات إلى الفقراء، وعدم التصدي للمشروعات الخاصة، وإقتراح وضع العوائق أمام الزواج المبكر لخفض نسبة المواليد، كما إعتبر المجاعات، والأمراض، مشكلة رحمة بالبشر، لأنها تعمل بدورها على إنقاص عدد السكان، إلا أن هذه النظرية قد إنتهت مع نهاية القرن التاسع عشر بسبب التقدم الذي ضاعف موارد الطبيعة بما يكفي الإنسان والفقر.[2]

4-5-نظرية ثقافة الفقرThe culture of povert : يرى لويس أن ثقافة الفقر تشكل "تصميم العيش للفقراء"، وتنتقل هذه الثقافة من جيل إلى آخر، حيث يشعرون دائما بالتهميش، وإنخفاض مستويات المعيشة، وتتميز هذه العائلات من خلال إرتفاع معدلات الطلاق، وبالتالي إرتفاع العائلات التي تترأسها نساء، وتنطبق هذه النظرية على دول العالم الثالث، أو البلدان التي تعيش مراحل مبكرة من التصنيع.

---

[1] هشام عياد، مرجع سابق، ص:09.

[2] كريمة هرندي، "**التمثل الإجتماعي لظاهرة الفقر لدى الأسر الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من الأسر بمنطقة مستغانم**"، (دكتوراه في علم الإجتماع والأنثروبولوجيا، كلية العلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016)، ص:18.

4-6-النظرية الإجتماعية Social Theory: ترى هذه النظرية أن المجتمع من خلال هيكله الطبقي وعلاقاته، وتوزيع القوى والتمكين الإجتماعي، تجعل من فرد ما غنيا أو فقيرا داخل مجتمعه، وأن المسؤول عن الفقر هو المجتمع مما فيه من خلل، وتحيز في فعاليته وأنشطته التنموية، والسياسية والإجتماعية، وترى هذه النظرية أن إستراتيجيات القضاء على الفقر تتم من خلال التأثير في بنية المجتمع ومكوناته، والإستثمارات والأنشطة المختلفة فيه لصالح الفقراء.[1]

4-7-نظرية ماركسMarks theory: ترى هذه النظرية أن الفقر هو أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها، وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، وهكذا فإن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على إنتمائه الطبقي، وبتعبير آخر أكثر تجريدا يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج، ففي العمل أو خارجه نجد أن حياة الناس تكتسب على شكلها، نتيجة لهذه العلاقة والتي تخلق كثير من التفاوت في المجتمع، ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي بنفسه.

4-8-نظرية الرفاهية Individual theory : بنيت هذه النظرية على مفهوم المنفعة وبإعتبار أن قياس المنفعة صعب جدا للغاية، فقد إهتدى أصحاب هذا الطرح إلى إستخدام المنهج النقدي التقليدي الذي يعتمد على القياس المادي للرفاهية، أو ما بالفقر النقدي بإستعمال الدخل أو الإنفاق الإستهلاكي، كونها أفضل معبر عن مستوى الرفاه، وعليه فإن معيار الفقر في هذا المنهج هو الدخل، والفقر يفهم على أنه لا كفاية الرفاه الإقتصادي.

لقد قام **مارتن رافاليون** Martin Ravaillion بإيجاد سند نظري في إطار نظرية الرفاه التي تعتمد على نظرية المستهلك، حيث حاول رافاليون قياس مستوى الرفاهية بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك، بحيث تشمل هذه الدالة على أبعاد متنوعة للرفاه، وبذلك فإن الفقراء هم الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى أدنى معين للرفاهية العامة.[2]

---

[1] فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص:15.

[2] محمد اليامين موساوي، "**دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلادش)**"، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية، جامعة سطيف، 2013-2014)، ص:24.

المطلب الثالث: السياسة المالية وفعاليتها على ظاهرة الفقر

إتفق المجتمع الدولي على إعتبار أن الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، وقد تم تضمينه في أهداف الألفية للتنمية الصادرة عن قمة الألفية للأمم المتحدة، لكن تبقى مشكلة الإقلاع من الفقر من القضايا الإقتصادية الكلية التي تدخل في وجبات الدولة المعاصرة.

1. علاقة السياسة الإقتصادية بالفقر:

إن العلاقة بين السياسة الإقتصادية والفقر لابد من تحديد الإطار العام للسياسة الإقتصادية.

1-1-مفهوم السياسة الإقتصادية: ينصرف مفهوم السياسات الإقتصادية الكلية إلى مجموعة من التدابير، والإجراءات، والقوانين والمواقف، والأطر، التي تضعها السلطات العامة للقطاعات الإقتصادية، والمعبرة عن تصورها وموقفها للكيفية التي تدار بها الموارد الإقتصادية النادرة، بأنواعها المادية والبشرية، إدارة إقتصادية مثلى بحيث تحقق أعظم المنافع للمجتمع، وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الإقتصادية الكلية على أنها عبارة عن أهداف +أدوات + الزمن.[1]

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسات الإقتصادية تمثل فيما يلي:

- ✓ **الأولى:** سياسة الإصلاح الإقتصادي والتي تضمن التغيير في أسس النظام الإقتصادي، كالتغيير في ملكية وسائل الإنتاج.
- ✓ **الثانية:** السياسة البنيوية والتي تتطلب إجراءات تغييرات في بنية النظام الإقتصادي، كالتغيير في النسبة السكانية، والبنية القانونية، والتقنية.
- ✓ **الثالثة:** السياسات الكمية التي تتصف بالتأثير في الكمية، كرفع نسبة الإستثمار بغية الحصول على معدل مستهدف للنمو، أو سعر الصرف، أو سعر الفائدة.

1-2-السياسة الإقتصادية الكلية والفقر: تؤثر السياسات التي تتبعها الحكومات على الفقر بطرق مباشرة، وأخرى غير مباشرة، وتتمثل مجمل هذه السياسات في التالي: [2]

- ✓ **السياسات المؤثرة في النمو الإقتصادي والطلب على اليد العاملة:** المعترف به عموما أن النمو الإقتصادي هو أولى الضروريات اللازمة لتخفيف حدّة الفقر فالإقتصاديات التي تنمو بسرعة تكون فرصتها في التغلب على الفقر أكبر، من فرصة البلدان التي ينخفض فيها الدخل السنوي، والأمثلة على البلدان التي

---

[1] فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص:41.

[2] علي عبد القادر علي، **"الفقر: مؤشرات القياس والسياسات"**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص:208.

نجحت في تخفيف حدة الفقر تشير إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الإقتصادي ووحدة الفقر، ولكن لا بد، أن يكون نمط النمو مؤديا إلى تحسين توزيع عائدات النمو الإقتصادي، حيث أن أساسيات التوزيع يجب أن تتجه نحو تعزيز فرص الفقراء في تملك الإمكانات، وأن سياسات النمو الإقتصادي وسياسات التوزيع يجب أن توضع في إطار يتكامل مع التوجيهات السياسية والإقتصادية والبيئية حيث أن نجاح أية إستراتيجية للقضاء على الفقر مرهون بالنمو الإقتصادي القوي والمستدام، وبالتوزيع الناجح لثماره.

كما أن النمو الإقتصادي سيتيح فرصا حقيقية للشرائح الفقيرة في المجتمع، ولاسيما في الوسط الريفي، وذلك بتشجيع النشاطات الإقتصادية ذات القدرة العالية على خلق فرص العمل.

- ✓ **سياسات الإنفاق الحكومي:** في غياب شبكات الضمان الإجتماعي، وترتيبات الضمان ضد البطالة فسيكون لسياسة تخفيض العمالة في القطاع العام تأثير مباشر، بحيث يترتب عليه زيادة في الفقر، كما أن التخفيض الحاد في التحويلات النقدية والعينية من الحكومة للأفراد، يؤدي إلى إنخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، ومن ثم يزداد الفقر، كما أن إلغاء الدعم على السلع والخدمات خصوصا تلك التي يستخدمها الفقراء، تؤدي إلى زيادة الإرتفاع في عدد الفقراء، وبالتالي يجب على الدولة أن تضع سياسات مالية تعمل على خفض العجز في الموازنة العامة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات تكون قابلة للتمويل بواسطة المصادر العادية، التي لا يترتب عليها ضغوطا تضخمية، وبالتالي ينعكس نجاح هذه السياسات في كبح التضخم على شكل إيجابي على الفقراء.[1]
- ✓ **سياسات إصلاح النظام التعليمي والتدريبي:** إن عصر الثورة المعرفية المعلوماتية، وإقتصاد السوق، وإقتصاد المعلومات، بشكل عام يحتاج لمستويات تعليمية راقية ذات مهارات عالية، وإنتاجية مرتفعة، تجلب الأجور المرتفعة لذلك من المهم العمل على رفع مستوى التحصيل التعليمي، وتحسين في نوعية التعليم، ليواكب عصر الإقتصاد المعلوماتي، بما يؤمن إحتياجات سوق العمل، ويعتبر التدريب والتأهيل طريقة ناجحة للقضاء على البطالة وسبيلا لمواجهة الفقر، وزيادة قدرة الفقراء، على رفع مستوى معيشتهم، فدراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعد حرمان الفقراء من الأصول الإنتاجية ومنها التعليم، والمهارات، أحد الأسباب الرئيسية للفقر.
- ✓ **سياسات التشغيل:** لقد أثبتت النتائج أن زيادة نسبة العاملين بقطاع الدولة بحوالي عشر نقاط مئوية، يتوقع أن، تؤدي إلى إنخفاض في معامل جيني بحوالي 21 نقطة مئوية، وبالتالي انخفاض الفقر.

---

[1] وداد عباس، "**دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر–دراسة حالة: الجزائر، الأردن، اليمن**"، (دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2017–2018)، ص:84.

- ✓ **سياسات الإستثمار في رأس المال البشري:** يعرف رأس المال البشري بأنه متوسط سنوات الدراسة للسكان من عمر 28 سنة وأكثر، حيث توضح النتائج أن زيادة رأس المال البشري بنسبة دراسة واحدة من شأنها أن تؤدي إلى إنخفاض في معامل جيني بحوالي 14 نقطة مئوية، من هنا نجد أن تحسين مستوى التعليم والصحة، هو إستثمار فعال يتيح للفقراء فرصا أكبر للمشاركة في عملية النمو الإقتصادي، وتحسين الدخول.
- ✓ **تبني سياسة لإصلاح القطاع المالي:** فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الإقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، حيث أن هيكلة المصارف العامة وإختيار سياسات فعالة في مجال التضخم، وإستقرار سعر الصرف والنظام التجاري، كلها سياسات تؤدى إلى التقليل من حدوث الفقر.
- ✓ **سياسات خفض حجم التوزيع في المستويات العليا من الدخل، من خلال الضرائب على الدخل، والثروة التصاعدية:** تعتبر الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة، من الوسائل الهادفة إلى تقليل النسبة لذوي الدخول العالية من الدخل القومي، إلا أن هذه الوسيلة لا تكون فعالة لتحقيق هذا الهدف، في كثير من البلدان النامية، وذلك بسبب عدم توفر المعلومات الدقيقة المتعلقة بالدخول والثروات الخاضعة للضريبة، وكذلك بسبب تخلف الأجهزة الضريبية، وإنتشار الفساد الإداري، لذلك لابد من الاهتمام الكبير بتطوير الجهاز الضريبي، ودعمه بالكفاءات العالية، والأجهزة المتطورة لغرض القيام بمهامه الكبيرة في هذا المجال.
- ✓ **سياسات زيادة الدخل الشخصي للمستويات المنخفضة من الدخل:** حيث أن زيادة الدخل الشخصي لمستويات الدخل المنخفضة يكون من خلال المدفوعات التحويلية، ودعم السلع والخدمات العامة، وتعتبر المبالغ التحويلية التي تقدمها الدولة إلى الأسر الفقيرة، وذوي المداخيل المنخفضة، على شكل إعانات مالية شهرية، من أهم الوسائل المباشرة لمساعدة الفقراء، وهناك العديد من الوسائل غير المباشرة التي يمكنها تخفيف حدّة معاناة الفقراء، وتأتي في مقدمة هذه الوسائل توفير السلع الإستهلاكية الأساسية بأسعار مدعمة، وكذلك تنفيذ المشروعات الخدمية الضرورية في المناطق الريفية. [1]
- ✓ **سياسات التمويل الصغير:** أكدت معظم الدراسات أن القروض الصغيرة لها مجموعة كبيرة من الآثار الإيجابية على الأسر التي تتلقاها، بحيث يسمح التمويل الصغير للأسر الفقيرة بالتحول من العيش يوما بيوم، إلى التخطيط المستقبلي، والإستفادة من تغذية أفضل، وتحسين الظروف المعيشية لهذه الأسر، ورفع المستوى الصحي والتعليمي، حيث أكد البنك الدولي عام 1998 أن نسبة 8% من القروض من بنك غارمين تحد من دائرة الفقر سنويا، فالدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط،على تطوير هذا المشروع بذاته، بل

[1] فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص ص:44، 45.

ويساعد على زيادة دخل أسرة بأكملها، بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي، وتربية الأطفال وتعليمهم، كما أشار أن 78 %من المستفيدين من خدمات برنامج **SHARE** في الهند ولفترات طويلة أشاروا إلى أنهم قد شهدوا إرتفاعا ملحوظا في مستويات الرفاهية الإقتصادية، على أساس مصادر الدخل، وإمتلاك الأصول المنتجة، وظروف السكن ونسبة الإعانة الأسرية، كما حدث تحول ملحوظ في أنماط التوظيف، فإنتقلوا من العمل اليومي غير المنظم ومنخفض الأجر، إلى التوظيف الذاتي ذي مصادر الدخل المتنوعة، والمعتمد أساسا على أنشطة العمال.[1]

2. آليات تأثير السياسة المالية على الفقر:

تؤكد معظم التجارب الدولية على قدرة النمو الإقتصادي السريع والمتواصل في الحد من الفقر، حيث أن تقليص معدلات الفقر غالبا ما يتطلب موارد إقتصادية لا يمكن توفرها دون تحقيق معدلات نمو مستمرة ومرضية، ولقد أظهرت معظم الدراسات المتعلقة بأثر النمو الإقتصادي في الفقر أن البلدان التي تمتلك معدلات نمو متوسطة وسريعة قادرة على خفض نسبة الفقراء، وعليه فإن النمو الإقتصادي كان شرطا ضروريا مهما لتقليص الفقر، ومن هنا تتبع أهمية السياسة المالية في التأثير على الفقر وذلك من خلال تأثير أدواتها المتمثلة بالإنفاق العام والضرائب في الفقر عن طريق تأثيرهما في كل من النمو الإقتصادي والتباين في توزيع الدخل.[2]

2-1-ألية تأثير الإنفاق العام في النمو الإقتصادي والتباين في توزيع الدخل: تستخدم الدولة الإنفاق الحكومي كأحد أدوات سياستها المالية من أجل تأدية وظائف معينة ولبلوغ أهداف وغايات الإقتصادية والإجتماعية محددة يعد تخفيض معدلات الفقر من أبرزها، ويمارس الإنفاق الحكومي تأثيره في تخفيض معدلات الفقر من خلال تأثيره في كل من النمو الإقتصادي التباين في توزيع الدخل القومي.

وتتمثل قدرة الإنفاق الحكومي في التأثير على النمو الإقتصادي، الذي يعبر عن الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مع ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، من خلال إمكانية في إحداث النمو المرغوب في الناتج المحلي الإجمالي، والذي ينعكس في تأثيره على محدداته الأساسية وعن طريق نوعين من العوامل، التي تتمثل الأولي بالعوامل المادية وتتمثل الثانية بالعوامل الإقتصادية التي تتناول الطلب الكلي الفعال.[3]

---

[1] علي عبد القادر علي، **"حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية"**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص:21.

[2] كريم بوروشة، "**دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي – دراسة حالة الجزائر(1990–2016)**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018–2019)، ص:27.

[3] بشار أحمد العراقي، **"السياسة المالية وأليات تأثيرها في معدلات الفقر"**، مجلة الدراسات الإقليمية العراقية، العدد:163، بغداد، العراق، ص:177.

ويمارس الإنفاق الحكومي في تأثيره في المقدرة الإنتاجية للبلد من خلال قناتين تتمثل الأولي بتكوين رأس المال الثابت وتتمثل الثانية بإنتاجية عناصر الإنتاج، ويتخذ هذا التأثير إتجاهين أحدهما مباشر من خلال قدرة الإنفاق الحكومي في التحول بكفاءة وفعالية إلى رأس مال منتج وأخر غير مباشر من خلال التأثير في إنتاج الأعوان الإقتصاديين وإستهلاكهم والتفاعلات في سوق العمل والتأثير في المستوى العام للأسعار، وسواء كان التأثير مباشرا أو غير مباشر فإن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للإقتصاد، وفقا لما متوفر من العوامل الإنتاجية.[1]

فإستنادا إلى طروحات النظرية الكلاسيكية الحديثة فإن المكونات الأساسية لدالة الإنتاج هي العمل (L) ورأسمال (K) والتكنولوجيا (مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج) (A) والتي صيغت وفقا لأكثر دوال الإنتاج شيوعا (**دالة كوب دوكلاص**) كما يلي: $Y = A. L^{\alpha}. K^{1-\alpha}$ ..... (1)

فالحكومة قادرة على أن تمارس دورا إيجابيا في النمو الإقتصادي من خلال تأثيرها في إنتاجية عوامل الإنتاج، وقد طور **Barro** هذه الفكرة سنة 1990مبينا أن نشاطات الحكومة هي مصدر النمو الداخلي مفترضا دالة إنتاج إتخذت الصيغة التالية: $Y = A\ L^{\alpha}\ K^{\beta}\ G^{\mu}$ ..... (2)

وبإفتراض ثبات الطلب الكلي فإن الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون له آثار فعالة على المقدرة الإنتاجية للمجتمع من خلال قناتي الإنفاق الإستثماري سيسبب إرتفاعا في تكوين رأس المال الذي يعمل على زيادة المقدرة الإنتاجية للإقتصاد، كما أن الإنفاق الإستهلاكي هو الأخر يمارس تأثيرا إيجابيا في المقدرة الإنتاجية للمجتمع ولكن بشكل أقل وضوحا من الإنفاق الإستثماري وذلك من خلال تأثيره على هيكل الإنتاج.[2]

ويمكن للمعادلة السابقة أن توضح لنا مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في تشكيل دالة الإنتاج كما يلي:

$$\Delta Y/Y = \Delta A/A + \beta.\ \Delta K/K + \alpha.\ \Delta L/L + \mu.\ \Delta G/G \text{.....(3)}$$

حيث تشير المعادلة إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تحديده من خلال معدل النمو في إنتاجية عوامل الإنتاج ($\Delta A/A$)ومعدل النمو في رأس المال ($\Delta K/K$)ومعدل النمو في العمل ($\Delta L/L$)ومعدل النمو في الإنفاق الحكومي ($\Delta G/G$)وبالتالي فإن أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي يتجلى من خلال دوره

[1] رجاء عزيز بندر وإيمان عبد الرحيم، **"أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الإقتصاد العراقي للمدة (1980–2016)"**، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، المؤتمر السنوي الرابع، 10 كانون الاول 2018، ص:4.

[2] بشار احمد العراقي، مرجع سابق، ص:177.

في التأثير على إنتاجية مجمل عناصر الإنتاج بإعتباره يؤثر في كل من العمل ورأس المال (رأس المال المادي ورأس المال البشري)، فالإنفاق الحكومي يمكن أن يمارس تأثيره في زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال:[1]

- الإنفاق الإستثماري الذي يساهم في تكوين رأس المال الثابت عن طريق المشاريع الإنتاجية العامة التي تنعكس مباشرة على نمو الناتج الإجمالي؛
- الإنفاق التحويلي ذي الطابع الإقتصادي الذي يعمل علي توجيه عناصر الإنتاج من قطاع إلى أخر أو من منطقة إلى أخرى بهدف إحداث تنمية متوازنة؛
- الإنفاق التحويلي الإجتماعي الذي يهدف إلى رفع إنتاجية العمل من خلال مساهمته في تطوير عائد عناصر الإنتاج الأمر الذي ينعكس على زيادة الإنتاج الإجمالي.
- من جانب أخر فإن الإنفاق الحكومي يمارس تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيره في الطلب الكلي الفعال (بشقيه الإستهلاكي والإستثماري) بإعتباره جزءا هاما منه، حيث أن إرتفاع مستوي الإنفاق الحكومي ينعكس بشكل إرتفاع في حجم الطلب الكلي الفعال، فضلا عن ذلك فإن هناك تأثيرا غير مباشر للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي من خلال التأثير على الطلب الكلي الفعال يتم من خلال ما يعرف "**بمضاعف الإنفاق الحكومي**"*.
- أما الإتجاه الآخر الذي يمارس من خلاله الإنفاق الحكومي تأثيره في الفقر فيتم عن طريق قناة التباين في توزيع الدخل القومي ومن خلال إتجاهين يمر الأول من خلال تأثيره في هيكل توزيع الدخل، أي الكيفية التي يوزع فيها الدخل القومي بين الفئات الإجتماعية المختلفة وهوما يعرف "**بتوزيع الدخل الشخصي**"، في حين يمر الأخر من خلال الكيفية التي يوزع بها الدخل القومي بين الفئات المكونة له وهو ما يسمي "**بالتوزيع الوظيفي للدخل**".

ويسبق الإتجاه الثاني الإتجاه الأول فالإنفاق الحكومي يؤثر في هيكل توزيع الدخل القومي في مرحلتين، المرحلة الأولى للدخل القومي، حينما توزع الدولة دخولا نقدية على عناصر الإنتاج الذين ساهموا في توليد الناتج الحكومي من السلع والخدمات، ويأخذ هذا التوزيع أسلوبين، أسلوب مباشر عند قيام الدولة بتحديد عناصر الإنتاج (الأجور، سعر الفائدة، الريع، الأرباح)، وأسلوب غير مباشر من خلال تحديد أسعار السلع المنتجة أو أسعار المواد الأولية، والمرحلة الثانية وهي ما تعرف بمرحلة إعادة توزيع الدخل القومي، والتي تشهد إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل القومي عندما يتعارض توزيع الدخل مع أهداف المساواة والعدالة، ويتم ذلك

---

[1] نفس المرجع، ص:178.

* هو معامل عددي نسبي يوضح الحالة التي تكون فيها الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي، ويرمز له بالرمز (kg)ويتوقف أثره على الميل الحدي للإستهلاك.

بأشكال عدة منها النفقات التحويلية الإجتماعية النقدية والنفقات التحويلية الإجتماعية العينية والنفقات التحويلية الإقتصادية.

2-2-ألية تأثير الضرائب في النمو الإقتصادي والتباين وتوزيع الدخل: تتباين قدرة الضرائب في التأثير على النمو الإقتصادي بين الإيجابية والسلبية تبعا لطبيعة التأثيرات التي يمكن أن تمارسها في المتغيرات الإقتصادية الكلية (الإدخار والإستهلاك والإستثمار) وتأثيرها في إتجاه وكمية عناصر الإنتاج ونوعيتها، فإستخدام الضرائب بوصفها أداة لتوجيه الإقتصاد القومي بإتجاه الإستثمارات المرغوبة، ومن خلال الحوافز والإعفاءات والإمتيازات من جهة أخرى تعمل في إتجاه زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما تعمل الضرائب الجمركية المفروضة على السلع المستوردة على رفع معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توفير الحماية له ورفع قدرته التنافسية المحلية فضلا، عما تقدم فقد تؤدي الضرائب إلى أثار توسعية في الإنتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة، إذا يلجأ المنتجون تدفعهم رغبتهم في المحافظة على دخولهم السابقة قبل فرض الضريبة إلى خفض نفقات إنتاجهم من جهة، ومحاولة رفع مستويات إنتاجيتهم من خلال الإستثمار الأمثل لعناصر الإنتاج وهو ما يسبب بالنتيجة رفع معدلات نمو الناتج الحقيقي وتوسعهمن جهة أخرى، كما تعد الضرائب نوعا من الإدخار الإجباري الهدف منه تمويل عملية النمو الإقتصادي وإستغلال الفوائض المالية للمجتمع وتوجيهها نحو تيار الإستثمار المنتج الحكومي.[1]

إلا أنه من جانب أخر قد يكون للضرائب أثار سلبية على الناتج المحلي الإجمالي كون الضرائب المرتفعة على الدخل قد تضعف من حوافز العمل والإنتاج لدى الأفراد على عكس المعتدلة منها التي تعمل على زيادة إنتاجهم لتعويض ما يلحق دخولهم من نقص نتيجة الضريبة، كما أنها تؤثر سلبيا على الإنتاج من خلال تأثيرها في تقليص حجم الإستهلاك من السلع الضرورية الناتج عن إنخفاض الدخل بسبب الضريبة والذي ينعكس على قدرة الأفراد على العمل، فضلا عن ذلك تمارس الضريبة تأثيرا سلبيا على الإنتاج من خلال تأثيرها في حجم الإستثمار الذي يعتمد على حجم الإدخار والتي تنخفض بدورها نتيجة للضريبة أما ما يتعلق بأثر الضرائب على توزيع الدخل القومي، فقد أكد التحليل الإقتصادي على قدرة الضرائب على ممارسة دورا فاعلا ومهما في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة من المجتمع من خلال فرض ضريبة مباشرة تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة، أو ضرائب غير مباشرة على سلع الأغنياء وإعادة تحويلها إلى أصحاب الدخول المنخفضة من خلال النفقات التحويلية، أو من خلال تمويل الخدمات العامة التي تستفيد منها الفئات محدودة الدخل أو الطبقات الفقيرة، في حين أن الضرائب الغير مباشرة على السلع والخدمات الإستهلاكية هي أبعد ما يكون عن تحقيق

[1] أحمد ضيف، مرجع سابق، ص:93.

العدالة وذات تأثيرات توزيعية عكسية، ما لم يدخل عليها طابع التشخيص كالتمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية، لتولد تأثيرات توزيعية لصالح الفقراء.[1]

[1] بشار احمد العراقي، مرجع سابق، ص ص: 180، 181.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من البديهي أن أي ظاهرة إقتصادية جديدة تخضع لعدة دراسات من جوانب متعددة، والسياسة المالية وظاهرة الفقر كغيرها من المواضيع قد تم تناولهما في العديد من المراجع من جوانب عدة، وفي هذا المبحث سنحاول التطرق لبعض الدراسات التي تناولت السياسة المالية وكذلك علاقتها بظاهرة الفقر.

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة المالية

سنحاول في هذا المطلب عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك حسب التسلسل الزمني لها من الأحدث للأقدم.

1-الدراسات باللغة العربية: من بين الدراسات التي تناولت موضوع السياسة المالية باللغة العربية نجد:

✓ **الدراسة الاولى:** محي الدين بوري، "**دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010**"، (أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم إقتصادية، جامعة جلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2017-2018) حيث تناولت هذه الدراسة إشكالية ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار وإعادة التوازنات الكلية في الإقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 إلى سنة 2013؟ من خلال طرح بعض التساؤلات من بينها التعرف على أهم الآراء الإقتصادية المتعلقة بالسياسة المالية وأهم الأدوات المنتهجة من طرفها بالإضافة إلى طبيعة العلاقة السببية بين الأدوات السياسة المالية في الجزائر بالنتائج المحققة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد تكامل مشترك بين السياسة المالية والممثلة في أدواتها (الإيرادات، النفقات) والمؤشرات الكلية وذلك على المدى الطويل.[1]

✓ **الدراسة الثانية:** شريف منصورة، "**السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**"، (مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران-2-، 2015-2016): حيث حاول الباحث إثراء دراسته هاته من خلال الإرتكاز على الإشكالية الرئيسية المتمثلة فيما دور السياسة المالية في الجزائر لتحقيق الإستقرار والتوازن الاقتصادي؟ كما إعتمدت هذه الدراسة على معرفة أهمية السياسة المالية في الإقتصاد، وعلاقتها بالسياسات

[1] محي الدين بوري، "**دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010**"، (أطروحة دكتوره في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم إقتصادية، جامعة جلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2017-2018)

الإقتصادية الأخرى، حيث توصل الباحث في هذا الموضوع أن للسياسة المالية مكانة هامه في السياسة الإقتصادية المعاصرة، لتصبح أداة تسيطر على توجيه النشاط الإقتصادي لتحقيق التوازن العام.

وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن العجز الذي يتبع ميزانية الدولة الناتج عن التفاوت الكبير لنفقاتها العامة مقارنة مع إيراداتها المالية، فهو لا يعتبر عائق، وهذا بسبب الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، والسعي من خلال إتباع السياسة التوسعية التي هي بدورها تحتاج إلى نفقات كبيرة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ويكون التوسع في الإنفاق في فترة معينة.[1]

✓ **الدراسة الثالثة:** أمال معط الله، "**أثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015) عالجت الدراسة الإشكالية الأساسية الأتية: ماهي آثار متغيرات السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل؟ وكان من أهداف الدراسة تسليط الضوء على السياسة المالية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر إضافة إلى تحليل وتقييم وضعية السياسة المالية في ظل العديد من الإصلاحات الإقتصادية المتبعة في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يضع التفاعل المتداخل بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد قيد على فعالية السياسة المالية في التأثير على مستوى النشاط الإقتصادي.

كما توصلت إلى أنه تتوقع نماذج النمو الداخلي أن تحويل الإيرادات العامة من الأشكال التشويهية للضرائب (الضرائب المباشرة) إلى الأشكال غير التشويهية (الضرائب غير المباشرة) من شأنه أن يساهم في تعزيز النمو الإقتصادي في حين أن تحويل النفقات العامة من الأشكال المنتجة إلى الأشكال غير المنتجة يعيق النمو.[2]

✓ **الدراسة الرابعة:** مسعود دراوسي، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر (1990-2000)**"، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2005-2006)، وعالجت الدراسة الإشكالية الجوهرية الأتية: هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلي والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الإستهلاك والتراكم، وتحقيق الإسقرار والسيطرة على الإختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الإقتصادي العام؟ ومن

---

[1] شريف منصورة، "**السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**"، (مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران-2-، 2015-2016)

[2] أمال معط الله، "**أثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015)

أهداف هاته الدراسة محاولة الكشف عن أثر الإنفاق والإقتطاع العامين على التوزان الإقتصادي العام، كما تهدف هذه الدراسة إلى كشف التدخل الأمثل للدولة إقتطاعا وإنفاق وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق التوزان الإقتصادي العام وإنمائه. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن كل من السياسات النقدية والمالية تؤثر في أهداف السياسة الأخرى وأن عدم التنسيق بين السياستين له أثر سلبي في هذا المجال كما أن عدم التنسيق يؤثر على التوازن الإقتصادي العام، كما توصلت أنه رغم الإصلاحات التي إنتهجتها الدولة والوفرة المالية التي تغلب عليها الإيرادات النفطية غير أن الوضع الإقتصادي والإجتماعي لازال ضعيفا يحتاج إلى تدابير أكثر فعالية وصرامة.

2-الدراسات باللغة الأجنبية: أما بالنسبة للدراسات باللغة الأجنبية نجد:

✓ **الدراسة الأولى**: dirk niepelt, "**financial policy**", study center gerzenssee university of bern: iies,stockholm university, rapport till finanspolitiska radet 2014/2

تستعرض هذه الورقة النتائج النظرية للسياسة المالية، تستخدم الهويات الأساسية لتوضيح العلاقات بين إجمالي الأصول والخصوم، وصافي مراكز الدين وتخصيص الأموال الفائضة من الميزانية الأولية، كانت إشكالية الدراسة كيفية إستخدام الحكومة الملتزمة للأدوات المالية لتحقيق أهدافها؟، وكان هدف الدراسة مناقشة الأدوار الإضافية للسياسة المالية التي تنشأ نتيجة الإحتكاكات السياسية، ولاسيما عدم الإلتزام، حيث تحدد السياسة الضريبية متى وكيف تجمع الحكومة الأموال من القطاع الخاص بينما تحدد السياسة المالية كيف تحول الحكومة القوة الشرائية بمرور الوقت وعبر الولايات الطبيعية بإستخدام معاملات السوق، بشرط الإنفاق الحكومي، كل سياسة ضريبية في بيئة ديناميكية تسير جنبا إلى جنب مع السياسة المالية.

حيث توصل الباحث إلى أن النتائج النظرية للسياسة المالية المثلى التي تأخذ العوامل السياسية في الإعتبار بشكل صريح، ومن المسائل المركزية في هذا السياق قضايا المصداقية والتوافق الحافز، فإن تنظيم الميزانية العمومية للحكومة بطرق محددة يمكن أن تساعد في تحقيق حصص أصول صافية مستهدفة على الرغم من عدم إكتمال الأسواق أو ظروف التمويل المعاكسة، وتختلف قيمها المثالية عموما مع الظروف الإقتصادية.[1]

✓ **الدراسة الثانية**: benedict lements et sanjeev gupt et gabriel inchauste et waoko kojo, "**fiscal policy for economic development:an overview**",see discussions, stats, and author profiles for this publication ,march2009

[1] dirk niepelt, "**financial policy**", study center gerzenssee: university of bern: iies,stockholm university, rapport till finanspolitiska radet, 2014

من خلال الورقة البحثية هذه أنه يمكن للسياسة المالية تعزيز النمو والتنمية البشرية من خلال عدد القنوات المختلفة، تشمل هذه القنوات الإقتصاد الكلي على سبيل المثال، من خلال تأثير عجز الموازنة على النمو وكذلك الإقتصاد الجزئي من خلال تأثيره على الكفاءة من خلال إستخدام الموارد، حيث كانت إشكالية الدراسة: كيف تعمل هذه القنوات بدقة في الدول النامية؟ هل البصائر التي تم الحصول عليها من مجموعة واسعة من البحوث حول هذه المواضيع في البلدان الصناعية تنتقل إلى البلدان النامية؟ وذلك من منظور الإقتصاد الكلي، حيث كان من أهداف الدراسة أن عجز الميزانية المنخفض، وإنخفاض مستويات الدين العام هو عنصر رئيسي للنمو الإقتصادي، وهو بدوره ضروري للحد من الفقر وتحسين النتائج الإجتماعية، كما تقلص عجز الميزانية الصغيرة مما نشأ عنه خطر الأزمات الإقتصادية الناجمة عن المخاوف بشأن الحكومة والقدرة على خدمة ديونها، وبالتالي يجب إستخدام السياسة المالية للتخفيف من التقلبات في الناتج والعمالة ومعظم الأدلة التجريبية المتاحة عن طريق إستخدام السياسة المالية المعاكسة للدورات الإقتصادية لتحفيز إجمالي الطلب وإنعاش الإقتصاد الراكد، حيث خلصت الدراسة إلى أنه عندما يكون مستوي الدين العام، مرتفعا وغير مستدام، الحد من عجز الموازنة يمكن أن يسرع النمو على الرغم من أن الفصول السابقة ركزت على دور السياسة المالية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن الواضح أن السياسة المالية غير فعالة إذا كانت كذلك لا يرفقه مؤسسات قوية.[1]

✓ **الدراسة الثالثة:** Alan J. Auerbach, "**Fiscal Policy",**This paper was prepared for the Conference on Rethinking Macroeconomic Policy IV, I am grateful to Olivier Blanchard, Bill Gale, and conference participants for comments on an earlier draft, university of California Berkeley, 2 November 2017

تتمحور هذه الدراسة إلى أن عادت السياسة المالية إلى حد كبير كنتيجة للركود الكبير والأزمة المالية العالمية الحادة للغاية التي طال أمدها، والتي أدت إلى التحديات التي تواجه السياسة النقدية، حيث أجبرت على مواجهة القيود التي يفرضها الحد الأدنى من الصفر، ولكن ممارسة السياسة المالية لاتزال خاضعة لبعض الجدل حيث تناولت العديد من التحديات التي تواجه الدول المتقدمة الأخرى في البحث عن مسار السياسة المالية المناسبة، حيث تناقش القضايا الأربع:

1. الدور الذي تلعبه القواعد المالية في الحد من إجراءات السياسة المالية؛
2. إمكانية سياسة الإستقرار للحد من شدة التقلبات الإقتصادية؛

[1] benedict lements et sanjeev gupt et gabriel inchauste et waoko kojo, **"fiscal policy for economic development:an overview"**,see discussions, stats, and author profiles for this publication , 2009

3. ممارسة السياسة المالية في بيئة منخفضة الفائدة؛

4. التنسيق والتمييز بين السياسات النقدية والمالية.

ومع ذلك فإن السياسة المالية التقديرية ليس هناك شك في أن بعض القواعد المالية لها معنى أكثر من غيرها، نظرا لأن تقييد قدرة الحكومة على ممارسة السياسة المالية له عيوب واضحة.

لقد توصل الباحث إلى أن الأحداث والأبحاث الأخيرة لقد غيرت وجهات نظر السياسة المالية، وتشمل هذه تجربة سلبية إلى حد كبير مع القواعد المالية، وكيفية تطوير إطار مالي يسهل إستخدام السياسة المالية لتحقيق الاستقرار مع الحفاظ في الوقت نفسه على الإلتزام موثوق للإستدامة المالية، والنظر في مدى الطريق إلى الإصلاح الضريبي وأكثر إستقرار الضرائب الأنظمة من خلال التعاون الدولي أو المبادرات الوطنية.[1]

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالفقر

في هذا المطلب سنحاول التطرق لبعض الدراسات التي تناولت موضوع الفقر بلغتين العربية والأجنبية في السنوات الأخيرة

1-الدراسات باللغة العربية: من بين الدراسات التي تناولت موضوع دور السياسة المالية في مكافحة الفقر

✓ **الدراسة الاولى:** نادية حصروري، "**تحليل وقياس الفقر في الجزائر**"، (مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، شعبة تحليل والإشراف الإقتصادي، 2008-2009)، حيث حاول الباحث إثراء دراسته هاته من خلال الإرتكاز على الإشكالية الجوهرية المتمثلة فيما هو واقع وأهم العناصر المحددة لظاهرة الفقر في الجزائر وماهي أهم السياسات المتبعة من طرف الدولة لمكافحته؟ كما إعتمدت هذه الدراسة على تطبيق برامج التطوير الهيكلي سببا في زيادة حدة الفقر في الجزائر، حيث توصل الباحث في هذ الموضوع أن برنامج الإصلاح الإقتصادي والذي يؤكد مبدأ الخوصصة وما لهذا البرنامج من نتائج إجتماعية سلبية على الشرائح الإجتماعية منخفضة الدخل وأن إقتصاد السوق الحر فشل في الحد من الفقر والإقلال من التفاوت وتوزيع الدخل غير العادل وبالتالي الفقر مشكلة عالمية وظاهرة إجتماعية لها إمتدادات إقتصادية وإنعكاسات فهي لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت في الحجم والطبيعة والفئات المتضررة منها أي ليس حالة كائنة وإنما هو نتاج لعمليات ديناميكية.

[1] Alan J. Auerbach, "**Fiscal Policy",** This paper was prepared for the Conference on Rethinking Macroeconomic Policy IV, I am grateful to Olivier Blanchard, Bill Gale, and conference participants for comments on an earlier draft university of California Berkeley, 2 November 2017

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الفقر سيزداد مع زيادة النمو السكاني وتراجع النمو الإقتصادي وزيادة التفاوت في الدخول، وتفاوت توزيع إستثمارات المناطق المختلفة وإستمرار عدم مشاركة الفقراء في العملية الإنتاجية فضلا عن إنعدام القدرات الأساسية لديهم وحيث تعتبر مسألة تشخيص محددات وملامح ومؤشرات الفقر عناصر أساسية لتحليله، حيث تكتسب أهمية بالغة، وذلك أن هذه العملية تمثل الشرط الضروري لرسم السياسات الموجهة إلى مكافحته، وأن غالبية الفقراء عاطلون عن العمل أو يحصلون على أجور يومية منخفضة.

✓ **الدراسة الثانية:** فطيمة حاجي، "**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005–2014**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014)، حيث حاولت الباحثة إثراء دراستها هاته من خلال الإرتكاز على الإشكالية الجوهرية المتمثلة فيما إنعكاسات البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2014/2005 على معدلات الفقر؟ كما إعتمدت هذه الدراسة على المساهمة في زيادة الوعي والمعرفة بعناصرها المختلفة وذلك من خلال عرض سمات وخصائص هذه الظاهرة ومكوناتها ومفاهيمها ومحدداتها، حيث تكتسب مسألة تشخيص المحددات الرئيسية للفقر أهمية بالغة وذلك أن هذه العملية تمثل الشوط الضروري لرسم السياسات الصحيحة، حيث تؤدي السياسات الإقتصادية في مكافحة الفقر في الجزائر إلى دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر في الجزائر، وأن نجاح الجزائر بخفض معدلات الفقر مرتبط بإستقرار السياسة الإقتصادية الكلية للجزائر، مع ضرورة تبني حزمة من السياسات والإصلاحات المؤسسية والتنظيمية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن هناك بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية التي يمكن الإعتماد عليها وإستخدامها للحكم على الفقر وأن إنخفاض في معدل الفقر يبقى مؤقتا وغير مستداما، نتيجة مواصلة الجزائر بالإعتماد على مورد واحد في إيراداتها وهو البترول، وأن هناك علاقة وثيقة بين نظريات النمو والفقر، ويعتبر الإقراض متناهي الصغر أداة تنموية قوية يمكنها الوصول إلى أفقر الفقراء، ورفع مستوياتهم المعيشية والإسهام في نمو الإقتصاد إلا أن دوره في الجزائر يبقي ضعيفا.

✓ **الدراسة الثالثة:** نصر ضو، "**أسباب ومظاهر الفقر، حالة الجزائر 1990-2014**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017)، حيث حاول الباحث إثراء دراسته هاته من خلال الإرتكاز على الإشكالية الجوهرية المتمثلة فيما هي الأسباب الحقيقية وراء تفاقم ظاهرة الفقر، وماهي أثارها السلبية على المجتمع الجزائري؟

كما إعتمدت هذه الدراسة على تحليل ظاهرة الفقر بإعتبارها مشكلة تواجه البلدان النامية خاصة، ومنها الجزائر وما يتعين فعله، حيث توصل الباحث في هذا الموضوع إلى عرض سمات وخصائص هذه الظاهرة ومكوناتها ومفاهيمها ومحدداتها حيث تكتسب مسألة تشخيص المحددات الرئيسية للفقر أهمية بالغة، وذلك أن هذه العملية تمثل الشوط الضروري لرسم السياسات الصحيحة فإذا كانت المحددات في غير موضعها جاءت حصيلة السياسات المطبقة للتخفيف من الفقر متواضعة إن لم تكن معدومة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الفقر شيء واحدا وهو الحرمان سواء أن كان حرمانا ماديا أو حرمانا من فرص العيش بحرية وكرامة، وأن التوزيع غير العادل للدخل سبب مباشر للفقر في الجزائر، وأن التلوث البيئي الذي يؤدي إلى تدني نوعية البيئة يعرض الفقراء للخطر وأن غالبية الأسر الجزائرية تعتمد على الأجور والتحويلات مصدرا للدخل، مما إنعكس معدل الفقر المرتفع في الجزائر بشكل مباشر على الجانب الإجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري وهذا يظهر جليا من خلال إرتفاع معدل الجريمة في الجزائر.

✓ **الدراسة الرابعة:** علي عبد الهادي سالم وأحمد حميد حمادي، "**تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والإستراتيجية الوطنية المقترحة**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد7، العدد 13، جامعة الأنبار كلية الإدارة والإقتصاد، العراق 2015، وكان هدف هذه الدراسة هو توضيح الإطار المفاهيمي للفقر ومعرفة أهم الأسباب الحقيقية التي ساهمت في إرتفاع معدلاته وتحليل وتقسيم أهم السياسات الحكومية المتبعة لمعالجة الفقر وإقتراح إستراتيجية وطنية للتخفيف منه ولهذا فقد إنطلقت الدراسة من فرضية أن تبني إستراتيجية وطنية للتخفيف من الفقر وتحقيق أهدافها بفاعلية من شأنه تحقيق التنمية والتطور للمجتمع، ومن ثم الحد من الفقر وأثاره، حيث تم إسقاط الدراسة على دولة العراق كونها الدولة المصدرة للنفط، ولهذا فقد إرتكزت الدراسة على معالجة الإشكالية المتمثلة في تقديرات معدلات الفقر في العراق لاسيما في العقد الأخير من القرن العشرين، وعلى الرغم من ظهور بعض السياسات الحكومية لمعالجته، وأصبحت هذه الظاهرة تشكل خطرا على المجتمع والدولة نتيجة للآثار الكبيرة التي تتركها، وتحتاج إلى تدخل الدولة بأدواتها المختلفة للتأثير في العوامل التي ساهمت في تفاقم هذه الظاهرة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هي الفقر من الحالات الإقتصادية التي يفتقد فيها الشخص إلى الدخل الكافي للحصول على المستلزمات الرئيسية للحياة كالتعليم، والصحة والسكن والغذاء، وغيرها من الإحتياجات الضرورية لتأمين مستوي لائق للحياة، وتعتمد الآثار الناتجة عن الفقر كلما إرتفع حجم هذه الظاهرة كالانحراف، والتسول، والجريمة وغيرها.

2-الدراسات باللغة الأجنبية:

✓ **الدراسة الأولى:** Addis Ababa، **"Eradicating Rural Poverty to Implement the 2030 Agenda for Sustainable Development"**، Aide Mémoire، United Nations Economic Commission For Africa, ECACC-AA,Conference Room3, 27 February-1March2019.

الهدف الرئيسي من هاته الورقة القضاء على الفقر في الريف لتنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة وتناقش هذه الورقة أثار الفقر وسياسات القضاء عليه، حيث وضعت تلك الخطط لتبني على ما حققته المنطقة العربية من إنجازات لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتمحورت أولويات المنطقة في القضاء على الفقر بمختلف أبعاده كشرط رئيسي ينبغي تحقيقه لتنفيذ خطة 2030 من خلال التنمية المستدامة، حيث عرضت الورقة البحثية أيضا أن الفقر بجميع أشكاله في كل مكان هو أكبر تحدي عالمي يواجه العالم، أي أنه لاتزال البلدان تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ خطة 2030 بالرغم من ذلك وجود نمو إقتصادي قوي، ومن أهمها إرتفاع مستويات الفقر بشكل غير مقبول، خاصة في المناطق الريفية، عدم المساواة العالية والمتفاقمة في العديد من البلدان، حيث إعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، تسليط الضوء على ضرورة الإستئصال، والحاجة إلى تسريع وتيرة القضاء على الفقر في الريف، في مختلف السياقات الوطنية التي يمكن الإستفادة منه لتحفيز مزيد من التقدم.

حيث توصل الباحث إلى أن يتم إعداد أوراق إستراتيجية للحد من الفقر من قبل دول الأعضاء في مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة وشركاء التنمية، بما في ذلك موظفو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يتم تحديثها كل ثلاث سنوات بتقارير مرحلية سنوية، يصفون الإقتصاد الكلي للبلاد، السياسات الهيكلية والإجتماعية لدعم النمو والحد من الفقر.[1]

✓ **الدراسة الثانية:** International Monetary Fund**,"Poverty Reduction Strategy Paper"**, IMF Country Report No 08/149,Washington,D,C ,May 2008

تعالج هذه الورقة إستراتيجية الحد من الفقر من قبل الدول الأعضاء في مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة وشركاء التنمية، بما في ذلك موظفو البنك الدولي وصندوق الدولي، يتم تحديثها كل ثلاث سنوات بتقارير مرحليه سنوية، حيث يصفون الإقتصاد الكلي للبلاد، بالسياسات الهيكلية والإجتماعية لدعم النمو والحد من الفقر، وأشار الباحث في هذه الورقة أن مكافحة الفقر والبحث عن النمو الإقتصادي المستدام

[1] Addis Ababa,"**Eradicating Rural Poverty to Implement the 2030 Agenda for Sustainable Development"**, Aide Mémoire, United Nations Economic Commission For Africa, ECACC-AA,Conference Room3, 27 February-1March2019.

من الضروريات الأساسية، لتحقيق تنمية حقيقية على المستوي الشعبي في البلاد، وبالتالي تستند هذه الإستراتيجية على الإقتناع بأنه يمكن الحد من الفقر من خلال النمو الإقتصادي القوي والمستدام الذي يخلق الثروة والوظائف، حيث تم توصل الباحث إلى أن البحث عن نمو قوي وتنوع مستدام يؤدي إلى خلق فرص العمل، والوصول العادل إلى خدمات إجتماعية عالية الجودة، والسيطرة على النمو الديموغرافي، الحد من المساواة وتوفير الحماية الإجتماعية للفئات الضعيفة، وأخيرا، سيتم إجراء تقييمات دورية وفقا لتلك الطرق التي سيتم تحديدها في دليلي التقييم والرصد.[1]

✓ **الدراسة الثالثة:** Aide-Mémoire, Expert Group Meeting, **"Strategies for Eradicating Poverty to Achieve Sustainable Development for All"**,United Nations Headquarters, New York Conference Room A 8-11 May 2017

حيث حاول الباحث من خلال هذه الورقة إستعراض الموضوع ذو الأولوية لدورة الإستعراض والسياسات للجنة الإجتماعية للتنمية ستكون "إستراتيجيات للقضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة من أجل الكل"، حيث حاول الباحث إثراء البحث وذلك من خلال الإعتراف بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هو أكبر عامل عالمي، حيث وضعت خطة 2030 القضاء على الفقر كهدف شامل لتحقيق التنمية المستدامة للجميع، حيث كانت إشكالية الدراسة: ماهي الإستراتيجيات الفعالة لتعبئة الموارد للقضاء على الفقر؟ حيث يهدف إجتماع فريق الخبراء إلى تقديم توصيات سياسية محددة بشأن الإستراتيجيات الفعالة للقضاء على الفقر، سوف يبني الإجتماع على نتائج الدورة 55 للجنة، إستعراض الإستراتيجيات التي نفذتها البلدان للقضاء على الفقر كما يهدف الإجتماع إلى تعميق فهم التحديات العديدة التي تعيق التقدم في الحد من الفقر ومعالجتها.

حيث توصل الباحث إلى التوصيات التي أعدها الخبراء إلى تقرير إجتماع يلخص مداولات الخبراء والمفتاح وتوصيات لإدراجها في تقرير الأمين العام تقدم إلى الدورة السادسة والخمسون للجنة التنمية الإجتماعية والدورة الثانية والسبعين للجنة الجمعية العامة، ستكون جميع جلسات الإجتماع في جلسة عامة.[2]

[1] International Monetary Fund**,"Poverty Reduction Strategy Paper**", IMF Country Report No 08/149, Washington,D,C ,May 2008.

[2] Aide-Mémoire, Expert Group Meeting, "Strategies for Eradicating Poverty to Achieve Sustainable Development for All",United Nations Headquarters, New York Conference Room A 8-11 May 2017

المطلب الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة المالية والفقر

بالنسبة للدراسات التي تناولت كل من السياسة المالية وعلاقتها بالفقر معا باللغتين العربية والأجنبية

1-الدراسات باللغة العربية: من بين الدراسات التي تناولت السياسة المالية وفعاليتها لظاهرة الفقر باللغة العربية نجد:

✓ **الدراسة الأولى:** رشيد بوعافية، "**السياسة الإقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر 2000–2010**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010–2011، حيث حاول الباحث إثراء دراسته هاته من خلال الإرتكاز على الإشكالية الجوهرية المتمثلة في هل إستطاعت السياسة الإقتصادية الكلية في الجزائر أن تساهم بفعالية في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2010؟ كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتقويم الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، وكذا السياسات الإقتصادية الكلية وكيفية أدائها في الجزائر ومدى أثرها على تحسن مؤشرات الفقر، وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج واهمها: أنه في ظل هذه الأوضاع إحتلت مسألة التخفيف من الفقر والقضاء علي مسبباته مراكز الأولوية في الإهتمامات الدولية وإنعكس ذلك في صياغة الإستراتيجية الإئتمانية الدولية، ولم تعد السياسة الإقتصادية الكلية تشمل السياسة المالية والسياسة النقدية بل أضيفت لها سياسات أخرى، والتي من أهمها سياسة التجارة الدولية، سياسة التصحيح والتثبيت الهيكلي وسياسة التشغيل، وأن تحقيق السياسة الإقتصادية الكلية لأهدافها النهائية (المربع السحري) سيؤدي بالضرورة إلى تخفيف من ظاهرة الفقر بشرط أن يكون النمو الإقتصادي المحقق يكون لصالح الفقراء، وتعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الإقتصادية الكلية التي تؤثر على الفقراء سواء في ظل الإقتصاد الموجه أو إقتصاد السوق، وتعتبر سياسة الإنفاق العام من بين أهم أدواته الذي توليه الجزائر أهمية بالغة، حيث إقترحت توصية يجب وضع سياسة عالمية مشتركة بين الدول النامية والدول المتقدمة لمكافحة الفقر، وأن الجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية عليها أن تضع إستراتيجية شاملة للقضاء على الفقر وإستئصاله من المجتمع وذلك وفق طرق متناسقة ذات أمر طويل تتماشي مع سياسات الإقتصاد الكلي وليس إعتماد حلول قصيرة المدى ومؤقته.

✓ **الدراسة الثانية:** بشار أحمد العراقي، "**السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقراء**"، مقال مجلة مركز الدراسات الإقليمية،كلية الادارة والإقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة الموصل، العراق، 2013، تهدف الدراسة إلى توضيح الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية بأدواتها الرئيسية المتمثلة بالسياسة

الإنفاقية والسياسة الإيرادية في التأثير على معدلات الفقر في البلدان النامية مع إستشراف نموذج كمي للأثر الذي يمكن أن تتركه السياسة المالية في معدلات الفقر والكشف عن آليات حصول ذلك، وحيث حاول الباحث إثراء دراسته هاته حول الإشكالية الجوهرية والتي تبرز في عدم قدرة البلدان النامية وعلى الرغم من إستخدامها للسياسات الإقتصادية المختلفة ومنها السياسة المالية على معالجة مشكلة الفقر والحيلولة دون إستمرار وجودها بمعدلات مرتفعة؟ كما توصلت الدراسة في النهاية إلى أنه أثبتت نتائج العمل الكمي فشل كل من ضرائب النمو الإقتصادي في إجتياز الإختبارات القياسية والإحصائية وربما يعود ذلك إلى ضعف النظام الضريبي كما توصل الباحث إلى أنه يتضح ضعف السياسة المالية بأدواتها الرئيسية في التأثير الإيجابي في معدلات الفقر في البلدان النامية.

✓ **الدراسة الثالثة:** بن مبارك زاير و ثورية بلقايد، "**ظاهرة الفقر في الدول العربية، المظاهر، الأسباب وسبل العلاج (حالة الجزائر)** "، مجمع مدخلات الملتقي الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، 08-09 ديسمبر 2014، تهدف هذه المداخلة إلى إيضاح ظاهرة الفقر في الدول العربية ومراجعة دور الدولة في هذه الدول، وأيضا توضح سياسات الحكومات العربية المعتمدة وكذلك التطرق إلى جهود تنسيق السياسات الحكومية العربية لمواجهة ظاهرة الفقر من خلال الوثائق الإستراتيجية لمكافحة الفقر والآليات الفاعلة في مكافحته، وتوصلت الدراسة في النهاية إلى بعض الطرق لمكافحة الفقر وهي تصحيح الخلل الفضيع في توزيع الثروة الوطنية وتحمل البغية الثرية مسؤوليتها وكذلك خلق عمالة جيدة المردود وقيام الدولة بتنظيم ودعم الموارد البشرية وإصلاح كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تساهم في التعاون الإقتصادي بين الوطن العربي، وتشجيع الصادرات الشيء الذي يساهم في زيادة حجم العمالة والعوائد النقدية.[1]

✓ **الدراسة الرابعة:** فريد بخي ورضا بهياني، "**مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد الرابع، ديسمبر 2018، حيث تهدف الدراسة الي ابراز ما هي المفاهيم المتعلقة بالفقر؟ وماهي أهم محددات وأسباب إنتشار هذه الظاهرة ومختلف أوجهها؟ وماهي أهم مؤشرات قياسها من مختلف الهيئات المهتمة بها، وهذه الدراسة كانت دراسة ظاهرة الفقر والمتمثلة بإنخفاض الدخل ضمن مسألة أوسع، فتبعا لدرجة المساواة في توزيع الدخل، إن الفقر نتيجة لمشكلة إقتصادية تمس أغلب المجتمعات إلا وهي البطالة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إلى أن إنتشار ظاهرة الفقر لا تقتصر على البلدان المتخلفة أو

[1] بن مبارك زاير وثورية بلقايد، "**ظاهرة الفقر في الدول العربية، المظاهر، الأسباب وسبل العلاج (حالة الجزائر)** "، مقدمة ضمن الملتقي الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، المنعقد يومي 08-09 ديسمبر 2014.

المجتمعات التي تمر بمراحل إنتقالية، وإنما هو ظاهرة عالمية تعيشها جميع الدول فهذه المؤشرات عموما ذات دلالات عميقة فيما يتعلق بإستراتيجيات مكافحة الفقر.

2-الدراسات باللغة الاجنبية:

- ✓ **الدراسة الأولى**: Capter 5،**"Macroeconomic Policies and Poverty Reductio"**

the site has been browsed:https://www.un.org , Date 05/06/2020, Higher hours17:00

حيث تعالج هذه الورقة المعدلات المرتفعة للنمو الإقتصادي المستدام على مدى فترة زمنية ضرورية للحد من الفقر، في حين أن توزيع فوائد النمو يحدد تأثير الفقر، حيث كان الإشكال المطروح كيف يركز التحليل التالي على سياسات الإقتصاد الكلي وكيف أثرت على الحد من الفقر؟ حيث كان الهدف من الدراسة أن الصناعة هي القطاع الأسرع نموا، مما أدى إلى إرتفاع سريع في حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال حيز السياسة الحكومية، الذي سيسمح بإستهلاك أسعار الصرف والسياسات التوسعية إستجابة للصدمات الخارجية وبالتالي تفاقم الأثار السلبية على الفقر، قد يكون حساب رأس المال المتوفر مفتوحا لتدفقات الأسهم.[1]

- ✓ **الدراسة الثانية**: ADB Lwan Azis, **"Macroeconomic Policy and Poverty",** Institute Discussion Paper No 111, June 2008.

حيث جاء في هذه الورقة البحثية أن الإستقرار الإقتصادي الكلي أمر جوهري للنمو، لذا فإن هذه المزاعم تدعي أنها غير مكتملة، حيث توفر إرشادات حول مقدار الحاجة إلى التوسع وتأثير أكبر على الفقر حيث تحلل هذه الدراسة العلاقة بين سياسة الإقتصاد الكلي والفقر، من خلال تأثير الفقر على سياسات الإقتصاد الكلي والسياسات المالية التي إنتشرت في جميع العالم، حيث توصل الباحث إلى نتائج التالية أن السياسة المالية هي محاولة لملء تلك الفجوة بالإضافة الي ذلك، فإن الهدف الأساسي هو توفير التوجيه لجعل الحد من الفقر هدفا إضافيا هاما هو إجراء سياسة الإقتصاد الكلي من خلال تحديد طبيعة العلاقات المتبادلة بين إستقرار الإقتصاد الكلي والنمو في تقدير نسبي من قبل الإقتصاديين السائدة.[2]

---

[1] **"Macroeconomic Policies and Poverty Reduction"**،Capter5،the site has been browsed :https://www.un.org, dated 2020/06/05 **,** higher hours17:00.

[2] Lwan Azis," **Macroeconomic Policy and Poverty ",** ADB Institute Discussion Paper No 111, June 2008**.**

✓ **الدراسة الثالثة:** Paul Cashin and Paolo Mauro and Catherine Pattillo and Ratna Sahay , **"Macroeconomic Policies and Poverty Reduction :Stylized Facts and an Overview of Research"**, IMF Working Paper ,WP/01/135,September 2001

الهدف الرئيسي من هذه الورقة هو التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي حول السياسات التي قد تساعد في تحقيق هذا الهدف الحد من الفقر، حيث كان هدف الباحث من الدراسة هي أن الروابط بين السياسات الإقتصاد الكلي والفقر معقدة ولا تحدد الأدبيات الواسعة عن الفقر بشكل كامل، غالبا ما يعيق نقص البيانات خاصة في البلدان الفقيرة، وكذلك إجراء أبحاث عالية الجودة وفيما يتعلق بآثار النمو الإقتصادي التي تقلل من الفقر وإلى حدما، كما تعمل على التأثير المفيد لخفض التضخم، حيث تم الإجماع الجديد هو أن السياسة العامة سيتم صياغتها الآن بمشاركة أنشطة من مختلف شرائح المجتمع، لا يتم ذلك فقط لضمان الدعم الشعبي للبرامج الإقتصادية لكل بلد، عن طريق إزالة العوائق الهيكلية والثقافية للتنمية الإقتصادية المؤيدة للفقراء، حيث توصلت الدراسة إلى أن إجراء المزيد من الدراسات عبر البلاد للأنواع التي أجريت حتي الآن أقل إحتمالا في تحقيق الكثير من القيمة المضافة فيما يتعلق بآثار سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر، وطرق أفضل لتحديد المتغيرات الداخلية والخارجية ذات صلة، حيث عرضت الورقة البحثية العديد من وجهات النظر وإختلاف عدة أسباب وكيفية الحد من الفقر.[1]

[1] Paul Cashin and Paolo Mauro and Catherine Pattillo and Ratna Sahay , **"Macroeconomic Policies and Poverty Reduction :Stylized Facts and an Overview of Research "**, IMF Working Paper ,WP/01/135,September 2001.

الخلاصة

ما يمكن إستخلاصه مما سبق هو أن السياسة المالية هي فن إستخدام الموازنة العامة للدولة من أجل التأثير على النشاط الإقتصادي بشكل عام، وتحقيق الأهداف الإقتصادية بشكل خاص، وتستخدم لذلك وسيلتين أساسيتين والمتمثلتين في **الإيرادات العامة** (المتمثلة في السياسة الضريبية) وكذلك **النفقات العامة**، وإستخدام هذين السياستين يمكن أن يحدث عجز في الموازنة العامة. كما تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والإجتماعية.

يعد الفقر ظاهرة إجتماعية ومشكلة إقتصادية متجذرة في التاريخ، وقد تعددت تعاريفه ومفاهيمه التي إتفقت على أن الفقر حالة من الحرمان من الغذاء، والملبس، والمسكن، والدخل. وتظهر أثار الفقر بصورة واضحة في تراجع الإنتاجية ومعدلات الإستهلاك، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يؤدي إنتشار الفقر إلى ظهور المناطق السكانية العشوائية التي تفتقر إلى أدنى ضروريات العيش، ويتم قياس الفقر بإستخدام مجموعة من المؤشرات التي تصنف بين بسيطة ومعقدة، ومن بين هذه المؤشرات نجد خط الفقر ومؤشر الفقر البشري ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يعتبر آخر ما توصل إليه المختصون. يعد قياس الفقر ذو أهمية بالغة نظرا لما يوفره من معلومات وبيانات حول المناطق التي يتمركز فيها الفقراء وأعدادهم، هذا ما يساعد أصحاب القرار على إعداد السياسات والبرامج والآليات المناسبة له.

ومن خلال تعرضنا لعلاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية، إتضح أنه توجد علاقة وآثار متبادلة بينهما، كما أن السياسة المالية أكثر فعالية في مواجهة الركود الإقتصادي على عكس السياسة النقدية التي تكون لها أكثر فعالية في مواجهة الضغوط التضخمية، إلا أن التنسيق والتكامل بينهما يعتبر أمرا ضروريا.

الفصل الثاني

دور السياسة المالية في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر في الفترة 2018-1986

تمهيد

مر الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال بوضعية إقتصادية مزرية، مما أدى إلى إنتهاجها للنظام الإشتراكي للنهوض بإقتصادها وكان هذا النظام يقوم أساسا على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتمويل الدولة للمشاريع، إلا أنه وفي سنوات الثمانينات وخاصة إثر الأزمة البترولية سنة1986 المترتبة على الإنهيار الكبير لأسعار النفط حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى أقل من 13 دولار للبرميل، ما نتج عنه أزمة إقتصادية حادة وإنفجار إجتماعي، وتلت الأزمة النفطية لعام 1986، أزمة إقتصادية حادة في الجزائر بسبب إنهيار القدرة الشرائية للمواطنين وفقدان المواد الغذائية في المحلات التجارية والتضخم الكبير الذي تجاوز 42%، من هنا كان لزاما على الجزائر تدارك أوضاعها الإقتصادية لإيجاد حل أو مخرج للتصدي لهذه الأزمة والتقليل من حدتها، فما كان أمامها إلا إتباع سياسة الإصلاحات الإقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي والمتمثلة في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإعتمادها نظام إقتصاد السوق من أجل معالجة سياستها المالية وإعادة التوازن الاقتصادي، ومكافحة ظاهرة الفقر.

فالفقر من أكثر المشكلات التي باتت تؤرق سكان العالم، وقد تضافرت جملة من الأسباب والعوامل في توسع دائرة الفقراء على الصعيد العالمي، وتبرز آثار هذه الصدمة من خلال تفاقم حجم الفقر والتهميش والإقصاء الإجتماعي، ومن أجل مكافحة هذه الظاهرة إنتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهته، وهذا منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات والإستراتجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات، التي تحد من تفشي أو عمق الفقر، وتشمل سياسات الإقلال من الفقر كل السياسات الإقتصادية، والسياسات الإجتماعية، بحيث أخذت هذه الإستراتيجيات حيزا كبير من الإهتمام من طرف الحكومات، وذلك بالإرتكاز على خطة جديدة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وتكييف التشريعات والأطر المؤسساتية والقانونية، إلا أن الإستراتيجيات التنموية الجديدة المتبعة تفاوتت فيما بينما هو نظري يعكس الطموحات التي تتبناها السياسات الإقتصادية وخاصة السياسة المالية، وما هو تطبيقي أبدى قصورا فعليا في الحد من الظاهرة.

ومن خلال ما تقدم سنحاول إبراز في هذا الفصل الإطار التطبيقي لكل من توجهات السياسة الإقتصادية في الجزائر وفعالية السياسة المالية للحد من الفقر خلال فترة الدراسة من 1986-2018.

- **المبحث الأول: توجهات السياسة الإقتصادية في الجزائر للفترة 1986-2018؛**
- **المبحث الثاني: السياسة المالية وفعاليتها في مكافحة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1986-2018.**

المبحث الأول: توجهات السياسة الإقتصادية في الجزائر للفترة (1986-2018)

شهد الإقتصاد منذ الإستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، وعليه فإن تطور السياسة الإقتصادية في الجزائر مر بثلاث مراحل متداخلة ومتكاملة، وهي مرحلتي الإقتصاد المخطط والتنمية المركزية، ومرحلة الإصلاحات الإقتصادية، ومرحلة البرامج التنموية.

المطلب الأول: السياسة الإقتصادية خلال مرحلتي الإقتصاد المخطط والتنمية المركزية (قبل سنة 1986)

بعد خروج المستعمر من الجزائر سنة 1962 تركوا وراءهم إقتصادا مشوها، ووضعا صعبا للغاية، حيث واجهت الجزائر المستقلة العهد الجديد في ظروف صعبة جدا، وإن أهم ما ميز هذه المرحلة هو تبني الدولة لنظام الإقتصاد الموجه كخيار لتحقيق التنمية الإقتصادية.

1. الوضعية الإقتصادية خلال المرحلة الإنتقالية (1962-1966):

وتميزت هذه المرحلة بما يلي:[1]

- تحويل كل الإدخارات والأموال إلى الخارج، وإخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي من الأرصدة الذهبية والعملات الصعبة، فقد سجل في شهر جوان 1962 تحويل عن طريق القطاع البنكي 750 مليون فرنك فرنسي، أما التحويلات خارج القطاع البنكي فلم يتم حصرها؛
- خروج الإطارات واليد العاملة المؤهلة من الإدارة خصوصا وتفريغها من الوثائق الضرورية لشل الجهاز الإداري، وفي هذا الإطار فقد تم تسجيل خروج 50000 إطار رفيع المستوى، و35000 إطار متوسط المستوى، و100000 عامل مهني؛
- ترك 900000 هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة التي كانت مملوكة من طرف المعمرين مع الصناعات التحويلية الحرفية في حالة شغور حتى يوضع الإنتاج الوطني أمام عجز تام؛
- يتكون الإقتصاد في عمومه من النشاط الفلاحي ومن النشاط الصناعي الإستخراجي الحرفي بنسبة 80%؛
- ترتبط المبادلات التجارية الخارجية مع فرنسا بنسبة 85%، من الصادرات توجه لفرنسا و80% من الواردات تأتي من فرنسا كذلك؛
- بنية قاعدية ضعيفة لا تشجع على تحسين النشاط الإنتاجي مثل الطرقات المنجزة والمطارات والخطوط الكهربائية وغيرها من الأسس الأخرى؛

---

[1] رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص:210.

- قطاع مالي ومصرفي يمثل إمتداد لفروع بنوك أجنبية وبالخصوص الفرنسية؛
- حالة إجتماعية صعبة مثل ارتفاع البطالة وإعادة إسكان المتضررين من الحرب وتسوية الأوضاع المادية للأرامل، ومشكلة التكفل بالجيل الصاعد من أبناء جيل الثورة والإسراع لإعادة تسيير القطاع الإنتاجي والجهاز الإداري، وأمام هذا الوضع تطلب الأمر من السلطات أخذ بعض التدابير في المجال المالي لضمان التمويل والتموين، في المجال التقني لضمان تأطير سير التنمية، وعلى هذا العموم تتمثل هذه التدابير فيما يلي:

1-1-التسيير الذاتي للوحدات الإقتصادية: إن الهجرة الجماعية للمستعمرين أعطت صفة التضامن للجزائريين في المصانع القليلة الشاغرة وفي المزارع المهجورة لإستغلالها بتكوين لجان تتولى هذه المهمة؛[1]

1-2-إعتماد نهج الإشتراكية: كخيار سياسي لضمان العدالة الاجتماعية، وهذا الخيار تم التأكيد عليه في مؤتمر الصومام سنة 1956، وفي ميثاق الحكومة المؤقتة في طرابلس سنة 1962*، وفي ميثاق الجزائر سنة 1964 الذي يتبنى الإشتراكية ويرفض تطبيق النظام الرأسمالي؛[2]

1-3-التخطيط المركزي: الذي يمثل أداة الدولة الإشتراكية لتحقيق أهدافها، ولذلك إعتمدت أسلوب التخطيط سنة 1967، ثم تلته سلسلة من المخططات إلى غاية 1989؛

1-4-التأميمات والإحتكارات: التي قامت بها الجزائر ونذكر منها:[3]

- ❖ تأميم جميع أراضي المعمرين سنة 1963 وأصبحت تسير ذاتيا؛
- ❖ تأميم المناجم في ماي 1966 من دون المحروقات؛
- ❖ تأميم جميع البنوك الأجنبية والنظام البنكي سنتي 1966 و1967مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/13؛
- ❖ إحتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة.

1-5-تنمية المشاريع الإستثمارية التنموية: لقد نفذت الدولة بعض الإستثمارات خلال هذه المرحلة كبداية لإنطلاق عملية التنمية، حيث تميز القطاع العام بركود إقتصادي، فلا البرجوازية الأجنبية ولا المحلية أخذت بزمام

---

[1]أحمد نصير،"**أثر السياسات الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2014/2013)، ص:234.

*إنعقد هذا المؤتمر بمدينة طرابلس بليبيا في الفترة الممتدة بين 27 ماي إلى 04 جوان 1962 حضرته قيادات الثورة السياسية والعسكرية كأعضاء الحكومة المؤقتة، وخلال هذا المؤتمر تم تحديد المعالم الكبرى للدولة الجزائرية في نظامها السياسي والإقتصادي.

[2]الميثاق الوطني لسنة 1976، ص:20.

[3]رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص:212.

المبادرة لإدارة النشاط الإقتصادي، وبل كانت إستراتجية الرأس المال الأجنبي الفرنسي هو إحتكار قطاع المحروقات وتفضيله عن القطاع الزراعي أو حتى التصنيع.[1]

2. السياسة الإقتصادية خلال مرحلة الإقتصاد المخطط(1967-1979):

حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية تمثلت في:

2-1-المخطط الثلاثي الأول (1967–1969): أعتبر بمثابة مخطط تجريبي بالنظر لكونه أول مخطط تنموي تعده وتنفذه الجزائر، شمل القطاع الإنتاجي بفرعيه الصناعي، والزراعي، والقطاع شبه المنتج "**الخدمات**"، والقطاع غير المنتج "**البنى التحتية الإقتصادية والإجتماعية**"[2]، وقد بلغ حجم الإستثمارات المبرمجة 9.06 مليار دج[3]، أما التكاليف المبرمجة فقدرت ب 19.58مليار دج[4]، والفرق بينهما يسمى بالإستثمارات الباقي إنجازها والمقدرة بـ(10.52مليار دج).

2-2-المخطط الرباعي الأول (1970-1973): مثل الإنطلاقة الحقيقة لأسلوب التخطيط، إذ تبنى هذا النظام نظرية الصناعات المصنعة التي تتضمن إنشاء أقطاب صناعية تتميز بإستخدام كثيف من عنصر رأس المال والعمل، وذلك في قطاعات الحديد والصلب، الميكانيك، الصناعة البتروكيماوية، ومواد البناء ...الخ.[5] فإستحوذ القطاع الصناعي على أكبر حجم من الإنفاق الإستثماري وصل إلى 17.79% من حجم الإنفاق الإستثماري الإجمالي خلال المخطط الرباعي الأول يليه قطاع المحروقات بنسبة 14.85%.[6]

2-3-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): يعتبر مخطط مكمل للرباعي الأول، وأهم ما ميزه إهتمامه الكبير بقطاع الصناعة إذ تستحوذ على نسبة 61% من حجم الإستثمارات الفعلية إلى جانب إهتمامه بتحسين الإطار المعيشي والإستهلاكي للسكان[7]، ويعود الفضل في ذلك لإرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية الأمر

---

[1] أحمد نصير، مرجع سابق، ص:235.

[2] أحمد ضيف ونسيمة بن يحي، "**تقويم السياسة المالية للجزائر من 1962-2019**"، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد:07، المجلد الثاني، أفريل 2017، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص:163.

[3] مسعود دراوسي، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990–2004**"، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005)، ص:43.

[4] محمد بالقاسم وحسن بهلوم، "**سياسة التمويل التنموية وتنظيمها في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص:66.

[5] أحمد ضيف ونسيمة بن يحي، مرجع سابق، ص:163.

[6] صالح تومي وعيسى شقبقب، "**محاولة بناء نموذج قياسي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2002)**"، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد:12، 2005، الجزائر، ص ص:13، 14.

[7] أحمد ضيف ونسيمة بن يحي، مرجع سابق، ص:163.

الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى رفع حجم الإنفاق الإستثماري لقطاع المحروقات بنسبة 17.82%يليه قطاع الصناعة القاعدية ب 16.91%.[1]

3. السياسة الإقتصادية خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989):

عرفت عملية التنمية عامة خلال الفترة 1980-1989 تركيزا على التحولات الجيدة التي يعرفها الإقتصاد الوطني والوضع الدولي الأمر الذي أدى إلى إتخاذ عدة إصلاحات تماشيا مع الوضع الإقتصادي العالمي والوضع الإقتصادي والإجتماعي للبلاد، بغرض تصحيح الإختلالات الإقتصادية والإجتماعية الناجمة في فترة السبعينات[2]، حيث شهدت هذه المرحلة إنجاز مخططيين تنموي هما:

3-1-المخطط الخماسي الأول (1980-1984): وضعت الجزائر مخطط خماسيا*، يمثل نقلة نوعية في سياسة تخطيط التنمية إذ أنه جاء ليعالج الإختلالات التي نتجت عن تطبيق سياسة الصناعات المصنعة من خلال المخططات السابقة،[3]كما كانت تهدف خطة هذا المخطط إلى الحد من الإختلالات التي طبعت على الإستمارات الوطنية، لأن المؤسسات الكبيرة سلبت القرار وأثرت على إدارة التخطيط للحصول على إعتمادات مالية لتمويل إستثماراتها، وهذا على حساب تمويل القطاعات الأخرى كالزراعة أو الهياكل القاعدية، وهذا إضافة إلى عدم الاهتمام بالإستثمارات الأجنبية التي إنتقلت من حصة 376مليون دولار سنة 1980 إلى أن تصل تقريبا منعدمة في سنتي 1983و1985.[4]

3-2-المخطط الخماسي الثاني (1985–1989): شكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ويهدف هذا المخطط إلى:[5]

- ✓ المحافظة على الاستقرار الإقتصادي وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- ✓ المحافظة على موارد البلاد الغير قابلة للتجديد نظرا لضخامة الإحتياجات الاقتصادية؛
- ✓ تحسين فاعلية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة القطاعات البشرية والمادية المتوفرة.

ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

---

[1] أحمد نصير، مرجع سابق، ص:239.

[2] مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص:350.

* عرف هذا المخطط بشعار "من اجل حياة أفضل"، كما تميز عن غيره من المخططات من حيث المد، بهدف تخزين إستقرار البرنامج على المدى المتوسط وتفادي إعادة برمجة إستثمارات في المخطط السابق وفي المخطط اللاحق.

[3] أحمد ضيف ونسيمة بن يحي، مرجع سابق، ص:163.

[4] فارس فوضيل، **"أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية"**، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004)، ص:133.

[5] مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص:355.

الجدول رقم (02-01) توزيع الإستثمارات حسب المخططات الوطنية 1967-1989 (مليار دينار جزائري)

المخطط	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني		المخطط الخماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني	
القطاع	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
القطاع المنتج	7.02	77.43	17.43	62.48	64.72	58.71	232.91	50.67	253.22	46.03
قطاع الخدمات	0.46	5.05	1.87	6.73	10.5	9.52	37.82	8.23	59.73	10.56
قطاع البنى التحتية	1.58	17.43	8.54	30.77	35	31.75	188.47	41.04	237.05	43.4
المجموع	9.06	100	27.75	100	110.22	100	459.21	100	550	100

المصدر: من إعداد الطالبات إستنادا على:

-محمد بلقاسم بهلول، "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، ج1، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص:198، 341.

-أحمد غريبي، "**أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد:04، أكتوبر 2010، ص:13.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المخطط الثلاثي الأول ركز على القطاع المنتج، حيث خصص له غلافا ماليا قدره 7.02مليار دج، ما يعادل نسبة 77.48% من إجمالي المبالغ المخصصة للمخطط، أما المخطط الرباعي الأول فقد ركز أيضا على القطاع المنتج فقد حاز على نسبة 62.48%من إجمالي المبالغ المخصصة له والتي تضاعفت حوالي ثلاث مرات من المخطط السابق، بينما المخطط الرباعي الثاني إهتم بالجانب الإجتماعي من حيث توفير مناصب العمل، ومجانية التعليم والعلاج...إلخ، وزيادة حجم الإستثمارات نتيجة ارتفاع أسعار النفط بإعتباره المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات[1]، أما المخطط الخماسي الأول والثاني فقد ركزا على القطاع المنتج وقطاع البنى التحتية، حيث حاز المخطط الخماسي الأول على نسبة 50.67%من إجمالي المبالغ المخصصة له بالنسبة للقطاع المنتج وعلى نسبة 41.04%من إجمالي المبالغ المخصصة للمخطط بالنسبة لقطاع البنى التحتية، أما بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني فقد قدرت مبالغ القطاع المنتج ب 253.22 مليار دج، أما بالنسبة لقطاع البنى التحتية فقد قدرت ب 237.05 مليار دج، وعليه نلاحظ أن الدولة أعطت إهتماما بقطاع الفلاحة والصناعة والتي هي قطاعات منتجة، كما اهتمت بقطاع البنى التحتية.

[1] أحمد ضيف ونسيمة بن يحي، مرجع سابق، ص:164.

3-3-إنعكاس الأزمة النفطية لسنة 1986 على التوازنات الإقتصادية والمالية: وقعت الجزائر في أزمة بالغت الخطورة، خلال الفترة الزمنية التي غطاها المخطط الخماسي الثاني حيث عرفت تعقيدات وصعوبات كثيرة أفضت إلى الإنفجار الاجتماعي سنة 1988*[1] ومن أبرزها إنخفاض أسعار البترول في السوق الدولية من 32 دولار للبرميل سنة 1984 إلى 25.2 دولار سنة 1985 ثم 14.9 دولار للبرميل سنة 1986، يعتبر أدنى سعر منذ بداية الثمانينات حيث بلغ حين ذاك 40 دولار للبرميل الواحد، مما جعل عائدات صادرات قطاع المحروقات تنخفض من 12.7مليار دولار سنة 1985 إلى 7.68 مليار دولار سنة 1986 فالإنخفاض من سنة 1985إلى سنة 1986 يقدر ب5.02 مليار دولار، وهو ما يعادل نسبة 40% وهذا الإنخفاض الرهيب في الأسعار والعائدات البترولية جعل الجزائر تخسر مبالغ ضخمة من العملة الصعبة وقد ساهم في هذا الإنخفاض تدهور قيمة الدولار الأمريكي(العملة المحورية في المعاملات الدولية) بنسبة50% بإعتبار هذه العملة تقيم بها مداخيل الجزائر، مما جعل الإختلالات الداخلية والخارجية تظهر وتتعمق أكثر محدثة آثارا مدمرة على الاقتصاد الوطني[2]، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02): أسعار وصادرات المحروقات للفترة (1984-1989)

البيان / السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
أسعار البترول (دولار للبرميل)	32	25.2	14.9	18.5	18.5	18.5
الصادرات من المحروقات (مليار دولار)	/	12.96	7.68	8.531	7.351	9.09

المصدر: كريم النشابي وآخرون، **الجزائر تحقيق الإستقرار الإقتصادي والتحول إلى إقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص ص:22، 184.

إذن حسب الجدول تعتبر السنتان 1986 و1988 مميزتان في تحصيل النقد الأجنبي المتأتي من إيرادات صادرات قطاع المحروقات، والعلاقة القائمة بين الأسعار والإيرادات طردية في إنخفاض أسعار البترول إنخفضت تبعا لذلك حصيلة صادرات قطاع المحروقات،[3] وهذا ما أدى إلى إرتفاع خدمات المديونية، حيث بقيت في تزايد

[1] أحمد نصير، مرجع سابق، ص:244.

*تسارعت الأحداث لتضيف ضربة قاضية للإقتصاد الوطني، حينما هوت أسعار البترول، وتراجعت عندها الإيرادات التي تمول الميزانية وتفاقم الوضع، فما كان من رئيس الجمهورية "شادلي بن جديد" إلا الإعلان عن الإصلاحات العاجلة والعميقة في أكتوبر من سنة 1988 تمس بالدرجة الأولى دستور 1978.

[2] كريم النشابي وآخرون، **"الجزائر تحقيق الاستقرار الإقتصادي والتحول إلى إقتصاد السوق"**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص:06.

[3] رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص:234.

مستمر إلى غاية النصف الأول من التسعينات، فقد بلغت في إحدى الفترات 92.3%، ومن الأسباب التي أدت التي أدت إلى إرتفاعها مايلي:[1]

- ✓ إنخفاض إيرادرات صادرات المحروقات بسبب إنخفاض أسعار البترول وإنعكس ذلك على نقص النقد الأجنبي ومنه ضعف القدرة على التسديد وبالتالي تراكم المديونية وخدماتها؛
- ✓ ارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة بسبب ظهور الركود الإقتصادي العام على مستوى المؤسسات الإقتصادية العمومية؛
- ✓ إنخفاض سعر الدولار الأمريكي؛
- ✓ ارتفاع أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة وإنخفاصها في البلدان مما أدى إلى ارتفاع مخزون المديونية وخدماتها.

المطلب الثاني: السياسة الإقتصادية في ظل الإصلاحات الإقتصادية (1986-2000)

نتيجة لأزمة إنخفاض أسعار البترول سنة 1986 وحدوث ما يعرف بالصدمة النفطية المعاكسة، حيث ظهر الركود والجمود في كل القطاعات وتعمق العجز في مختلف الموازين، وظهرت الإختلالات في الإستقرار الإقتصادي الكلي*، وهذا ما دفع الجزائر إلى تبني سلسلة من الإصلاحات الذاتية لمواجهة الوضع، لكن هذه الإصلاحات فشلت في معالجة الوضع لأن الأزمة كانت هيكلية وعميقة وليست ظرفية مؤقتة، وعندها لجأت الجزائر إلى عقد سلسلة من الإتفاقيات مع الصندوق والبنك الدوليين خلال الفترة (1989-1998) لحل أزمة إختلال الإقتصاد الجزائري.

1. المرحلة الإنتقالية للإقتصاد الجزائري (1986-1994):

هناك عدت عوامل دفعت الإقتصاد الجزائري على القيام بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية للتحول إلى إقتصاد السوق مست القطاع البنكي 1986 وكذا الإصلاح الزراعي سنة 1987 ومنح المؤسسات العمومية الإستقلالية وجعلها تخضع للقانون التجاري سنة 1989 ولعلى أهم هذه الدوافع هي إرتفاع التضخم مع بداية سنة 1989، ثم برز هيجانه بعد تحرير الأسعار سنة 1994ليحقق التضخم بحلول نهاية شهر ديسمبر 1994 نسبة 29%، ومن بين الأسباب التي أدت إلى الإرتفاع خلال الفترة 1989–1994 نذكرها في التالي:[2]

---

[1] بلعزوز بن علي، **"محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص:181.

*تشير التقارير الصادرة عن الدوائر الرسمية أن أزمة النفط 1986، أدت إلى أثار سلبية وإختلالات في الاستقرار الاقتصادي: عجز في الموازنة العامة ليصل سنة 1988 إلى 27.8 مليار دولار، وعجز في الميزان التجاري بقيمة 0.40 مليار دولار سنة1986 مع ارتفاع معدلات التضخم والبطالة...الخ.

[2] صالح تومي، **"ماذا تحقق في الجزائر بعد أكثر من عقد في التحول الاقتصادي؟"**، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد:11، 2004، الجزائر، ص ص:18، 19.

- هو الإعتقاد الواسع في النظرية المظللة للخمول التضخمي، والذي كان فعلا العامل الأساسي لإخفاء عدم نجاح السلطات النقدية في إيقاف الزيادات الرهيبة في الأسعار؛
- هو ظهور عجوزات الميزانية أين كان لبنك الجزائر إستقلالية رمزية فقط وأين لم تكن عمليات التمويل بعد ممكنة؛

إلا أن الهبوط الفعلي لمعدلاته لم يظهر إلا بعد سنة 1997 عندما قارب نسبة 6.1%ففي أغلب الحالات لم تكن الشرارة الأولى للتضخم مرفوضة لأنها تقلل من عبء المديونية الموروثة عن عهد التخطيط المركزي والذي كان معتمدا على الأسعار الخاطئة.

أما العوامل الخارجية التي أدت إلى الإصلاحات خلال فترة ارتفاع المديونية وعبء الدين الخارجي وإنخفاض المقدرة الإقتراضية للبلاد، بسبب إنخفاض إحتياطاتها، ولعل القطرة التي أفاضت الكأس هي إنخفاض أسعار البترول 1986،[1] ولقد إهتمت بعض النماذج بتأثير تغييرات أسعار المحروقات على الإقتصاديات الوطنية ولعل أهم هذه النماذج هو ما أصطلح تسميته بالمرض الهولندي*، حيث أن المشكلة الرئيسية التي يطرحها هذا النموذج تتمثل في أن رواج الصادرات من المحروقات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي دون أن يشكل في حد ذاته عامل تنمية، فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للمحروقات بأن تتوفر على موارد مالية معتبرة لكن المفارقة تكمن في أن إستخدام هذه الموارد أدى إلى إختلالات خطيرة في أنظمتها الإنتاجية، وهذا ما جرى في حالة الجزائر، حيث يقترح هذا النموذج بديلا يتمثل في القبول بمستوى رفاهية أدنى مع هيكل إنتاجي متزن،[2] وعند تطبيق النموذج في الجزائر ومع تكييف الإقتصاد الجزائري مع الصدمات النفطية من خلال مجموعة من العناصر تتمثل في توزيع التشغيل، القيمة المضافة والأسعار النسبية.

2. الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1989-1994):

رغم قيام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات والرغبة في إجراء التغييرات خلال الفترة 1986-1989كان من ورائها تحقيق الاستقرار الإقتصادي الكلي إلا أن الأوضاع بقيت على حالها، هذا ما إستوجب

---

[1]وليد عبد الحميد عايب، **"الأثار الإقتصادية الكلية للسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية"**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص ص:214، 215.

*الداء الهولندي توصيف للظاهرة التي رصدها علماء الاقتصاد والسياسة بالنسبة لما حدث للهولنديين بالذات بعد إكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهم في بحر الشمال، وتكمن ألية هذا الداء في ارتفاع عائدات الموارد الطبيعية ستجعل عملة الدولة المعنية أقوى بالمقارنة مع الدول الأخرى، مما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة صادراتها بالنسبة للبلدان الأخرى بينما تصبح وارداتها أرخص، مما يجعل قطاع الصناعات التحويلية في الدولة أقل قدرة على المنافسة.

[2]عبد الله منصوري، **"السياسة النقدية والجبائية لمواجهة إنخفاض كبير في الصادرات حالة إقتصاد صغير مفتوح"**، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005)، ص:267.

الإستنجاد بالهيئات الدولية والمتمثلة في الصندوق النقد الدولي لمرافقة الدولة في إحداث التغييرات المناسبة، وهذا من خلال برنامج التثبيت.[1*]

2-1-إتفاق إستعداد الإئتماني الأول 1989**: أبرمت الحكومة أول إتفاقية للتثبيت الهيكلي في30ماي 1990، حيث وافق صندوق النقد الدولي على منح مبلغ 155.7مليون وحدة حقوق سحب خاصDTS***، وقد إستخدم المبلغ كل في 30 ماي1990، وكان من أهم محاور الإتفاقية:[2]

- إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا، الهدف منها تقليص العجز العام للميزانية.

2-2-إتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني 1991: فقد تم الإمضاء عليه في جوان 1991 مدته ثمانية عشر شهرا ويتعلق بتحقيق الاستقرار الإقتصادي حيث يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار،[3] مقابل مواصلة الإصلاحات تضمنها رسالة حسن النية والمتضمنة مواصلة تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وضرورة تحقيق فائض في الموازنة والتحكم في التضخم وتنويع الصادرات، تمهيدا للإنتقال إلى إقتصاد السوق.[4]

2-3-الإتجاه الغير الأصولي لسياسة الإقتصادية الكلية 1992: وهي المحاولة الثالثة لتحقيق الإستقرار فكانت دون تدخل المؤسسات المالية الدولية خلال فترة 1992-1993، حيث كانت العودة للإقتصاد الإداري، وكانت هذه المرحلة اللاءات الثلاث (لا تنخفض قيمة الدينار، لا لإعادة الجدولة، لا للخوصصة)، حيث أن السياسة الكينزية المطبقة في الجزائر لم تؤتي أكلها خلال الفترة 1992-1993 وحاولت تغطية النقص في الطلب الكلي للعائلات بزيادة الإنفاق الحكومي الذي كان ممولا بالإقتراض من الجهاز المصرفي، والنتيجة كانت مخالفة للأهداف التي يتم البحث عنها، حيث أن قيمة الدينار كانت مبالغ في تقييمها، مما قلص إيرادات الصادرات وشجع المستوردين عوض المنتجين، كما أن عجو الموازنة العامة بلغ 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993،[5]وفي

---

[1] أحمد نصير، مرجع سابق، ص:247.

* برامج التثبيت أو سياسات التثبيت وإختص بها الصندوق النقد الدولي وهي تركز على إدارة الطلب الكلي من خلال سياسة مالية ونقدية إنكماشية.

** هذا الإستعداد أعطى الأولوية لفاعلية السياسة النقدية، قبل هذا الإصلاح المشار إليه، ولم يكن بالإمكان الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك لوجود تداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضعف الوساطة المالية.

*** حقوق السحب الخاصة هي أصل إحتياطي دولي إستحدثه صندوق النقد الدولي في عام 1969 ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويتم تحديد قيمة هذا الأصل إعتمادا على سلة من أربع عملات دولية أساسية، يستخدم كوسيلة جديدة لدعم السيولة الدولية التقليدية (ذهب، دولار...).

[2] أحمد الضيف ونسيمة بن يحي، مرجع سابق، ص:166.

[3] أحمد نصير، مرجع سابق، ص:248.

[4] سعاد بليمان، **"إشكالية تحرير سعر الصرف في الجزائر، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة"**، جامعة الجزائر، العدد:21، 2010، الجزائر، ص:109.

[5] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص ص:221، 222.

ظل هذه الظروف كانت النتائج عكس التوقعات حيث نلاحظ إنخفاض الصادرات من المحروقات من9994.10 مليار دولار سنة 1992 إلى8796.9 مليار دولار سنة 1993، وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات وفي نفس الوقت سجل ميزان المدفوعات عجزا قدره 30.4 مليار دولار تم تمويله بإستهلاك إحتياطات الصرف، كما أن معدل البطالة بلغ 33% سنة 1993، وأمام هذه المعطيات أصبحت الجزائر في وضعية عدم المقدرة على الدفع إبتداء من سنة 1994.[1]

2-4-إتفاق الإستعداد الإئتماني أفريل 1994*: نظرا لفشل السياسات المتبعة سابقا في تحقيق أهداف الإتفاقية وتدهور أسعار البترول، إضطرت السلطات الجزائرية إلى تقديم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي وحضي بقبوله في ماي 1994 وكان هذا البرنامج يهدف إلى:[2]

- رفع معدل النمو الإقتصادي بغية خفض معدل البطالة؛
- التحكم في التضخم ومقاربته بالمعدل الذي يتراوح بين 3%و4%؛
- إستعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من إحتياطات النقد الأجنبي؛
- تخفيض عجز الميزانية إلى 0.3% من الناتج المحلي الإجالي.

علما أ، الجزائر تحصلت على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل DTS 731.5 وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني خلال السنة على شكل دفعات.[3]

3. برنامج الإستقرار والتعديل الهيكلي (22 ماي 1995-21 ماي 1998):**

إن الإتفاقيات السابقة كانت تهدف بالأساس إلى إحداث إستقرار إقتصادي بإدارة الطلب الكلي، وبالتالي تحقيق التوازنات في الإقتصاد الكلي، بينما يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي وبعث النمو الإقتصادي في الأجل المتوسط وذلك من خلال:[4]

- تحري أسعار الفائدة ومنح إستقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض؛
- تحرير أسعار الصرف والقضاء على عجز الميزانية وتنمية الإدخار العمومي؛
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.

علما أن الجزائر تحصلت على قرض قدره 1196 مليون حقوق سحب خاصة

---

[1] أحمد نصير، مرجع سابق، ص:248.

* عرف هذا الاتفاق ببرنامج الاستقرار الإقتصادي قصير المدى وذلك بين (1 أفريل 1994 و31 مارس 1995).

[2] أحمد ضيف ونسيمة بن يحي، مرجع سابق، ص:167.

[3] مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص:376.

** برامج التصحيح الهيكلي (إتفاق التمويل الموسع)، يختص بها البنك العالمي وتركز على تصحيح الهيكل الإنتاجي وإدارة جانب العرض الكلي.

[4] أحمد ضيف ونسيمة بن يحي، مرجع سابق، ص:167.

المطلب الثالث: السياسة الإقتصادية في ظل البرامج التنموية (2001-2018)

في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار الصرف، شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في إنتهاج سياسة مالية توسعية وذلك عبر برامج الإستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001-2018.

1. برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004):

تعتبر سياسة الإنتعاش الإقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الإقتصادي في المدي القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الإقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية وغالبا ماتكون هذه السياسة ذات توجه كينزي[1]، حيث يعتبر مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي الذي أقر في أفريل سنة2001 عبارة مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001–2004 بنسب متفاوتة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليارات دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا بإحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر ب11.9 مليار دولار، وقد تمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية.[2]

الجدول رقم (02-03): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصاد (مليار دينار جزائري)

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	%8.6
المجموع	213.1	178.3	113.2	20.5	525.1	%100

المصدر: نبيل بوفليح، **"دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد:12، جامعة الشلف، الجزائر،2012، ص:252.

من خلال الجدول إتضح لنا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حاز على أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث خصص له غلاف مالي يقدر ب 210.5مليار دج ما يعادل نسبة 40.1%وهذا

[1] محمد مسعي، **"سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد:10، 2012، ص:148.

[2] شراف عقون وآخرون، **"التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)"**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، العدد:02، أفريل 2018، الجزائر، ص:200.

راجع لكون الدولة تسعى من خلاله للنهوض بالإقتصاد الوطني وتوسيع نشاط المؤسسات الإنتاجية بهدف خلق فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة، في حين إستفادة قطاع التنمية المحلية والبشرية بمبلغ قدره 204.2 مليار دج المعيشي خاصة في المناطق المعزولة، أما بالنسبة لقطاعي دعم الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات فقد حازا على 12.4% و8.6%من إجمالي المبالغ المخصصة لهما، والهدف منهما ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.

2. البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي (2005-2009):*

إنطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الإقتصادي (PCSC)** الفترة 2005-2009 ويتضمن هذا البرنامج خمس محاور أساسية تعكس الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للجزائر[1]، ولقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدرب60 مليار دولار***، للمحاور الخمسة الأساسية وهي: تحسين ظروف معيشة السكان، تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الإقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير التكنولوجيات الجديدة والإتصال، وهذه المحاور نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-04) يبين محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)

محاور البرنامج	المبلغ (مليار دج)	%
تحسين ظروف معيشة السكان	1.908.5	45.41
تطوير المنشآت الأساسية	1.703.1	40.53
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8.03
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.85
تطوير التكنولوجيا الجديدة والإتصال	50.0	1.18
مجموع البرنامج الخماسي	4202.7	100

المصدر: من إعداد الطالبات إستنادا على:

-تقرير عرض قانون المالية التكميلي لسنة 2005، **"البرنامج التكميلي لدعم النمو"**، الجزائر، أفريل 2005، ص:06.

والملاحظة من خلال الجدول أعلاه أنه خصص ما نسبته 85.94% فقط لكل من برنامج تحسين ظروف المعيشة والإسكان، وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل تقريبا 52 مليار دولار أمريكي، وسبب إهتمام السلطات الحكومية راجع إلى الضرر الذي لحق بالجبهة الاجتماعية من جراء البطالة والفقر، والتأكيد على

* الهدف الرئيسي للبرنامج هو العمل على إستدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق إنتعاش حقيقي وفعال للإقتصاد.

** البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSC هو برنامج الإستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07أفريل 2005 المتعلق بالفترة 2000-2009 في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برامج دعم الإنعاش الإقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004.

[1] عبد الرحمان تومي، **"الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق"**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص:243.

*** على إعتبار أن معدل الصرف هو 70 دينار جزائري/دولار الواحد.

إعادة التوازن الإجتماعي، أما في المقام الثالث فقد خصص لمحور دعم التنمية الإقتصادية بنسبة 8.03% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة، والصيد البحري والسياحة، وهي قطاعات تعكس الإقتصاد الحقيقي، من شأنها أن تحسن من قدراتها الإنتاجية، وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخل والخارجي.[1]

3. برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)*:

يحتوي برنامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية كما ورد في بيان السياسة العامة على ستة محاور وهي كالتالي:[2]

- التنمية البشرية؛
- المنشآت الأساسية؛
- تحسين الخدمة العمومية؛
- محور التنمية الإقتصادية؛
- مكافحة البطالة؛
- محور البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال.

والجدول يوضح مضمون البرنامج الخماسي للفترة(2010-2014).

الجدول رقم (02-05): يوضح مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014 (مليار دينار جزائري)

القطاعات	المبلغ	النسبة
التنمية البشرية (التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه، المتضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين الشؤون الدينية، الثقافة والإتصال).	10122	49.59
المنشآت الأساسية (الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة).	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية (الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجار، إدارة الأعمال).	1666	8.16
التنمية الإقتصادية (الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الإقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط وكذا تعزيز قدرات التقييش الصناعي).	1566	7.67
مكافحة البطالة (دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، إستحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة).	360	1.76
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإتصال (تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة للتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية الوطنية والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الإلكتروني).	250	1.22
مجموع البرنامج الخماسي (2010-2014).	20412	100

[1] أحمد نصير، مرجع سابق، ص:254.

* وهو مرحلة تحول الجزائر من الريع إلى القيمة المضافة، وهو برنامج للإستثمارات العمومية خاصة بالفترة (2010-2014) تمت دراسته والموافقة عليه يوم 14 ماي2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء.

[2] للإطلاع أكثر أنظر للمرجع: عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، 2011، ص:309.

المصدر: خاطر طارق وآخرون، "**دور برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق وإقلاع وتنويع الإقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية وتقييمية**"، الملتقى الدولي السادس حل بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص:07.

–بيان السياسة العامة للحكومة، **بوابة الوزير الأول**، ص ص:85، 88.

إن الغلاف المالي الذي رصد لمحور التنمية البشرية لوحده، فقد بلغ عتبة 10122 مليار دج، أي ما يعادل 138.66 مليار دولار وهو ما يمثل تقريبا 50% من مجموع الغلاف المخصص للفترة، وهذا دليل كاف لتنويه بمدى إهتمام ونية رئيس الجمهورية في التكفل ببعث التنمية البشرية إلى مصاف المستويات العالمية، أما محور المنشآت الأساسية فقد إستفاد بمبلغ مالي 6448 مليار دج أي ما يعادل 88 مليار دولار أمريكي ويمثل تقريبا 31%، أما محوري التنمية الإقتصادية وتحسين الخدمة العمومية فقد خصص لهما مبلغ 1666 و1566 مليار دج أي ما يمثل تقريبا 8% من المبلغ المخصص، أما محور مكافحة البطالة والبحث العلمي فقد خصص لهما مبلغ 360 و250 مليار دج أي بنسبة 1.76%، 1.22%.[1]

4. رؤية إستشرافية لمسار المخطط الخماسي 2015–2019:

في إطار إستكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازلت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالإقتصاد الوطني وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للإستثمار للفترة الممتدة بين 2015–2019 بفضل إحتياطي صرف يناهز 2000 مليار دولار وأرصدت صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـ 5600مليار دج، وديون خارجية منعدمة تقريبا.[2]

4-1-مفهوم المخطط الخماسي للتنمية: هو مخطط رصدت له الدولة 262 مليار دولار، بإعتباره برنامج إستثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز...إلخ.[3]

4-2-أهداف المخطط الخماسي للتنمية: ويهدف إلى:[4]

- العمل على، إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الإقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- إستحداث مناصب شغل؛

---

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، 2011، ص ص:309، 320.

[2] عقون شراف وآخرون، مرجع سابق، ص ص:205، 206.

[3] أحمد ضيف ونسيمة بن يحي، مرجع سابق، ص:174.

[4] نفس المرجع، ص ص:174، 175.

- إستهداف بلوغ نسبة نمو7% مع مواصلة السياسة الإجتماعية للحكومة عبر المؤسسات المصغرة؛
- تشجيع الإستثمارات المنتج المحدث للثروة؛
- ترقية ودعم الأنشطة الإقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

وفق هذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من اجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري:

- ✓ برنامج الإستثمار العمومي في قطاع البناء (65 مليار دولار) الهادف إلى إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2019 وسيتم إنجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء وإحترام المعايير البيئية والوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لا سيما الشباب؛
- ✓ المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015-2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200 ألف/طن) وذلك بفضل هذه الأخيرة التي ستشمل (70) من الإنتاج وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري، لكن ثم قطاعات أخرى مزالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سواء 700 هكتار مقابل 20 ألف هكتار في مرحلة التجارب النموذجية.

ولكن مع حلول سنة2015 استمر إنخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الإقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني الإجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31ديسمبر2016، وفتح حساب باسم برنامج الإستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على إنخفاض برامج المستثمرات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019)، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الإلتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج الخاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.[1]

[1] زكرياء مسعودي، **"تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016"**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة ورقلة، العدد:06، جوان 2017، ص:221.

المبحث الثاني: السياسة المالية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1986-2018

لقد ترك إنهيار أسعار النفط أثار جسيمة على الإقتصاد الجزائري، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية وتراجع التوازنات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري، لذلك كان لزاما على الحكومة الجزائرية مراجعة سياستها المالية والإقتصادية بشكل عام من خلال القيام بجملة من الإصلاحات بغية إسترجاع التوازنات الإقتصادية الكلية، لذلك فإننا نهدف من خلال هذا المبحث إلى دراسة الإتجاهات العامة للسياسة المالية خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 2018، وواقع الفقر في الجزائر والإستراتيجيات المتبعة للحد منه خلال نفس الفترة.

المطلب الأول: إتجاهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)

قامت الجزائر بعدة إصلاحات وتصحيحات هيكلية عملت من ورائها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي سواء أن كان داخليا أو خارجيا، من خلال معالجة مشاكلها إتجاه السياسة الاقتصادية، والتي ركزت أساسا على السياسة المالية ومن خلال أدواتها المالية (الإيرادات العامة–النفقات العامة والموازنة العامة).

1. السياسة المالية المتبعة خلال فترة التنمية المركزية (1980-1989):

من خلال الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال هته الفترة كان لها أثر على السياسة المالية وترتب عليها نتائج إقتصادية، لذلك فإن تطبيق المخططين الخماسيين (1980-1984) و(1985-1989)، كانت لهما عدة آثار على الإقتصاد الوطني، وتختلف آثار المخطط الأول عن المخطط الثاني، حيث في المخطط الأول كانت هناك عدة آثار إيجابية على الإقتصاد الجزائري عكس المخطط الثاني الذي واجه عراقيل كبيرة خاصة من جانب التمويل بسبب الأزمة العالمية 1986 كما رأينا سابقا، ولإدراك أهم النتائج المحققة خلال هذه الفترة نقوم بدراسة وتحليل تطور الرصيد الموازني للجزائر للفترة (1980-1989).[1]

الجدول رقم (02-07): تطور الرصيد الموازني للجزائر للفترة 1980-1989 (مليون دينار جزائري)

سنوات	الإيرادات العمومية	النفقات العمومية	الرصيد	نفقات التسيير /النفقات العامة	نفقات التجهيز /النفقات العامة
1980	59594	44016	15578	0.60	0.39
1981	79384	57655	21729	0.58	0.40
1982	74246	72445	1801	0.52	0.47
1983	80664	84825	4181-	0.52	0.47
1984	101365	91598	9767	0.54	0.45
1985	105850	99841	6009	0.54	0.45
1986	89690	101817	12127-	0.60	0.39
1987	92984	103977	10993-	0.61	0.38
1988	93500	119700	26200-	0.63	0.36
1989	116400	124500	8100-	/	/

المصدر: بناءا على تقييم تقرير ديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.dz.

[1] أحمد ضيف، مرجع سابق، ص ص:215، 216.

من خلال الجدول نلاحظ أن الفترة (1980-1982) تميزت بتطور كبير في جانب المالية العامة وذلك نتيجة إرتفاع أسعار البترول على المستوى الدولي، أما بالنسبة للنفقات العامة فهي في تزايد مستمر وهذا راجع إلى عملية تمويل التنمية في مراحلها الأولى سواء أن تعلق الأمر بنفقات التسيير أو بنفقات التجهيز، ولكن سجلت أول عجز لها سنة 1983 وإستمر بصفة مستمرة خلال السنوات من 1986إلى 1989وذلك بسبب الظرف الإقتصادي المتأزم نتيجة إنخفاض أسعار البترول وإنخفاض الدولار الأمريكي، الشيء الذي أرغم الجزائر بإنتهاج سياسة التقشف، حيث إنخفض إلى 13.57دولار للبرميل بعدما كان 29.04 دولار سنة 1984، وبذلك إنخفضت الجباية البترولية من الناتج الداخلي الخام من 19.97% سنة1984 إلى 7.22% سنة1986، وبما أن الجزائر إنتهجت الأسلوب الإشتراكي في التنمية الإقتصادية منذ حصولها على الإستقلال، فإن هذه الوضعية إستدعت ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وبالتالي ترجم هذا التدخل بزيادة الإنفاق العام حيث إنتقل من 24.40% من الناتج الداخلي الخام سنة 1970 إلى 34.33% سنة 1986.[1]

2. إتجاهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999):

يمكن دراسة إتجاهات السياسة المالية في الجزائر من خلال دراسة إتجاهات سياسة النفقات والإيرادات.

2-1-إتجاهات سياسة النفقات العامة (1990-1999): تمثلت جهود التعديل المبذولة خلال مرحلة الإنكماش الإقتصادي خصوصا في مراقبة النفقات العامة بإعتماد الصرامة سواء على مستوى نفقات التسيير أو النفقات المتعلقة بالتجهيز وتمويل المؤسسات العمومية، وشمل تقليص نفقات التسيير أساسا المرتبات والأجور بإعتبارها تشكل الجزء الأهم للنفقات الجارية، كما إعتمد إلغاء دعم أسعار المواد الإستهلاكية الأساسية كهدف لترشيد النفقات العامة، فعلى سبيل المثال حددت نسبة المرتبات والأجور من الناتج الداخلي الخام ب 9.1% لسنة 1996.[2] والجدول الموالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

---

[1] أحمد ضيف ونسيمة بن يحي، مرجع سابق، ص ص:165،166.

[2] وزارة المالية الجزائرية، **"قانون المالية 1996".**

الجدول رقم (02-08): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 (مليار دينار جزائري)

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية من PIB%	نفقات التسيير من PIB%	نفقات التجهيز من PIB%
1990	142.50	96.90	45.60	25.7	17.47	8.22
1991	235.30	183.30	52.00	27.3	21.26	6.03
1992	308.70	236.10	72.60	28.7	21.96	9.75
1993	390.50	288.90	101.6	32.8	24.28	8.54
1994	461.90	344.72	117.17	31.1	23.17	7.87
1995	759.61	444.43	144.66	29.4	22.66	7.21
1996	724.61	550.60	174.01	28.2	21.42	6.77
1997	845.20	643.56	201.64	30.4	23.14	6.25
1998	875.74	663.86	211.88	30.9	23.45	7.48
1999	961.68	774.70	186.99	29.7	23.92	5.77

المصدر: من إعداد الطالبات إستنادا على:

-إحصائيات وزارة المالية للفترة 1990-1999.

من خلال الجدول نلاحظ أن سياسة النفقات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بنمو النفقات الكلية سواء أن كان ذلك على مستوى نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، حيث إنتقلت **النفقات الكلية** من 142.50 مليار دج في سنة 1990 إلى 961.68 ملياردج في سنة 1999أي بزيادة قدرها 819.18 مليار دج، كما شملت هذه الزيادة أيضا الناتج الداخلي الخام من 25.7% في سنة 1990 إلى 29.7% سنة1999.

أما فيما يخص **نفقات التسيير** نلاحظ أنها بلغت 96.90 مليار دج في سنة 1990 وإستمرت بالزيادة إلى أن وصلت إلى 774.70 مليار دج في سنة 1999، وذلك بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام والذي قدرت نسبته 17.47% سنة 1990إلى 23.92% سنة 1999 أي بزيادة قدرها 6.45% وترجع هذه الزيادة إلى إرتفاع كلفت تسيير الخدمات العمومية ونقص الإستثمارات، وزيادة الأجور والرواتب.*

أما **نفقات التجهيز** فإن أعلى قيمة لها كانت سنة 1998 بقيمة 211.88 مليار دج مقارنة بسنة 1990 والتي كانت قيمتها 45.60 مليار دج، وتعود هذه الزيادة لنفقات التجهيز خلال الفترة (1990-1992) نتيجة تنشيط النمو الإقتصادي وتشجيع الإستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرامج الجارية والمقدرة في نهاية سنة 1994 ب 330 مليار دج[1]، وحققت أكبر نسبة الناتج الداخلي الخام ب9.75% وكان ذلك سنة 1992 وهذه النسبة إنخفضت وإستمرت في الإنخفاض خلال الفترة (1993-1999) لتصل إلى 5.77% في سنة 1999 أي إنخفضت بنسبة 1.71% مقارنة بسنة 1998، ويرجع سبب إنخفاض

*حيث أن الزيادة في نفقات التسيير من خلال زيادة الأجور والرواتب، التي أرتفعت بنسبة 1.9%خلال الفترة الممتدة (1993-1998).

[1] مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص:359.

مستوى نفقات التجهيز خلال سنة 1999 إلى الإجراءات الحذرة التي أتخذت بعد تقلبات أسعار النفط خلال سنة 1998.

2-2-إتجاهات سياسة الإيرادات العامة (1990-1999): عمدت السلطات الجزائرية خلال الفترة 1990-1999 فيما يخص سياسة الإيرادات إلى تنمية وتنويع مصادر الإيرادات وزيادة حصيلتها،[1] والجدول التالي يمثل تطور الإيرادات الكلية للفترة (1990-1999)

الجدول رقم (02-09): يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 (مليار دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى	الإيرادات الكلية من PIB%	الجباية البترولية من PIB%	الجباية العادية من PIB%
1990	160.20	76.20	78.80	5.20	28.9	13.74	14.21
1991	272.40	161.50	106.20	4.70	31.6	18.73	12.31
1992	316.80	201.30	109.10	6.40	29.5	18.73	10.15
1993	320.10	185.00	126.10	9.00	26.9	15.55	10.60
1994	434.20	222.18	175.96	36.06	29.2	14.93	11.83
1995	600.85	336.15	233.15	31.55	30.0	16.76	11.62
1996	825.16	496.00	290.60	38.56	32.1	19.30	11.30
1997	926.67	564.77	314.04	47.89	33.3	20.31	11.29
1998	774.51	378.56	329.83	66.13	27.4	13.37	11.65
1999	950.50	560.12	314.77	75.61	29.4	17.30	09.72

المصدر: من إعداد الطالبات إستنادا على:

- إحصائيات وزارة المالية للفترة 1990-1999.

من خلال الجدول نلاحظ أن **الإيرادات الكلية** شهدت إرتفاعا متزايد خلال الفترة (1990-1997)، حيث إنتقلت من 160.20 مليار دج إلى 926.67 مليار دج، حيث إنتقلت الإيرادات الكلية من PIB من 28.9%سنة 1990 إلى 33.3% سنة 1997، لكن لم تستمر هذه الزيادة حيث حققت إنخفاض سنة 1998بقيمة 774.51 مليار دج، أي إنخفضت بنسبة 5.9% مقارنة بسنة 1997، وسبب هذا الإضطرابات والهزات العنيفة التي ميزت السوق النفطية وتدهور أسعار النفط، وفي سنة 1999 إرتفعت الإيرادات الكلية بمقدار 950.50 ملياردج، مقارنة بالناتج الداخلي الخام بنسبة 29.4%، وهذا الإرتفاع بسبب إرتفاع الجباية البترولية.

تطورت **الجباية البترولية** خلال الفترة 1990-1992 حيث إرتفعت من 76.20 مليار دج إلى 201.30 مليار دج، أي بزيادة قدرها 125.1 مليار دج، ويرجع هذا التحسن إلى إرتفاع الطلب على الموارد البترولية، لتنخفض سنة 1993 إلى 185 مليار دج،وذلك بسبب إنخفاض سعر برميل النفط، أما الفترة 1994-1997 تميزت بإرتفاع الجباية البترولية، حيث إنتقلت من 222.18 مليار دج سنة 1994 إلى 564.77 مليار دج سنة

[1] أحمد نصير، مرجع سابق، ص:258.

1997، لتنخفض سنة 1998 بقيمة 378.56 مليار دج أي إنخفضت بنسبة 6.94% مقارنة بسنة1997، وهذا بسبب تراجع أسعار النفط الخام لتعود إلى الإرتفاع سنة 1999 بقيمة 560.12 مليار دج، مقارنة بالناتج الداخلي الخام 17.30% سنة 1999.

كما تطورت **الجباية العادية** خلال الفترة 1990-1998 حيث إرتفعت من 78.80 مليار دج سنة 1990 إلى 329.83 مليار دج سنة 1998 بزيادة قدرها 251.03 مليار دج، مقارنة بالناتج الداخلي الخام الذي إنتقل أيضا بنسبة 14.21% سنة 1990 ليصل إلى 11.65% سنة 1998، ويعود التحسن في الجباية العادية إلى الأداء الجيد لحصيلة الضرائب، كما إرتفعت حصيلة الرسوم الجمركية والرسوم على القيمة المضافة وعلى الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية[1]، لتنخفض سنة 1999 إلى 314.77 مليار دج بإنخفاض قدره 15.06 مليار دج مقارنة بسنة 1998.

من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة المالية خلال الفترة 1990-1999 محكومة بالأسعار الدولية للنفط وبالقيمة الجارية لعوائد النفط بالعملة الوطنية، ومنه فإن إرتفاع الإيرادات الكلية يرجع بنسبة كبيرة إلى تحسن الجباية البترولية التي تعطي أهمية للإيرادات الضريبية وما يطرأ عليها من تحسن.[2]

2-3-تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر للفترة (1990-1999): من المتعارف عليه أن أصل الموازنة العامة هو تساوي النفقات العامة والإيرادات العامة أي تحقيق مبدأ الموازنة العامة، ولكنها تتأثر بمختلف التوازنات الخارجية لكون الإيرادات تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية، كون الإيرادات ترتكز بنسبة عالية على الجباية البترولية أما موارد الميزانية الأخرى فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الإقتصادي، والجدول التالي يوضح تطور رصيد الموازنة العامة للفترة 1990-1999 بالإعتماد على المعلومات المتوفرة في الجدولين السابقيين للإيرادات العامة والنفقات العامة.

[1]Abed Elmajid Bozidi, **"les années 90 de lèconomie Algèrienne",** ENAG éditions, Alger, 1999, p : 53.

[2] أحمد نصير، مرجع سابق، ص:259.

الجدول رقم (02-10): يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 (مليار دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات الكلية	النفقات الكلية	الرصيد
1990	160.20	142.50	177
1991	272.40	235.30	37.1
1992	316.80	308.70	8.1
1993	320.10	390.50	70.4-
1994	434.20	461.90	27.7-
1995	600.85	759.61	158.76-
1996	825.16	724.61	81.47
1997	926.67	845.20	81.47
1998	774.51	875.74	101.23-
1999	950.50	961.68	11.18-

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على: الجدولين (02-08)، (02-09).

تميزت هذه الفترة بتطور كبير في جانب المالية العامة، حيث كان رصيد الميزانية في نهاية الثمانينات في حالة عجز حيث بلغ سنة 1989(8100 مليون دج) ليتحول هذا الرصيد إلى حالة فائض مع بداية التسعينات كنتائج للإصلاحات التي إنتهجتها الدولة[1]، ويعتبر عجز الميزانية من العناصر الأساسية في برنامج التثبيت المتبع بداية من سنة 1990[2]، وسجلت أول حالة عجز سنة 1993 وإستمر هذا العجز بصفة مستمرة إلى سنة 1995 وهذا العجز لا يفسره إنخفاض أسعار النفط وإنما زيادة نفقات التسيير من خلال زيادة المرتبات والأجور، وبعد ذلك بدأ رصيد الميزانية يعرف تحسنا إلى غاية سنة 1997 حيث بلغ رصيد 81.47 مليار دج، بمعنى آخر تحول عجز الميزانية والمقدر ب13.7% من الناتج الداخلي الخام في سنة 1993إلى فائض في الميزانية*، إلا أن هذا لم يدم طويلا لتعود الميزانية إلى حالة العجز سنة 1998، بسبب التدهور الكبير خلال سنة1998 بسبب التدهور الكبير في أسعار المحروقات، حيث إنخفض سعر البرميل من 19.47 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 12.95 دولار أمريكي سنة 1998[3]، نتيجة زيادة الإيرادات العامة بوتيرة أقل من النفقات العامة، وكذا إعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمورد رئيسي لتمويل الميزانية.

---

[1] مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص:395.

[2] علي بطاهر، "**سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد:01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005، ص:194.

*وسبب راجع إلى برامج التصحيح الهيكلي للفترة 1995-1998، وسعي صندوق النقد الدولي إلى مراقبة السياسة المالية من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، حيث أن الإتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي كانت في مجملها تهدف إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة، وذلك من خلال تقليص حجم الدين الداخلي وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير محافظ البنوك العامة، وتكوين إدخار عام يسمح بإنعاش الإقتصاد الوطني في الأجل المتوسط والطويل.

[3] ناصر مراد، "**الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003**"، منشورات بغدادي، الجزائر، ص ص:79، 101.

3. إتجاهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010):

شرعت الجزائر ومنذ سنة 2000 ونتيجة للإنفراج المالي الذي تحقق بفعل إرتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة في إتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في النفقات العامة مما أدى إلى التحسن في أداء المالية العامة، وإرتفاع معدلات الإنفاق الكلي، والإرتفاع المستمر للإيرادات الكلية جراء إستمرار إرتفاع أسعار النفط.

3-1-إتجاهات سياسة النفقات العامة (2000-2010): تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وإرتفاع معدلاته، سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويطلق على السياسة في هذه المرحلة بالسياسة الإنفاقية التوسعية، والجدول الموالي يمثل تطور النفقات العامة للفترة 2000-2010.

الجدول رقم (02-11): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 (مليار دينار جزائري)

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية من PIB%	نفقات التسيير من PIB%	نفقات التجهيز من PIB%
2000	1178.12	856.19	321.93	28.6	20.76	7.80
2001	1321.03	963.63	357.40	31.3	22.8	8.45
2002	1550.65	1097.72	452.93	34.3	27.27	10.01
2003	1690.18	1122.76	576.41	32.2	21.40	10.81
2004	1891.77	1251.06	640.71	30.8	20.38	10.44
2005	2052.04	1245.13	806.91	27.2	16.50	10.69
2006	2453.01	1437.87	1015.14	29.0	17	12
2007	3108.6	1874.60	1407.26	34.55	19.73	14.81
2008	4191.10	2217.8	1973.3	37.38	20.02	17.82
2009	4214.5	2300.0	1946.3	42.11	22.98	19.44
2010	4466.90	2659.1	1807.9	37.12	22.09	15.02

المصدر: من إعداد الطالبات إستنادا على:

- التقرير السنوي: 2008-2012، وزارة المالية الجزائرية، على الموقع: www.mf.gov.zd
- التقرير السنوي: 2000-2007، بنك الجزائر، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

تمثل هذه الفترة إمتداد للفترة السابقة بالإضافة إلى الإهتمام بقطاع البنية التحتية الإقتصادية وبرامج تدعيم وتشغيل الشباب[1]، حيث حققت **النفقات الكلية** زيادة مستمرة خلال الفترة (2000-2010) حيث بلغت سنة 2000 قيمة 1178.12 مليار دج لتصل سنة 2010 إلى 4466.90 مليار دج، مقارنة بالناتج الداخلي الخام سنة 2000 ليحقق نسبة 28.6% ليصل سنة 2002 إلى 34.2%، وإنخفض في سنة 2003 بنسبة 32.2% واستمر في الإنخفاض لسنة 2005 ليصل إلى نسبة 27.2% ليعود إلى الإرتفاع من سنة 2006 إلى سنة 2009 حيث وصل إلى 42.11%، ثم إنخفض سنة 2010 إلى نسبة 37.12%.

[1] أحمد ميلودي، "**نحو سياسة تقشفية للنفقات العامة، دراسة حالة الجزائر**"، يوم دراسي حول مرور خمسون سنة من الإستقلال (واقع وأفاق الإقتصاد الجزائري)، جامعة الجزائر-3-، 2012، ص:07.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفترة الممتدة من2000 إلى 2009 إرتفاع في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، حيث كانت قيمة **نفقات التجهيز** في سنة 2000 تقدر321.93 مليار دج لتصل سنة 2009 إلى 1946.3 مليار دج، أي بزيادة قدرها 1624.37 مليار دج، ومقارنة بالناتج الداخلي الخام الذي إنتقل من 7.80% سنة 2000 إلى 19.44% سنة 2009، وهذه الزيادة المعتبرة في نفقات التجهيز كانت نتيجة تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو الإقتصادي (2001-2009)، حيث ركزت الجزئر في هذه الفترة على إستثمار عائدات البترول المتأتية من إرتفاع أسعار المحرقات، إلا أنها إنخفضت سنة 2010 بقيمة 1807.9مليار دج، مقارنة بالناتج الداخلي الخام الذي إنخفض هو أيضا بنسبة 15.02%.

وإرتفاع نفقات التجهيز في هذه الفترة لا يعني إنخفاض **نفقات التسير** فهذه الاخيرة شهدت إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2000-2004) من 856.19مليار دج سنة 2000 إلى1251.06 مليار دج سنة 2004، أي بزيادة قدرها 394.87مليار دج، وقد نتج عن هذا النمو أساسا عن:[1]

- ✓ الإرتفاع الشديد في قيمة التحويلات الجارية (+40%)؛
- ✓ إرتفاع الإعانات المقدمة للهيئات سيمافونال (+100%)؛
- ✓ إرتفاع فرع التحويلات الأخرى.

لتنخفض سنة 2005 إلى 1245.13 مليار دج، مقارنة بالناتج الداخلي الخام بنسبة 16.50%، لترتفع سنة 2006 إلى 1437.87 مليار دج وإستمرت بالإرتفاع إلى سنة 2010 حيث بلغت قيمتها 2659.1مليار دج، ونتج هذا النمو أساسا عن إرتفاع نفقات المستخدمين والتي سجلت كنسبة من نفقات التسيير ب 6.3% في سنة 2006، كما إرتفعت منح المجاهدين ونفقات المواد واللوازم، التي لاتمثل كل واحدة منها سوى 6.3% من نفقات التسيير، ويعود سبب إرتفاعها إلى الإرتفاع الكبير في التحويلات الجارية.[2]

3-2-إتجاهات سياسة الإيرادات العامة (2000-2010): ما ميز هذه الفترة هو الإرتفاع المستمر للإيرادات الكلية وإعتمادها على الجباية البترولية، والجدول الموالي يوضح تطور الإيرادات العامة للفترة 2000-2010.

---

[1] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **"تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2003"**، الدورة العامة:24، جوان2004، ص: 112.

[2] بنك الجزائر، **"التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2006، التقرير السنوي لسنة 2006"**، الروبية، الجزائر، ص:96.

الجدول رقم (02-12): يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 (مليار دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى	الإيرادات الكلية من PIB%	الجباية البترولية من PIB%	الجباية العادية من PIB%
2000	1124.39	720	349.50	55.43	27.30	17.46	8.47
2001	1389.74	840.60	398.24	150.90	32.90	19.88	9.42
2002	1576.74	916.40	482.90	177.39	34.9	20.26	10.67
2003	1525.55	836.06	524.93	164.57	29.1	15.93	10.00
2004	1606.40	862.20	580.41	163.79	26.2	14.05	11.08
2005	1713.99	899	640.47	174.52	22.7	11.91	8.48
2006	1841.93	916	720.88	205.04	21.8	10.82	8.52
2007	1949.10	1890.61	775.15	114.56	29.26	19.19	8.16
2008	2902.4	1715.4	965.3	221.7	26.20	15.48	8.72
2009	3275.3	1927.0	1146.6	201.7	32.73	19.25	11.45
2010	3074.6	1501.7	1297.7	18.10	25.54	12.47	10.78

المصدر: من إعداد الطالبات إستنادا على:

- التقرير السنوي: 2008-2012، وزارة المالية الجزائرية، على الموقع: www.mf.gov.zd
- التقرير السنوي: 2000-2007، بنك الجزائر، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول إرتفاع **الإيرادات الكلية** خلال الفترة 2000-2007 حيث إنتقلت من 1124.39 مليار دج إلى 1949.10 مليار دج، مقارنة بالناتج الداخلي الخام حيث إنتقل من 27.30% سنة 2000 ليصل إلى 29.26% سنة 2007، حيث شهدت هذه الفترة هيمنة إيرادات المحروقات، بحيث نمت الصادرات النفطية بنسبة 40% خلال الفترة 1999-2007[1]، حيث قدرت زيادة الإيرادات خلال هذه الفترة ب 824.71 مليار دج، ومثلت هذه الزيادة بنسبة 1.96%من الناتج الداخلي الخام، ولقد ساهمت الإيرادات النفطية (البترولية) في هذا الإرتفاع بنسبة 84.4%[2]، وخلال الفترة 2008-2009 إرتفعت الإيرادات الكلية من 2902.4 مليار دج إلى 3275.3 مليار دج، ومقارنة بالناتج الداخلي الخام الذي انتقل أيضا من 26.20% إلى 32.73%، وهذه الزيادة ناتجة عن زيادة عائدات المحروقات المتصلة بتطور أسعار البترول في الأسواق الدولية، لتنخفض الإيرادات سنة 2010 لتصل إلى 3074.6 مليار دج.

وتمثل **الجباية البترولية** المصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية من خلال الملاحظة إلى الجدول، حيث عرفت الجباية البترولية خلال الفترة 2000-2010 إرتفاعا مستمرا حيث إنتقلت من 720مليارد سنة 2000 إلى 1501.7مليارد سنة 2010، حيث قدرت هذه الزيادة ب 781.7مليارد، إلا أنه والملاحظ من الجدول أعلاه أن الجباية البترولية شهدت إنخفاضا خلال السنتين 2008 و2010 بقيمة 1715.4مليارد سنة 2008، أما

[1] Daniel Solano, **I Algérie construire l'avenir, revue le** moci, N1706, Alger, juin.2005, p : 07.

[2] موسى بخاري لحلو، **"سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص:236.

بالنسبة لسنة 2010 فقد سجلت إنخفاضا بقيمة 1501.7مليارديج، مقارنة بالناتج الداخلي لخام بنسبة 12.47%.

وإرتفعت **الجباية العادية** خلال الفترة 2000-2010 واستمرت بالإرتفاع حيث بلغت 349.50 مليارديج سنة 2000 لتصل إلى1297.7 مليارديج سنة 2010، أي بزيادة قدرها 948.2 مليارديج*، ومقارنة بالناتج الداخلي الخام فقدكان هناك تذبذب خلال الفترة 2000-2010 حيث إنتقل من 8.47% إلى 10.78% سنة 2010، وتخللت هذه الفترة إرتفاعا وإنخفاضا للناتج الداخلي الخام، فقد حدثت إنخفاضات متكررة خلال السنوات 2003 بنسبة 10%، 2005 بنسبة 8.48%، 2007 بنسبة 8.16% وسنة2010 بنسبة 10.78%، وبلغت نسبة الإنخفاض مقارنة بسنة 2009 ب 0.67%.

وخلال الفترة 2000-2010 نلاحظ أن الزيادة في جانب الإيرادات الكلية بنسبة أكبر من زيادة النفقات العامة والذي يعزى بالأساس إلى زيادة العوائد النفطية، وأدى الإعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الإختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها إشتركت في أهدافها وقواعد عملها، وهذا ما دفع إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات نهاية سنة 2000.[1]

3-3-ماهية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري FRR: تم تأسيس صندوق ضبط الإيرادات الجزائري"FRR" بموجب القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، في المادة رقم 10 والتي نصت على ما يلي[2]:(يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "**صندوق ضبط الموارد**" ويقيد في هذا الحساب: جانب أو باب الإيرادات، جانب أو باب النفقات).

3-3-1-تعريف صندوق ضبط الإيرادات: تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الإرتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ حقق

* ويعود هذا التحسن إلى إرتفاع الضريبة على الدخل الإجمالي ومعدل الرسم على القيمة المضافة المفروض على الواردات والحقوق الجمروكية.

[1] شهر زاد زغيب وحكيمة حلمي، "**القطاع النفطي بين واقع الإرتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**"، تم تصفح الموقع: www.door.net، بتاريخ 21 /2020/09، على الساعة 13:11، تم نشر المقال في: منتديات المعرفة العراقية، بتاريخ: 2012/12/17، ص:18.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، ص:04.

رصيد الميزانية فائضا قدره 400 مليار دج بسبب إرتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دج خلال نفس السنة.[1]

ويتميز صندوق ضبط الإيرادات بالخصائص التالية:[2]

- **أهداف تمويل الصندوق:** تتمثل في فائض قيمة الجباية البترولية الناجمة عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بإدارة شؤون هذا الصندوق؛
- **أهداف الصندوق:** تشمل كل من تمويل عجز الميزانية العامة للدولة المترتبة عن إنخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى تخفيض مستوى المديونية العمومية؛
- **مجال عمل الصندوق:** يتركز أساسا داخل البلد بإعتبار أن وظيفته الموازنة العامة للدولة نتيجة إنهيار أسعار النفط، مع العلم أن مجال عمله قد يمتد أيضا خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية؛
- **إدارة الصندوق:** تعتبر وزارة المالية الهيئة الوحيدة المكلفة بإدارة الصندوق والطرف الذي الآمر بالصرف الرئيسي له.

3-3-2-التعديلات القانونية المرتبطة بالإيرادات ونفقات الصندوق: لم يستقر صندوق ضبط الإيرادات على المعالم المحددة في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، بل أدخلت عليه تعديلات كان أولها بموجب قانون المالية لسنة 2004 والذي اشتمل على تعديلات تزامنا مع بداية التسديد المسبق للمديونية العمومية، أمانة التعديل الثاني فكان بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 وإشتمل على تعديلات في باب النفقات، حيث أضاف إلى قائمة نفقات الصندوق تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية، بشرط أن تكون 740 مليار دج أقل قيمة في رصيد الصندوق، وقد إعتمدت الحكومة 19 دولار كسعر مرجعي عند إعدادها للموازنات العامة للفترة 2000-2007، إلا أن ارتفاع أسعار النفط بعد سنة 2003 مما أدى إلى ارتفاع الجباية البترولية الفعلية، دفع بالحكومة إلى رفع السعر المرجعي إلى 37 دولار للبرميل.[3]

---

[1] نبيل بوفليح، **"صناديق الثروة السيادية كأداة تسيير مداخيل النفط في الدول العربية"**، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد:04، 2010، ص:84.

[2] خالد بن عمر وآخرون، **إنعكاسات تقلبات أسعار النفط الدولية على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية المجلد 5/ العدد: 2، جامعة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2018، ص:275.

[3] نفس المرجع، ص:276.

3-3-3-دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة: إن رصيد الموازنة العامة سجل عجزا خلال معظم سنوات الدراسة بإستثناء سنتي 2001 و2002 إلى أن وصل إلى أعظم قيمة له سنة 2008 ب 1288.7 مليار دج، كما بلغ متوسط عجز رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2009) ب 475.66 مليار دج، ويعود هذا العجز إلى إرتفاع حجم الإنفاق الكلي بنسبة فاقت الزيادة المسجلة في الإيرادات العامة للدولة من دون فائض قيمة الإيرادات البترولية، وهو ما يفسر بتنفيذ الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المعتمدة على رفع الإنفاق الحكومي لحفز النمو الاقتصادي[1]، وقد تم تمويل جزء منعجز الخزينة العمومية من موارد الصندوق وبالتالي عجز الموازنة العامة لدولة، وهو ما يتوافق مع التعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق سنة 2006.[2]

3-3-4-دور الصندوق في تخفيض حجم المديونية العمومية (الداخلية والخارجية): والجدول الموالي يبين هذا الدور:

الجدول رقم(02-13): تطور الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة (2000-2010)

السنوات	الدينار العمومي الداخلي (مليار دينار جزائري)	نسبة الدين الداخلي من PIB	الدين الخارجي (مليار دولار أمريكي)	نسبة الدين الخارجي من PIB
2000	1059.4	% 25	25.3	%23.1
2001	1001.5	% 23.5	22.6	%20.6
2002	982.2	%21.6	22.6	%20
2003	982.2	%18.7	23.4	%17.2
2004	1000	%16.3	21.9	%12.8
2005	1094.8	%14.6	17.9	%8.7
2006	1847.3	%21.7	06	%2.6
2007	1103.9	%11.7	5.606	%3.62
2008	734	%6.6	5.586	%2.51
2009	808.8	% 08	5.413	%2.81
2010	1099.2	%9.1	5.2	%2.92

المصدر: أحمد نصير، **"أثر السياسات الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012"**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2014/2013)، ص:270.

[1] أحمد نصير، مرجع سابق، ص:269.

[2] نبيل بوفليح وعبد القادر لعاطف، مداخلة بعنوان: **"فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص:10.

ومن خلال الجدول رقم (02-13) يلاحظ أن الدين الداخلي كان متذبذبا حيث مر خلال الفترة 2000-2011، بأربع مراحل وهي كالتالي:[1]

- **المرحلة الأولى(2000-2003)**: وهي مرحلة الإنخفاض، إذا إنخفض الدين من 1059.4 مليار دج سنة 2000إلى غاية 982.2 مليار دج سنة 2003، وهو ما يتوافق مع إستخدام الحكومة موارد الصندوق لتخفيض الدين العمومي؛
- **المرحلة الثانية (2004-2006)**: وهي مرحلة الإرتفاع، حيث حقق ارتفاع في الدين من 982.2 مليار دج سنة 2003 إلى 1847.3 مليار دج سنة 2006، ويرجع هذا الإرتفاع للجوء الحكومة إلى الإقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة بدلا من الإعتماد على موارد الصندوق لتمويل العجز، كما يؤكد تفضيل الحكومة إستخدام موارد الصندوق لسداد الدين العمومي الخارجي على حساب الدين العمومي الداخلي؛
- **المرحلة الثالثة (2007-2009)**: عاد للإنخفاض مجددا فمن 1847.3 مليار دج في سنة 2006 إلى 808.8 مليار دج سنة 2009، فكانت أقل قيمة سجلها الدين سنة 2008 هي 734 مليار دج مقارنة بباقي السنوات وتفسير هذا أن الحكومة وجهت موارد صندوق ضبط الإيرادات مرة أخرى إلى الدين العام الداخلي بعد أن تمكنت من خفض الدين العام الداخلي بعد أن تمكنت من خفض الدين العام الخارجي إلى مستويات آمنة؛
- **المرحلة الرابعة (2009-2010)**: حقق إرتفاع في الدين ب 1099.9مليار دج سنة 2010، وسبب هذا الإرتفاع هو دخول الجزائر إلى سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة، كما مثلت 9.1% من الناتج المحلي الخام خلال سنة 2010.

أما الدين الخارجي فقد سجل إنخفاضا كبيرا ومستمرا خلال الفترة 2000-2010، إذ إنخفض من 25.3 مليار دج سنة 2000 ليصل إلى 5.2 مليار دج سنة 2010، ومقارنة بنسبة الدين الخارجي من الناتج الداخلي الخام الذي شهد إنخفاضا من 23.1% سنة 2000 وإستمر هذا الإنخفاض حتى 2010 بنسبة 2.92%، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى تبني الحكومة لخيار سداد المديونية الخارجية مع التوقف عن الإقتراض الخارجي بالنظر إلى الفوائض المالية التي حققتها سنة 2000.[2]

---

[1] أحمد نصير، مرجع سابق، ص:271.

[2] نبيل بوفليح وعبد القادر لعاطف، مرجع سابق، ص:12.

4. إتجاهات السياسة المالية خلال الفترة (2011-2018):

في ظل ارتفاع العائدات النفطية وما شهدته من تحسن في أسعار البترول، اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية بإعتماد مخططات تنموية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات نمو عالية، هدفت من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية العامة.

4-1-إتجاهات سياسة النفقات العامة (2011-2018): من خلال إتباع الجزائر للسياسة إنفاقية توسعية نجد أن النفقات العامة أخذت إتجاها تصاعديا خلال الفترة 2011، 2018 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-14): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2018 (مليار دينار جزائري)

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
	القيمة	القيمة	النسبة من النفقات العامة%	القيمة	النسبة من النفقات العامة%
2011	5853.6	3879.2	66.27	1974.4	33.72
2012	7058.1	4782.6	67.76	2275.5	32.23
2013	6024.2	4131.6	68.58	1892.6	31.41
2014	6995.7	4494.3	64.24	2501.4	35.75
2015	7656.3	4617	56.30	3039.3	39.69
2016	7383.6	4591.4	62.18	2792.2	37.81
2017	6883.2	4591.8	66.71	2291.4	33.28
2018	6800	4500	66.17	2300	33.82

المصدر: من إعداد الطالبات إستناد على:

-وزارة المالية، مشروع قانون المالية 2017.

-التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2008،2014، 2016.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن **النفقات الكلية** شهدت إرتفاعا خلال سنتي 2011، 2012حيث بلغت 5853.6 مليار دج سنة2011 ووصلت إلى 7058.1مليار دج سنة 2012 أي بزيادة قدرها 1204.5مليار دج وهذا بسبب استعادة أسعار النفط لعافيتها بعد الأزمة العالمية ومواصلة الحكومة الجزائرية لسياستها التوسعية[1]، لتعرف تراجع ملحوظ سنة 2013 حيث إنخفض إلى 6024.2مليار دج، ليعود إلى الإرتفاع سنة 2014 بلغ 6995.7مليار دج وإستمر في الإرتفاع إلى سنة 2015 حيث بلغ 7656.3مليار دج، أي بزيادة قدرها 660.6مليار دج*، ولكن عادت النفقات الكلية لتراجع سنة 2016 وإستمرت حتى سنة 2018حيث بلغت 7383.6مليار دج سنة 2016لتصل إلى 6800 مليار دج سنة 2018، وهذا الإنخفاض راجع إلى تراجع أسعار

[1] كريم بوروشة، مرجع سابق، ص:204.

*ويعود هذا الإرتفاع لمواصلة الحكومة الجزائرية لسياستها المالية التوسعيةمن خلال تسطير برنامج تنموي آخر عرف بالرنامج التكميلي لدعم النمو والذي خصص له غلاف مالي أولي قدره 11534 ملياردج، ورغم إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في النصف الثاني من سنة2014 إلا أن الحكومة واصلت سياستها التوسعية سنة 2015.

النفط مما إضطر الحكومة الجزائرية إلى مراجعة سياستها المالية من خلال إتخاذ إجراءات تقشفية بهدف ترشيد النفقات[1].

أما بالنسبة لنفقات التسيير ونفقات التجهيز نلاحظ أن:

نفقات التسيير كان لها النصيب الأوفر في توزيع النفقات العامة وهذا بسبب البرامج التنموية التي إتخذتها الجزائر، تطورت نفقات التسيير خلال الفترة 2011-2012 حيث بلغت3879.2 مليار دج سنة 2011 لتصل إلى 4782.6 مليار دج سنة 2012 لتعود للإنخفاض سنة2013 حيث حققت 4131.6مليار دج و عادت نفقات التسيير للإرتفاع سنتي 2014، 2015 فبلغت قيمة الزيادة 4494.3مليار دج سنة 2014 لتصل إلى 4617مليار دج سنة2015، أي بزيادة قدرها122.7مليار دج وسبب هذه الزيادة راجع إلى ارتفاع نفقات الأجور والرواتب، وبعدها إنخفضت نفقات التسيير بوتيرة مستمرة خلال الفترة 2016-2018حيث حققت إنخفاضا خلال سنة 2016 بقيمة 4591.4مليار دج ليصل إلى 4500مليار دج سنة2018.

أما فيما يخص **نفقات التجهيز** فهي شهدت إرتفاعا لكن تخللته إنخفاضات وكان ذلك سنة 2013 بقيمة 1892.6، مليار دج وبعدها إستمرت بالإنخفاض خلال الفترة 2016-2018حيث بلغت قيمة الإنخفاض من 2792.2 مليار دج إلى 2300مليار دج، ويرجع هذا الإنخفاض إلى نفقات قطاع السكن.

4-2-إتجاهات سياسة الإيرادات العامة (2011-2018): تعبر الإيرادات العامة في الجزائر محور عملية التنمية الإقتصادية حيث تعتمد عليها في سياستها الإنفاقية وتنفيذ مخططاتها التنموية التي تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية العامة، وتعتمد الجزائر بشكل كبير على الموارد المتأتية من قطاع المحروقات في تمويل الإيرادات العامة، هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل أساسي بتطور أسعار النفط في السوق العالمية، والجدول التالي يبرز تطور مختلف بنود الإيرادات خلال الفترة 2011-2018:

[1] نفس المرجع ونفس الصفحة.

الجدول رقم (02-15): يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2018 (مليار دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى	الجباية البترولية لنسبة الإيرادات العامة%	الجباية العادية لنسبة الإيرادات العامة%	نسبة الإيرادات الأخرى
2011	5790.1	3979.7	1527.1	283.3	68.73	26.37	4.89
2012	6338.7	4184.3	1908.6	246.4	66.01	30.11	3.88
2013	5957.4	3678.1	2031	248.3	61.17	34.09	4.16
2014	5738.3	3388.4	2091.4	258.5	59.04	36.44	4.50
2015	5103.1	2373.5	2354.7	374.9	46.51	46.14	7.34
2016	5041.5	1781.1	2422.2	838.2	35.32	48.04	16.62
2017	5635.51	2200.12	3435.39		39.04	60.95	/
2018	5797	2359	3438		40.69	59.30	/

المصدر: من إعداد الطالبات إستناد على:

-التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2008، 2012، 2016.

-وزارة المالية، مشروع قانون المالية 2017.

إستقراء للجدول أعلاه يتبين إرتفاع **الإيرادات الكلية** من 5790.1 مليار دج سنة 2011إلى 6338.7مليار دج سنة 2012، وهذا راجع إلى ارتفاع إيرادات المحروقات نتيجة الإرتفاع المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية لتشهد تراجع ملحوظ خلال الفترة 2013-2016 إذا إنخفضت من 5957.4مليار دج إلى 5041.5 مليار دج، بتراجع قدر بـ915.9مليار دج، تحت تأثير تراجع أسعار النفط التي إنخفضت إلى 62.25 دولار للبرميل نتيجة الأزمة المالية العالمية [1]، لتعود للإرتفاع من جديد سنة 2017 بقيمة5635.51 مليار دج لتصل إلى 5797 مليار دج سنة2018

تعتبر **الجباية البترولية** أهم مصدر للإيرادات العامة لأن طبيعة الإقتصاد الجزائري مرتبطة بقطاع المحروقات حيث حققت إرتفاع خلال سنة 2011 بقيمة 3979.7 مليار دج وإستمر إلى سنة 2012 بحيث بلغت 4184.3مليار دج وسجلت إنخفاض بعدها خلال الفترة 2013، 2016 بقيمة 3678.1 مليار دج سنة 2013 ووصل إلى 1781.1 مليار دج سنة 2016، أي إنخفاض يقدر بـ1897 مليار دج لتعود للإرتفاع سنة2017 سجلت حينها 2200.12 مليار دج وتستمر في الإرتفاع حتى سنة 2018 بقيمة 2359 مليار دج.

في حين كانت حصيلة **الجباية العادية** متواضعة، رغم تطورها من سنة إلى آخرى، وإرتفعت قيمتها خلال الفترة 2011-2018 بقيمة 1527.1 مليار دج سنة 2011 لتصل إلى 3438 مليار دج سنة2018 ففي هذه

[1] كريم بوروشة، مرجع سابق، ص:209.

السنة شملت معها إيرادات آخرى، حيث بلغت قيمة الزيادة 1910.9 مليار دج وهذا نتيجة نمو هيكل الاقتصاد الوطني والإصلاحات والتعديلات الجبائية التي صاحبت قوانين المالية.

4-3-تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2011-2018): من خلال المعلومات المتحصل عليها من الجدولين السابقين (02، 14)، (02، 15)، نستنتج رصيد الميزانية الذي يعبر عنه بالفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، والجدول الموالي يوضع تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2011-2018.

الجدول رقم(02-16): يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2011-2018) الوحدة: مليار دج

سنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة
2011	5790.1	5853.6	-63.5
2012	6338.7	7058.1	-719.4
2013	5957.4	6024.2	-66.8
2014	5738.3	6995.7	-1257.4
2015	5103.1	7656.3	-2553.2
2016	5041.5	7383.6	-2342.1
2017	5635.51	6883.2	-1247.69
2018	5797	6800	-1003

المصدر: من إعداد الطلبات إستناد على: الجدولين (02-14) و (02-15).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رصيد الميزانية العامة في الجزائر عرف عجزا طيلة سنوات الدراسة والذي سببه عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، ففي سنة 2011 سجل عجز قدره 63.5 مليار دج ويرجع هذا العجز إلى إرتفاع نفقات التسيير بسبب البرامج التنموية التي إتخذتها الجزائر، وإستمر هذا العجز في الإرتفاع إلى سنة 2012 حيث بلغ 719.4 مليار دج رغم إرتفاع حجم الإيرادات العامة، ويعود ذلك للإرتفاع الكبير للنفقات العامة والزيادات المعتبرة في الأجور وبأثار رجعية، ليعود للإنخفاض مجددا إلى 66.8 مليار دج سنة 2013، بعد تراجع النفقات العمومية بنسبة 16.47%، وكذلك الإيرادات العامة بمقدار 6%، ورغم هذا العجز المسجل في الميزانية العامة إلا أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات واصل الإرتفاع حيث وصل إلى 5633.7 مليار دج سنة 2012، إذ لم تلجأ الحكومة إليه لتغطية العجز إلا سنة 2013 أين تم إقتطاع 70.2 مليار دج لتسديد العجز الموازني لينخفض هذه السنة إلى 5563.5 مليار دج، لكن إبتداء من سنة 2014 تفاقم العجز الموازني وأصبح يشكل تهديدا كبيرا للإقتصاد الوطني، حيث بلغ هذه السنة 1257.4 مليار دج، ليرتفع سنة 2015 إلى 2553.2 مليار دج، وسجل تراجعا طفيفا سنة 2016 حيث بلغ 2342.1 مليار دج، ويعود هذا التفاقم إلى التراجع الكبير في حجم الإيرادات الجبائية بأكثر من النصف إثر الإنخفاض الكبير في أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 في ظل التزايد المستمر للنفقات العامة التي سجلت نمو بأكثر من 22%، وعلى عكس السنوات السابقة أين تم تمويله من صندوق ضبط الإيرادات، فإن العجز المسجل خلال الفترة 2014-2016 تم

تمويله من صندوق ضبط الإيرادات إذ تم إقتطاع حوالي 4900 مليار دج خلال هذه السنوات وهو ما يبرزه التراجع الكبير في رصيد الصندوق إذ إنخفض رصيده إلى 740 مليار دولار سنة 2016، كما تم أيضا اللجوء لمصادر أخرى لتغطية العجز الموازني من بينها إصدار القرض الوطني.[1]

وإستمر هذا التراجع إلى سنة 2018 حيث قدر ب 1003 مليار دج، ومع إستمرار هذا الوضع إضطرت الحكومة الجزائرية إلا إتخاذ سياسة مالية حذرة قائمة على ترشيد الإنفاق العمومي والبحث عن مصادر أخرى لزيادة الإيرادات العامة على غرار الرفع من الرسوم على المواد الطاقوية وكذلك فرض رسوم جديدة والرفع من معدلات البعض منها على غرار الرسم على القيمة المضافة والذي تم رفعه بموجب قانون المالية لسنة 2017 إلى 19%، و9%، كما لجأت إلى التمويل غير التقليدي لتمويل العجز السنوي المحتمل في السنوات اللاحقة بعد تعديل قانون النقد والقرض حيث أصبح بإمكان بنك الجزائر إقراض الخزينة العمومية لتمويل العجز الموازني عن طريق الإصدار النقدي.[2]

المطلب الثاني: واقع الفقر في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)

إن الجزائر لا تتوفر على حد فقر موحد أو طريقة واضحة لمعرفة أو تعريف الفقراء وقياس الفقر وإنما تختلف التقارير التي اعتمدت من اجل تحديد حدود الفقر، ندها تستعمل منهجا يقترب من المنهج النقدي، وإن مقاييس الفقر مهما تعددت وتنوعت تبقي قاصرة، لذا فإن متطلبات القياس الجيد إنما تتوقف على مدى توفر المعلومات الدقيقة.

1. ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1986-2018:

إن الفقر من أكثر المشكلات التي تعيق التنمية في دول العالم ومنها الجزائر فقد تعرض النسيج الإجتماعي إلى صدمة عنيفة لاسيما في العشرية السوداء وما تبعها من تفاقم حجم الفقر وما أنجز عنه من مظاهر كالتهميش والحرمان التي إنعكست على المجتمع الجزائري.[3]

لقد مر تطور ظاهرة الفقر بالجزائر بعدة مراحل وهي:

---

[1] إحصائيات بنك الجزائر، "**التقرير السنوي لسنة 2016**"، ص:77.

[2] كريم بروشة، مرجع سابق، ص:214.

[3] سارة معمري، "**إشكالية الفقر والبطالة في الجزائر–دراسة تحليلية–**"، (مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص سياسات عامة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2015)، ص:25.

1-1-مرحلة الثمانينات والتسعينات: إن التحسن الإجتماعي الذي عرفه المجتمع في السبعينات وبداية الثمانينات لم يدم طويلا بسبب تناقص الإستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتعرض الإقتصاد الجزائري لإختلالات هيكلية، كما ساهمت الأزمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر في منتصف الثمانينات في زيادة مظاهر الفقر، حيث سجل إنخفاض معدل النمو الإقتصادي بنسبة 6% وتدني في مخزون المواد الإنتاجية بنسبة 15.6% إضافة إلى لإنخفاض مناصب الشغل الجديدة إلى 40%،[1] ومع بداية التسعينات لجأت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات الإقتصادية لمعالجة الأزمة حيث لم تسمح برامج الإصلاح الإقتصادي التي شرع في تطبيقها أواخر الثمانينات والتي تم توسيعها منذ 1994 من تحسين الوضعية الإقتصادية والتخفيف من التوترات الإجتماعية المرتبطة بمسألتي حماية مناصب الشغل وتراجع المداخيل، وأدت جل التغيرات التي جرت على مستوى السياسة الإقتصادية خلال مرحلة الإنتقال لإقتصاد السوق إلى تقهقر إقتصادي مطول رافقة ضغط تضخمي متواصل للديون الخارجية وبطالة متزايدة مما جعل حدة الفقر تزداد، وأن الدولة لم تهتم برسم سياسة إجتماعية ناجحة بل أنصب جل إهتمامنا نحو تحسين المؤشرات الإقتصادية الكبرى وتحقيق التوازنات المالية فقد أدخلت الإصلاحات الإقتصادية فئات جديدة في دائرة الفقر.[2]

1-2-مرحلة ما بعد 2000: عرفت ظاهرة الفقر تطورا سريعا بسبب ما يعرف بسياسة الإصلاحات الإقتصادية فقد أنجر على ذلك إزدياد عدد العائلات المعوزة والفقيرة، وأن تحسن الوضعية الإقتصادية في الجزائر مع بداية الألفية الجديدة أدت إلى إنخفاض معدلات الفقر، حيث وصل معدل الفقر إلى 5.55% سنة 2011 وإلى 5.03% سنة 2013، والجدول التالي يوضح نسبة معدل الفقر خلال الفترة (2000-2017).

الجدول رقم (02-17): يوضح نسبة معدل الفقر خلال الفترة (2000-2017)

السنة	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2017
معدل الفقر	%12.1	%11.7	%11.1	%9.8	%6.2	%5.55	%5.20	%5.03	%5.7	%7

المصدر: حاج قويدر قورين، "**ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، عدد:12، 2014، ص:20.

يعود السبب في إنخفاض معدلات الفقر إلى إستمرار ارتفاع أسعار البترول وجهود الحكومة في مكافحة هذه الظاهرة من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية التي تهدف لمساعدة الفقراء من خلال القرض المصغر والفلاحة

[1] ياسين حفصي بونبعو، "**مكافحة الفقر كعامل إجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر-3-، الموسم الجامعي 2011/2010)، ص:42.

[2] نادية حصروري، مرجع سابق، ص ص:42، 43.

والسكن والصحة والتكوين المهني، فكان الهدف منها هو الدفع بالأنشطة الإقتصادية إلى خلق مناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية في إطار مكافحة الفقر وتحقيق التوازن الجهوي.[1]

2. مميزات الفقر في الجزائر:

ونظرا لإختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، أو بإختصار الظروف التاريخية، فإن الفقر أيضا يختلف من بلد لأخر، ومن جماعة لأخرى، بل ومن فرد لأخر فإن مميزات الفقر لا يمكن إلا أن تكون مختلفة هي أيضا، وقد تتصل بعوامل مادية مثل مدى توفر الموارد الطبيعية أو الظروف المناخية (الجفاف...) ، كما ترتبط هذه الخصائص أيضا بعوامل أخرى ومن طبيعة مختلف(كالهياكل القاعدية، النقل...) أو الوصول إلى الخدمات الإجتماعية الأساسية (التربية والتكوين، الصحة، الماء...).

وقد تختلف مميزات الفقر بإختلاف المنطقة، فمشكلة الفقر في الريف ليست وليدة اليوم ولكنها إزدادت تفاقما نتيجة تزايد اليد العاملة، ويبقى النظام العقاري (نظام الملكية)، لسبب الرئيسي لوجود الفقر وإستمراره، إلا أن الأمر لا يقتصر على ذلك، فالوصول إلى المرافق العامة والخدمات الإجتماعية ومختلف المؤسسات (الإدارة أو المالية)، وظروف التغذية وبصفة خاصة إشكالية الأمن الغذائي، ونوعية الحياة وظروف السكن وغيرها لعوامل تزيد من تعقيد ظروف حياة السكان في الريف، وتشير الدراسة الوطنية أن 70% من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، 61 %منهم أميون عام 1995.[2]

وإذا أعتمدنا على تعريف الفقر على معايير مثل إستهلاك العائلات والوصول إلى الخدمات الإجتماعية (التربية والصحة...) والمياه، والوقاية، والسكن، والنقل، والكهرباء والغاز (المنزلي) فإن سكان المدن ليست بالهينة ويعاد إنتاجها نتيجة مظاهر الإقصاء والتهميش.

إن هشاشة الشغل وظروف العمل والبطالة المستفحلة هي عوامل من شأنها خلق المزيد من الفقر والفقراء، بل أنها تدعمه وتغذيه، إن مظاهر البيوت القصديرية وتسكع العديد من الناس الفقراء في الشوارع، لا طعام ولا مأوى، وغير ذلك من المظاهر إنما تعكس وبصدق درجة الإفقار والتفقير ومدى إنتشاره وتوسع رقعته، ناهيك أن الفئات الإجتماعية المتوسطة والأجيرة، عماد المجتمع، لم تنجو هي الأخرى من هذه الآفة، وتبين الإحصائيات سنة 1995 أن 43% من الأجراء هم فقراء، أضف إلى ذلك أن 12%من المتقاعدين يعيشون أيضا في ظروف

---

[1] فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص ص:155، 156.

[2] الديوان الوطني للإحصاء(ONS)، تقرير حول:"**الدراسة الوطنية لقياس مستويات المعيشة للعائلات 1995**"، ص:12.

مزرية، بينما لا يمثل البطالون وآخرون سوى 10% و 17% فقط على التوالي، وهذا يعني أن البطالة ليست سببا رئيسيا رغم أهمية هذا العامل لإنتشار ظاهرة الفقر.

وقد جاء في الدراسة التي أعدتها الندوة الوطنية حول الفقر أن السكان الأكثر فقرا والمعرضين أكثر من غيرهم لظاهرة الفقر هم أساسا صغار الفلاحين والمربين والعمال الموسميين وكذا الأسر التي تعولها المرأة والأجراء والمسنون والمعوقون والعائلات التي تفتقد إلى مورد دائم، وتنتشر جيوب الفقر عبر كامل أرجاء الجزائر، ويتركز أساسا في المناطق الريفية، والجبلية والمناطق المحيطة بالمدن والنواحي المعزولة والتي تفتقد أساسا إلى الهياكل القاعدية مثل الطرقات.[1]

وإذا كان الفقر الحضري إنما يعكس نوعية الحياة في المدينة، فإن تحديد مفهوم الفقر هنا إنما يقتضي الأخذ بعين الإعتبار معايير أخرى مختلفة ومتنوعة، مثل الوصول إلى الماء الشروب، الكهرباء والمحيط ونوعية السكن وعدد الأفراد لكل مسكن...إلخ.

وقد جاء في دراسة أن مدينة الجزائر قد تراجعت من المرتبة الأولى في سنة 1987 حيث 91.67% من السكان كانوا يستفيدون من المياه و96.07%من الكهرباء، إلى المرتبة الخامسة عشر (15) وذلك بـ81.72% من المساكن المستفيدة من المياه و82.68% من الكهرباء، بينما مدينة سيدي بلعباس أصبحت تحتل الصدارة بعد أن كانت في الثامنة، حيث أن 99.34%من سكان المدينة يمتلكون مسكنا لائقا و93.89% يستفيدون من الكهرباء و 91.6%من الماء الشروب، وتليها مدينة وهران بتحسن طفيف(+0.083).[2]

3. خريطة الفقر في الجزائر:*

إن إعداد خريطة دقيقة للفقر من شأنه الإلمام وبطريقة أفضل بمظاهر الفقر وآثاره على السكان وكذا صعوبات الوصول إلى الخدمات القاعدية المختلفة في المستويات المحلية، وتحديد خصوصيات هذه البلديات أمام مظاهر الفقر لإتخاذ التدابير اللازمة والملائمة لمحاربة الفقر والتخفيف من معاناة الفقراء.

---

[1] الندوة الوطنية الأولى **حول مكافحة الفقر والإقصاء–قصر الأمم**–نادي الصنوبر–(28-29-30) /2000/10، حيث تم الإقرار بالقيام بدراسة خريطة الفقر في الجزائر، وذلك بمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التضامن الوطني، وقام بإعدادها الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليم(ANAT).

[2] الفقر الحضري عبر الوطن: دراسة أعدتها مجموعة من الأساتذة في وهران ونشر ملخصها في جريدة الوطن ليوم (28-29-30) /2001/11.

* خريطة الفقر في الجزائر أعدتها الوكالة الوطنية للتهيئة المحيط(ANAT)، سنة1977.

وهذه الدراسة إعتمدت على المصادر الإحصائية التالية:[1]

- الإحصاء العام للسكان والسكن للسنوات 1977،1987،1998؛
- دراسات وزارة التربية والتعليم؛
- دراسات وزارة الصحة والسكان؛
- وزارة الداخلية والجماعات الداخلية.

بالتنسيق للوثائق المعتمدة فهي:

- مشروع حول التقرير الوطني للتنمية البشرية 1998 إلى غاية2002؛
- تقرير البنك الدولي حول التنمية البشرية لسنة 2003.

أما المؤشرات المعتمدة في تحديد خريطة الفقر الوطنية أهمها:

- نسبة التعليم؛
- نسبة الأمية؛
- معدل وفيات الرضع؛
- معدل الحصول على مياه الشرب؛
- نسبة تصريف المياه القذرة؛
- نسبة البطالة؛
- نسبة أشغال السكن.

إن الدراسة الوطنية لقياس مستويات المعيشة سنة 1995 قد بينت إرتباطا وثيقا بين مستوى التعليم لأرباب العائلات وفقر العائلات، كما تشير الدراسة إلى أن 70%من الفقراء إنما يعيشون في المناطق الريفية، وأن معدلات الفقر مرتفعة في أوساط أرباب العائلات الذين يشتغلون في الزراعة وليس لديهم موارد أخرى.[2]

وتضم خريطة الفقر العناصر التالية:

2-1-على مستوى الجماعات المحلية :وقد سمحت عملية تحديد البلديات (من 1541 بلدية) حيث مظاهر الفقر واضحة جدا، وتم تصنيفها إلى عدة مجموعات وهي:[3]

- المجموعة الأولى: متكونة من 118 بلدية، تعد أكثر فقرا؛

---

[1] عبد القادر بلعربي، "**أثر البطالة على الفقر في الجزائر –حالة ولاية تلمسان–**"، (مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013)، ص:82.

[2] نصر ضو، "**أسباب ومظاهر الفقر، حالة الجزائر 1990-2014**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017)، ص:76.

[3] الديوان الوطني للإحصاء،"**تقرير حول المستوى المعيشة للأسر 1995-1988**"، ص:102.

- المجموعة الثانية: متكونة من 540 بلدية وتتميز بوضعية متوسطة؛
- أما المجموعة الثالثة: متكونة من 811 بلدية وتتميز بوضعية جيدة نسبيا.

وتأتي مناطق الهضاب العليا بـ 17%من بلدياتها في المقام الأول حيث تتميز بمؤشر كلي للفقر غير ملائم وتعاني أكثر من أية منطقة أخرى من ظاهرة الفقر.

الجدول رقم (02–18): يوضح المؤشر الكلي للفقر

المناطق	الفئة I	%	الفئة II	%	الفئة III	%	المجموع
الشمال الوسط	39	8.8	47	7.10	355	5.80	441
الشمال الغربي	22	0.8	34	3.12	220	7.97	276
الشمال الشرقي	13	3.6	39	9.18	54	8.74	206
الهضاب العليا الوسط	35	7.32	28	2.26	44	1.41	107
الهضاب العليا الغربية	21	4.18	24	1.21	69	5.60	114
الهضاب العليا الشرقية	29	4.12	37	9.15	36	6.70	233
الجنوب الغربي	07	7.13	8	7.15	36	6.70	51
الجنوب الشرقي	11	7.9	27	9.23	75	4.66	113
المجموع	177	11.5	244	15.8	119	72.6	1541

المصدر: خريطة الفقر في الجزائر، **حوصلة**، ص:14.

وتعتبر منطقة الهضاب العليا والشمال وسط أكثر المناطق التي مسها الفقر بشدة (وضعية غير ملائمة)، حيث يوجد في منطقة الهضاب العليا حوالي 80 بلدية و84 بلدية في الشمال وسط، أما التصنيف الداخلي لمنطقة الهضاب العليا حسب مؤشر الفقر الكلي نجد أن 17.6% من البلديات تعاني من وضعية مزرية.[1]

والشكل أدناه يبين لنا كيفية توزيع وضعيات الفقر للمجموعات الثلاثة السابقة الذكر على مختلف مناطق الجزائر (منطقة الشمال الوسط، الشمال الغربي، الشمال الشرقي، الهضاب العليا الوسطى، الهضاب العليا الغربية، الهضاب العليا الشرقية، الجنوب الغربي، الجنوب الشرقي).[2]

[1] عيسى بن ناصر، **"مشكلة الفقر في الجزائر الفقر والتعاون"**، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، العدد:2، تلمسان، الجزائر، مارس2003، ص:201.

[2] يوسف بركان وفطيمة حاجي، مداخلة بعنوان: **"دراسة قياسية وتحليلية لإشكالية الفقر في الجزائر(1990–2012)"**، مقدمة ضمن الملتقي الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، المنعقد يومي 8-9 ديسمبر2014، ص:749.

الشكل رقم (02-01): يوضح توزيع الفقر في الجزائر

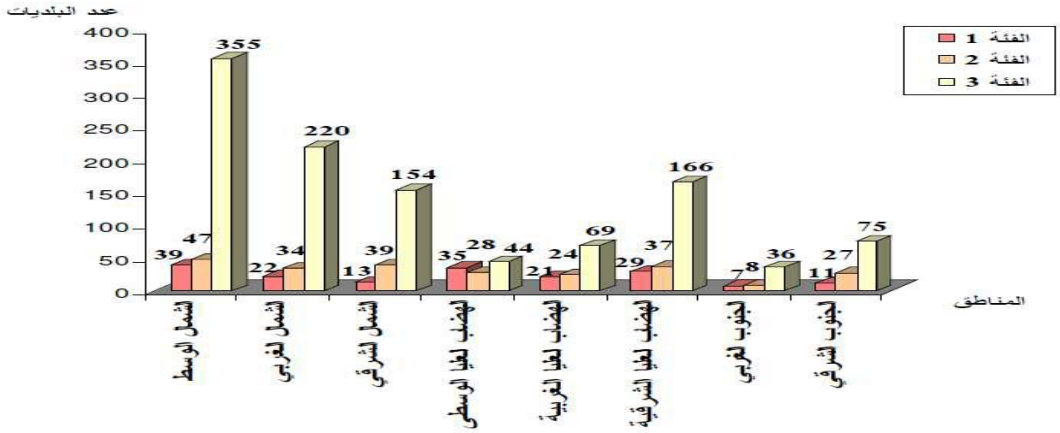

المصدر: من إعداد الطالبات إستنادا على الجدول رقم: (02-18).

يلاحظ أن أكبر نسبة لوضعية الفقر في الجزائر لمختلف المناطق هي 73% من مناطق الجزائر تعاني من وضعية ملائمة، بالنسبة للوضعية المزرية فتمثل نسبة 11%من مجموع مناطق الجزائر والنسبة الباقية 16% عبارة عن وضعية متوسطة، وهذه النسب للفئات الثلاثة للفقر تتوزع بدرجات متفاوتة عبر المناطق السالفة الذكر.[1]

2-2-مؤشرات التربية والتكوين: تلعب التربية والتكوين دورا أساسيا في زيادة إنتاجية العامل الإنساني والإنفتاح على فرص الحياة المختلفة، وفي غياب ذلك، فإن آليات الفقر لا يمكنها إلا أن تعيد نفسها، ورغم أن تكاليف التربية أصبحت مرتفعة نسبيا، لا سيما بالنسبة للفئات الفقيرة أو ذات الدخول الضعيفة، فإن المؤشر (المركب) الخاص بالتربية يبين أن هناك تحسنا في وضعية التعليم على المستوى الوطني ب 78% من بلديات الوطن تعرف مؤشرا ملائما إلى أقل ملاءمة وتتركز 64% من هذه البلديات في مناطق الشمال، غير أن 336 بلدية، وعلى عكس البلديات السابقة، تعرف مؤشرا غير ملائم.

وبصفة عامة، ورغم تدهور مستويات معيشة السكان خلال السنوات الأخيرة، فإن معدلات التمدرس، في الطور الإبتدائي ولدى الفقراء 91% تتقارب وما لدى الأغنياء92%، غير أنه وإبتداء من الطور الثانوي، فإن اللامساوات تصبح واضحة بين الفقراء وغير الفقراء بين الحضر والريف، ففي سنة 1995 مثلا: كان المعدل الكلي للتمدرس في الثانوي 72%، بفارق9 نقاط بين الفقراء 65% وغير الفقراء74%، وقد بلغ هذا المعدل في الريف

[1] مختار عريس وعبد القادر بابا، "**محددات وأساسيات الفقر في الجزائر**"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد:7، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص:300.

64% بالنسبة للمحيط الحضري 82%، ويعكس فروقات واسعة بين الفقراء وغير الفقراء، ويعود السبب في ذلك إلى أن الفقر يؤثر سلبا على مدة التمدرس.[1]

2-3-الصحة: تعتبر الصحة عاملا أساسيا، لا بالنسبة للفرد فقط، وإنما لأي تعريف للفقر، فالصحة ترتبط بجوانب عديدة مثل وفيات الأطفال والأمومة والأمراض المختلفة والتغذية والمياه وقدرة الأفراد على العمل...إلخ، وفي غياب الدراسات المتعددة حول الصحة، تبين أن 56% من البلديات تمتاز بوضعية ملائمة نسبيا منها 79% من (860بلدية) في مناطق الشمال، بينما لا تشتمل مناطق الجنوب إلا على 3% وتتركز البلديات المحرومة (679بلدية) بنسبة 44% في الشمال، أغلبيتها في الهضاب العليا 65%من إجمالي بلديات الهضاب العليا، بينما 85%من بلديات الجنوب تتميز بمؤشر صحة غير ملائم.

2-4-السكن: إن السكن يمثل إحدى أهم المشاكل التي ما أنفكت تعاني منها الجزائر، وأهم المناطق التي تعاني من حدة مشكلة السكن تتمركز في الوسط وفي المناطق الشرقية، وسواء تعلق الأمر بالشمال أو بالهضاب العليا فإن 80% أي (198 بلدية) من تلك الفئة التي تتميز بحدة المشكلة، وأكثر من أية فئة أخرى، تتمركز في هذه المناطق، بينما 25% من بلديات منطقتي الشمال الشرقي والهضاب العليا الوسط، تعرف أضعف مؤشر للسكن، وتستحوذ ولاية المدية لوحدها على (40بلدية) تعاني من مشكلة السكن.[2]

4. قياس الفقر في الجزائر:

إن عودة الاهتمام بقضايا الفقر والحرمان بالجزائر خلال السنوات الأخيرة لاسيما الفترة التي تزامنت مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والإجراءات المرافقة له التي أثرت سلبا على الجوانب الاجتماعية للمواطنين يطرح تساؤل حول مصداقية الأرقام المتداولة لدى مختلف الهيئات الرسمية وغير الرسمية الوطنية والدولية بحيث ضلت عملية قياس الفقر إشكالية مطروحة تتعلق بالأساس بالمنهجية أو المقاربة المستخدمة في القياس من جهة وبالمعطيات المعتمدة في الدراسة وطبيعة مصدرها من جهة أخرى، وقد وضعت الجزائر والبنك العالمي معايير للقياس الفقر في الجزائر.

3-1-البنك العالمي: لقد حدد البنك العالمى في (1999/01/20) عتبات ثلاثة مختلفة للفقر في الجزائر وذلك لسنوات (1988-1995)، عتبة فقر أقصى وتعبر عن مجموع المبالغ الضرورية لتلبية الحاجات الغذائية الدنيا، أي

---

[1] بشير معطيب، **"إشكالية الفقر في الجزائر"**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005)، ص:158.

[2] سليمة بوعوينة، **"ظاهرة الفقر وإنتشارها في الجزائر"**، (رسالة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2003)، ص:26.

ما يعادل 2100 حريرة في اليوم ولكل شخص، والمعادلة لمقدار 10.943 دج سنويا، وبناءا على المعايير التى أعتمدت في الجزائر، فإن ظاهرة الفقر تتخذ أشكالا مختلفة، أي الصفات الثلاثة التالية وهي:[1]

- ✓ الفقر المطلق الأقصي؛
- ✓ الفقر ذو المستوى الأقل؛
- ✓ الفقر ذو المستوى الأعلى (الفقر الهيكلي).

الجدول رقم(02-19): عتبات الفقر خلال الفترة 1988-1995 (بالدينار الواحد سنويا)

عتبات الفقر	1988			1995		
	حضري	ريفي	وطني	حضري	ريفي	وطني
عتبة الفقر الغذائى	2181	2165	2172	10991	10895	10943
عتبة الفقر الأدنى	2771	2809	2791	14706	14946	14827
عتبة الفقر الأقصى	3158	3265	3215	17666	18709	18191

المصدر: تقديرات البنك العالمي على أساس تحقيقات LSMS والديوان الوطني للإحصائيات (1988-1995).

عرفت ظاهرة الفقر في الجزائر نمو مضطرب منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي لسنتي 1988 و1995، ومزال الريف الجزائري يشهد أكبر معدلات الفقر مقارنة بالمدينة، في عتبة الفقر الغذائي وعتبة الفقر الأدنى وعتبة الفقر الأقصى، مع العلم أن عدد سكان المدن يفوق عدد سكان الأرياف بعشرات المرات.

الجدول رقم(02–20): يوضح تقديرات الفقر خلال الفترة 1988–1995 (الوحدة: %)

عتبات الفقر	1988			1995		
المؤشر الرقمي (%)	حضري	ريفي	وطني	حضري	ريفي	وطني
الفقر الأقصى	1.9	5.2	3.6	3.6	7.8	5.7
أكثر فقرا	4.8	11	8.1	8.9	19.3	14.1
فقراء	7.3	16.6	12.2	14.7	30.3	22.6

المصدر: تحقيقات LSMS والديوان الوطني للإحصائيات (1988-1995).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المؤشر في المناطق الريفية أعلى بالنسبة للمدن، أي أن نسبة الفقر الأقصى في الريف تقدر ب 5.2% والوطني ب 3.6% في سنة 1988، وقد زادت هذه النسبة في سنة 1995 لتصل إلى 7.8% في الريف و5.7% وطني، وهذا يدل على أن نسبة الفقر في المدن منخفضة عن الريف بسبب حجم إستفحال الظاهرة في الأرياف الجزائرية، وهذا ينطبق على باقي المؤشرات الأخرى بصفة عامة على الرغم من أن عدد سكان الأرياف أقل نسبة من سكان المدن.

---

[1] محمد للوشي وصبرينة بخاري، مداخلة بعنوان: " **تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقلاع عن الفقر**"، مقدمة ضمن الملتقي الدولي حول تقييم سياسات الإقلاع من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، المنعقد يومي 8-9 ديسمبر2014، ص:193.

2-3-على مستوى الجزائر: على مستوى الجزائر التحقيق الوحيد (المتوفر) الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات حول مستويات المعيشة لسنة 1995 إنما يرتكز أساسا على حدود ثلاثة للفقر، وذلك انطلاقا (ONS) من تحقيقات لسنتي (1988-1998)، حول نفقات الإستهلاك العائلي، وترتكز هذه الحدود، وبإستعمال طريقة تكلفة الحاجات الأساسية، على فرضية الوجبة الغذائية الدنيا والمقدرة ب 2100 حرية للشخص البالغ يوميا، والتي تشكل أدنى مستوى ممكن (حد الفقر الغذائي)، إضافة إلى بعض النفقات الأخرى لتلبية الحاجات الأخرى غير الغذائية[1]، وعلى هذا النحو تم تحديد حدود أنواع الفقر وهي:

3-2-1-الحد الأقصى للفقر أو حد الفقر الغذائي: هي عبارة عن خط فقر مطلق ومدقع، بحيث يحسب على أساس مستوى الإنفاق الإستهلاكي الضروري لتلبية الحاجات الغذائية الأساسية الدنيا، وهو ما يقابل بالتقدير الجزائري بحوالي 2100 حريرة للفرد في اليوم، كما قدرت التكلفة المالية لسلة المواد الغذائية التي تمكن من الحصول على هذه الحريرات ب 2172 دج للفرد/سنة، عام 1988، أما في سنة 1995 فقد إرتفعت هذه القيمة إلى 10.943دج للفرد/السنة.[2]

ويتضح جليا، وبمقارنة هذين الرقمين فقط، أن عدد الأشخاص الذين هم في حالة فقر قصوى قد تضاعف أي بزيادة 87.71 دج ما بين (1995- 1988) ناهيك عن أن سنة 1995 هي بداية تطبيق سياسات التعديل الهيكلي*، وهذا معناه أن العدد الحقيقي للفقراء أعلى بكثير.

3-2-2-الحد الفقر الأدنى: ويتم الحصول على هذا النوع من الحد وذلك بزيادة في حد الفقر الغذائي، والذي يتطابق والنفقات الأخرى غير الغذائية " لأولئك الذين لهم إمكانية لتلبية حاجاتهم ا لغذائية فقط "، ويترتب على ذلك أن الأشخاص الذين يتميزون بمستوى إستهلاك أقل من هذا الحد يعتبرون" أكثر فقرا "، وقد قدرت هذه القيمة ب 2.791 د.ج للشخص الواحد سنويا في سنة 1988، ثم قيمة 14.827 د.ج في سنة1995، وعلى ضوء هذا تبين أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت هذ ا الحد (الخط)يقدر ب 3.986.200 شخص في سنة 1995، أي بنسبة14 %من إجمالي السكان.[3]

---

[1] حمايزية لامية، "**البطالة سبب أو نتيجة للفقر**"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 4، العدد:2، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر2017، ص:302.

[2] Commissariat à la planification et la prospective," **la pauvreté en 2000 en Algérie**", septembre2014, p : 08.

* وهو التعديل في الإتجاه المرغوب، وفي عرف المؤسسات المالية الدولية هو عمل يتوجب القيام به إزاء مايسمى بالصدمات الخارجية، ويعود أصلها إلى أوائل الثمانينات بعد الأزمة المعروفة بأزمة الديون الخارجية التي حدثت في المكسيك بسبب عجزها عن الوفاء بدفع ديونها.

[3] مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، 1998.

3-3-3-حد الفقر الأعلى**: إن ما يميز هذا الحد هو أنه يتضمن مستوى نفقات جد مرتفع للمواد الغذائية، مقارنة بسابقيه، إلا أن مستوى النفقات الغذائية بقي مماثلا لحد الفقر الغذائي، ويعكس هذا الحد، والمقدر بقيمة 3.215 دج للشخص الواحد في 1988 و18.191دج في1995، عدد الأشخاص الذين يمسهم الفقر، أي 2.850.000 في 1988، وهو ما يعادل 12% من إجمالي السكان و6.360.000شخص في سنة1995، أي ما يعادل 22.6%.[1]

غير أن الدراسة التي أعدتها وزارة العمل والحماية الإجتماعية حول الشبكة الإجتماعية قد قدرت حد الفقر بقيمة 975 دج للشخص الواحد يوميا، منها 234 دج للنفقات غير الغذائية، مع الإشارة إلى أن هذا الحد قد بني على أساس حصة غذائية دنيا "ضرورية لحياة إجتماعية عادية في الجزائر"، وتم تحديد قيمة الموارد الضرورية بما يعادل 11.700 دج للشخص الواحد سنويا، منها 8.812دج للنفقة الغذائية والباقي أي 2.808 دج، للنفقات الأخرى.[2]

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية كأداة للحد ومحاربة الفقر في الجزائر

قصد مكافحة الفقر وضعت الجزائر إستراتيجيات وسياسات متعددة الجوانب لمواجهة الظاهرة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، وفي مايلي نقوم بإستعراض وتحليل شامل لمحاور الإستراتيجية المعتمدة لمكافحة الفقر مع الإشارة لإستراتيجية التنمية للألفية الثالثة وأثرها على الفقر.

1. الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (2001–2005)

لقد سمحت الدراسة التي أعدت بمناسبة إنعقاد الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في أكتوبر 2000 بتحديد المحاور الإستراتيجية لإطار خاص بمكافحة الفقر والإقصاء طوال الفترة2001/2005، حيث تقوم هذه المحاور على خمسة برامج وطنية تنصب على الحاجات الأساسية للفئات المحرومة من السكان والمتصلة بالقرض المصغر والفلاحة والسكن والتكوين المهني والصحة.

** هذه العتبة إعتمدت على طريقة تكلفة الإحتياجات الأساسية، والتي أخذت فرضية أن الطاقة الغذائية الدنيا التي يحتاجها فرد واحد في يوم واحد تقدر ب 1222 حريرة غذائية، وهذا ما يشكل الحد الأدنى لخط الفقر الغذائي، عند إضافتنا النفقات الضرورية لإشباع الحاجات الأساسية غير الغذائية نتحصل على خط" الحد الأعلى".

[1] المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، "**تقرير حول المستوي المعيشي وقياس الفقر، (2SMS,2005)**".

[2] سمير شيبان، **"محاولة إقتراح نموذج قياسي لإشكالية الفقر الحضري والريفي لولاية سطيف (1990–2010)**"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2011-2012)، ص:317.

1-1-أهداف ومحاور الإستراتيجية: إن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر تقوم على تحديد حدود الفقر ومفهومه بالجزائر من خلال تصورها الشامل تهدف إلى إرساء أسس تنمية إقتصادية مستديمة وتآزر إجتماعي من شأنها القضاء على أسباب إفقار السكان مع حلول سنة2005، من خلال تسطير مجموعة من التدبير المؤسساتية والهيكلية التي تعمل على:[1]

- لا مركزية سلطة القرارات الإدارية من أجل مشاركة حقيقية للمواطنين؛
- تعبئة الطاقات الإجتماعية وتأطيرها وتحقيق مبدأ توازن الفرص وتساويها بين الأفراد؛
- المساعدة على الإندماج الإجتماعي والمهني بترقية روح المبادرة؛
- ترقية طرق وآليات المشاركة؛
- تعزيز دور الجماعات المحلية والعمل على ترقية سياسة شاملة للتنمية الإقتصادية ترمي على التخفيف من حدة الفقر.

لقد إتسمت المحاور 14 للإستراتيجية الوطنية بتعدد القطاعات والمستويات وكذا التدابير، وتمثلت هذه المحاور أو الإستراتيجيات الفرعية في:[2]

- ✓ **الإستراتيجية الأولى:** ترقية النمو بمشاركة الفئات الفقيرة من خلال هذه الإستراتيجية يتم إعداد وتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية الكلية الرامية إلى تحقيق نمو واستقرار اقتصادي كلي مع مراعاة المشاركة الكاملة للفئات الفقيرة، وإتخاذ إجراءات لحمايتها؛
- ✓ **الإستراتيجية الثانية:** الإصلاحات الخاصة بالقطاع المالي وإتاحة القروض للفئات الفقيرة يرتكز تنفيذ هذه الإستراتيجية على ضرورة الإسراع في الإصلاحات وعصرنة النظام المالي الجزائري حتى يتكيف مع المتطلبات الجديدة للإقتصاد الوطني والعالمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة إستفادة الفئات المحرومة من الخدمات المالية خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الناجعة، وفي هذا الإطار يتم إنشاء مؤسسة للقروض المصغرة المخصصة للفقراء؛
- ✓ **الإستراتيجية الثالثة:** تطوير القطاع الخاص ومشاركة الفئات الفقيرة في هذا الإطار يجب أن تشكل الخوصصة عاملا لتنمية القطاع الخاص الذي من شأنه إدماج الفقراء في الحياة المهنية والعمل على رفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمكنيها من مواجهة المنافسة الأجنبية؛

---

1 Ministère charge de la solidarité Nationale**, "communication du Ministère charge de la solidarité Nationale : stratégie de lutte de pauvreté et excusion"**, Alger, janvier2001, p : 07.

[2] وزارة المكلفة بالتضامن الوطني، **"الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء"**، الجزائر، 2000، ص ص:63، 87.

- ✓ **الإستراتيجية الرابعة:** تطوير الفلاحة قصد التخفيف من حدة الفقر والإقصاء إن هذه الإستراتيجية تهدف إلى إعطاء أولوية حقيقية للقطاع الفلاحي في إطار الإستراتيجية الشاملة للتنمية الوطنية والزيادة في تخصيص الموارد للفلاحة بفضل إعادة تخصيص الموارد فيما بين القطاعات وترشيد النفقات العمومية في ميدان الفلاحة ووضع إطار تحفيزي يرمي إلى تشجيع الإستثمار في الفلاحة وإتخاذ تدابير محددة لصالح الفئات المحرومة؛
- ✓ **الإستراتيجية الخامسة:** التنمية الريفية عن طريق المشاركة تهدف هذه الإستراتيجية إلى تشجيع العمل الريفي ورفع إنتاجية الفئات الفقيرة، من خلال تحسين إستفادتهم من الموارد ومنحهم الوسائل والإمكانيات اللازمة، وكذا تعزيز دور المنشآت القاعدية والمؤسسات وتحسين الخدمات المقدمة؛
- ✓ **الإستراتيجية السادسة:** التنمية البشرية (ترقية الأفراد) حيث يتم بناء رأس المال البشري من خلال إتخاذ مجموعة من التدابير تهدف على تحسين المستوى التعليمي والصحي والمهني للأفراد خاصة الفقراء منهم، من جملة هذه التدابير:[1]
  - تشجيع القطاع الإقتصادي ولاسيما القطاع الخاص على المشاركة في التنمية الإجتماعية؛
  - الإستعمال العقلاني والعادل للموارد العمومية؛
  - التخفيف من حدة العنف في المجتمع؛
  - تحسين الإدماج الإجتماعي والإقتصادي للمعوقين.
- ✓ **الإستراتيجية السابعة:** الجنس وتهدف هذه الإستراتيجية إلى القضاء على التفاوت والتمييز في القدرة البشرية بين الجنسين وجعل كل منهم يستفيد من الخدمات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بشكل متوازن وملائم؛
- ✓ **الإستراتيجية الثامنة** :تطوير سوق العمل ويكون ذلك بإتخاذ الإجراءات التالية:[2]
  - تشجيع الإستثمارات في القطاعات ذات الكثافة العالية لليد العاملة قصد تخفيض عدد البطالين لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - تحسين سير سوق العمل والقضاء على أسباب الخلل فيه؛
  - إنشاء وتعزيز مصالح تكوين الكفاءات وإعادة تأهيل الفقراء قصد إيجاد التلاؤم بين التأهيل التكنولوجي وترقية الشغل.

1Première conférence nationale sur la lutte contre la pauvreté et l'exclusion," **collectif, thèse promansuscripto"**, 2000, p : 12.

[2] الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني، مرجع سابق، ص:97.

- ✓ **الإستراتيجية التاسعة:** تطوير السكن الإجتماعي لصالح الفئات الفقيرة وتنويعه ويتم ذلك بتحسين نوعية السكن في المناطق الريفية أين يتواجد الفقراء أكثر، تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في البناء، تخفيف إجراءات القرض الرهني، توفير وتوزيع جيد للوسائل المخصصة للسكن.
- ✓ **الإستراتيجية العاشرة:** إستمرارية الأنشطة والمشاريع التنموية تتمثل هذه الإستراتيجية في ضرورة المتابعة المالية والإقتصادية والبيئية لجميع المشاريع التنموية والأنشطة الإجتماعية والإقتصادية لضمان نجاعتها.
- ✓ **الإستراتيجية الحادية عشر:** برنامج المساعدة الإجتماعية وشبكات الحماية لفائدة الفئات المحرومة، من خلال تعديل القانون الأساسي للحماية والتدخل الإجتماعي وكذا إنشاء صندوق للتنمية الإجتماعية يتكفل بتنسيق وتمويل البرامج الخاصة بمحاربة الفقر مع ضرورة متابعة وتقييم إنعكاسات هذه البرامج على الفئات الفقيرة.
- ✓ **الإستراتيجية الثانية عشر:** توفير محيط مؤسساتي وإطار قانوني وتنظيمي من خلال إعتماد تدابير وآليات في جميع المستويات تضمن تحسين إستفادة الفئات الفقيرة من البرامج الخاصة بمكافحة الفقر.
- ✓ **الإستراتيجية الثالثة عشر:** تشجيع التنمية الإجتماعية عن طريق المشاركة من خلال دعم إنشاء مؤسسات تحظى الفئات الفقيرة فيها بتمثيل كامل وتشجيع ومساعدة المؤسسات والمنظمات المحلية للفئات الريفية الفقيرة قصد تمكينها من التفاوض والتشاور.
- ✓ **الإستراتيجية الرابعة عشر:** جهاز متابعة الفقر ومستوى المعيشة من خلال: [1]

- إنشاء مركز وطني لتقييم ظاهرة الفقر والإقصاء ومستوى المعيشة والتنمية البشرية؛
- ضرورة تحسين بنك المعطيات الإحصائية وإعداد تقرير سنوي عن حالة الفقر والإقصاء في الجزائر.

إن تنفيذ هذه الإستراتيجيات 14 السابقة يقتضي كل الجهود، ويجب أن تتوفر لكل فرد مكانة في الإقتصاد الجديد من خلال الإندماج الإجتماعي، ولا يمكن تحقيق الإندماج الإقتصادي دون تحقيق الإندماج الإجتماعي وينبغي مراقبة قواعد السوق بصرامة وتقييمها قصد التأكد من تكافؤ الفرص بين الجزائريين.

1-2-البرامج الوطنية للتنمية المشتركة: يعتمد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر على تطبيق خمسة برامج وطنية للحد من الفقر في الجزائر، وخمسة برامج نموذجية متكاملة للتنمية المشتركة، نحاول التعرض لها فيما يلي:

---

[1] كريمة بوساق، **"سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية حالة الجزائر"**، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004)، ص:130.

1-2-1-البرنامج الوطني لتنويع الإنتاجية الفلاحية ورفعها: يندرج هذا البرنامج في إطار الإستراتيجية الوطنية الحكومية لتنمية قطاع الفلاحة، وهو يهدف إلى التشجيع على تكثيف الإنتاج الفلاحي وإنتاج قطاع الصيد البحري وكذا الحد من ظاهرة الفقر في المناطق الريفية من خلال توجيهه (البرنامج) إلى سكان الأرياف الأكثر حرمانا كصغار الفلاحين وصغار المربين والنساء وشباب الأرياف العاطلين عن العمل. [1]

إن إستراتيجية الحكومة إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المتضمنة في المنشور رقم 00332 المؤرخ في 18 يوليو 2000 تحدد بوضوح برامج التدخل، ولقد تم إدراج عناصر من هذه الإستراتيجية ضمن إستراتيجية ومخطط العمل الوطنيين للتقليص من حدة الفقر، ومن اجل تحقيق أهداف البرنامج الوطني لتنويع ورفع الإنتاجية الفلاحية ينبغي: [2]

- ✓ دعم البرامج الحالية لحماية الموارد الطبيعية في المناطق الجبلية والواحات من خلال دعم برامج مكافحة التصحر وحماية المناطق الرعوية ورد الإعتبار للواحات؛
- ✓ مشاريع ريفية صغيرة ومتوسطة الحجم خاصة بالمناطق المحرومة؛
- ✓ تكثيف إنتاج الحبوب في السهول بإستخدام التكنولوجيا الفلاحية العصرية مع تنمية غرس الأشجار الغابية المقاومة في جميع المناطق الجبلية؛
- ✓ تكوين قدرات المنشآت الأساسية التي تسمح بتنمية الزراعات المحمية؛
- ✓ تكثيف الزراعات الصناعية (الطماطم، القطن، الشمندر السكري...إلخ) بالمناطق المحرومة مع إقامة هياكل التحويل؛
- ✓ مضاعفة إنتاج الحليب-بإعتباره مادة أساسية-من خلال تكثيف زراعة الأعلاف؛
- ✓ تحسين أداء قطاع الصيد البحري من خلال إيلاء أهمية للتكوين النوعي وتقديم القروض .

وفي إطار دعم الفئات المحرومة التي يستهدفها برنامج مكافحة الفقر، فإنه نشير إلى أنه تم[3]:

- فتح خط قرض مؤخرا لدى الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية لشراء وحدات جديدة وإعادة تجهيز الوحدات الموجودة لصالح حوالي 1100 صياد صغير، عدد كبير منهم كان عاطل عن العمل؛

---

1 Alliance internationale contre la faim," journée mondiale de l'alimentation, ministère de l'agriculture et du développement rurale",16 octobre2003, p : 11.

[2] وزراة الفلاحة، **"المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "**، الجزائر، 2000.

[3] عبد الرزاق عزيز، "**محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2011-2015"**، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد بنكي، 2005)، ص:45.

- إعتماد تقنيات جديدة للقروض المصغرة والتكوين الموجه لهذه الفئة؛
- إدماج الشباب البطال في الحياة العملية .

ونشير إلى أنه من المحتمل توفير 585000 منصب عمل طوال الفترة 2001-2005، بعيدا عن مناصب العمل التي من المقرر أن يوفرها كل من برنامج إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز (حوالي 500000 منصب عمل)، وكذا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 200000 (منصب عمل) .

في الأخير نشير إلى أن الإستثمار الحكومي ينبغي أن يتماشى مع ترقية الإستثمار الخاص في الفلاحة، كما يجب تطوير المنظمات غير الحكومية مثل الجمعيات والتعاونيات.

1-2-2-البرنامج الوطني لتكوين الشباب البطال: يعتبر التكوين المهني قطاع إستراتيجي لما يلعبه في تحقيق إنعاش إقتصادي، من أجل ذلك تم وضع برنامج للتكوين المهني يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل الأفراد العاطلين عن العمل، وإدماجهم في الحياة العملية وإخراجهم من دائرة الفقر، وهو موجه لفئة الشباب الذين يتراوح سنهم بين 16 و30 سنة وإلى:[1]

- التلاميذ الذي غادروا مقاعد الدراسة في سن مبكرة وليس لهم المستوى المطلوب للإلتحاق بالتكوين؛
- الشباب الذي ليس لهم أي تأهيل؛
- المرفوضون من المنظومة المدرسية.

ويقدر عدد الذين يجب تكوينهم حتى 2005 بـ 2400000 شاب، تتكفل منظومة التكوين المهني على مدى الفترة الممتدة لسنة 2005 بـ 1650000، في حين يبقى 750000 شاب يتكفل بهم هذا البرنامج على مدى نفس الفترة، يشمل التكوين المهني في هذا البرنامج كل القطاعات وهو يتم من خلال طرقتين :التكوين بواسطة التمهين والتكوين في المركز، ولكن يتم تفضيل طريقة التكوين بواسطة التمهين بإعتبارها تمتاز بتكاليف المنخفضة، كما يتلاءم أكثر مع الشغل، بالإضافة إلى إمكانيات أكثر في إدماج المتمهنين.

الجدول رقم(02-21): يوضح الكلفة الإجمالية للبرنامج الوطني للتكوين المهني (مليار دينار جزائري)

طريقة التكوين	المبالغ
التكوين في المركز	33403
التكوين عن طريق التمهين	16875
المجموع العام	50278

المصدر: وزراة التضامن الوطني،"**الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء**"، الجزائر 2000، ص:23.

[1] وزراة المكلفة بالتضامن الوطني، 2000، مرجع سابق، ص ص:16، 23.

إن نجاح البرنامج الوطني للتكوين المهني مرتبط بمدى التنسيق الأمثل والترشيد الأكبر في إستعمال الآليات الموجودة والملائمة بين التشغيل والتكوين.[1]

1-2-3-البرنامج الوطني للسكن: في إطار أزمة السكن التي تعرفها الجزائر –قدر العجز في هذا المجال في عام 2000ب 958000 بمعدل ستة أفراد في المسكن الواحد، وعجز بـ 1139000 بمعدل خمس أفراد في المسكن الواحد–تم وضع إستراتيجية لتطوير السكن، وتم تخصيص برنامج وطني للفئات الإجتماعية الأكثر حرمانا خاصة المتواجدة في المناطق الريفية والشبه الريفية، مع ضرورة تكييف هذا البرنامج مع الخصوصيات المحلية سواء فيما يخص الجانب العمراني أو المواد المستعملة في البناء، ويتطلب تحقيق ذلك مجموعة من الإجراءات والتدابير:[2]

- الإسراع في الإصلاحات فيما يخص سياسة السكن؛
- التخفيف من حدة أزمة السكن وتحسين نوعية المساكن خاصة في المناطق الريفية؛
- وضع ترتيبات من شأنها تطوير السوق الإيجارية للقطاع الخاص بغرض السكن؛
- تطوير وتنشيط وتنويع القروض الموجهة للبناء ولتحسين السكن بالنسبة للفقراء؛
- تنويع مصادر تمويل المساكن لفائدة القطاع الخاص بواسطة المنظومة المصرفية؛
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة خاصة للبناء وإنتاج مواد البناء للسكن الريفي وأخرى لتحسين وترميم وصيانة الحظيرة السكنية.

يقترح البرنامج الوطني للسكن إنجاز 520000 مسكن على مدى الفترة 2001–2005، وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج ب 299.52مليارد ج بمعدل تكلفة 576000 دج للمسكن الواحد تتوزع على ثلاث عناصر:

- مساهمة الدولة وهي مقدرة بثلث كلفة البناء؛
- القرض بصيغة متنوعة والملائمة وهو مقدر بثلث كلفة البناء؛
- مساهمة المستفيد، وتحدد بناءا على وسائله الخاصة–قطعة الأرض، جهد عضلي–في حالة عجزه المالي، وفي حالة عدم توفره على أي وسيلة تتكفل البلدية، الولاية، قطاع السكن، أو الصناديق الخاصة بتوفير نصيبه.

إن هذا البرنامج، إلى جانب مساهمته في تخفيف حدة أزمة السكن يساعد على خلق نشاطات معتبرة ويوفر مناصب شغل متنوعة دائمة وأخرى مؤقتة، تتراوح بين 572000 في حالة توفير منصب شغل واحد لكل مسكن و1029000منصب عمل في حالة توفير 1.80 منصب عمل عن كل مسكن.

---

1 Rencontre Nationale évaluative des directions **de l'action sociale et des directeurs de l'emploi des jeunes**, 19-20 Mars2003, p : 07.

[2] وزراة المكلفة بالتضامن الوطني، 2000، مرجع سابق، ص:25.

1-2-4-البرنامج الوطني للقروض المصغرة المخصصة للفقراء: في ظل عدم قدرة الفئات الفقيرة الإستفادة من القروض التي تقدمها الأجهزة الموجودة، فإن إنشاء هيئة مالية متخصصة في منح قروض مصغرة لهذه الفئات يساهم في تحسين ظروف معيشتها ويقترح البرنامج في جدول أعماله مايلي:[1]

- تشجيع بروز مناخ ملائم لإنشاء المؤسسات المصغرة؛
- تعزيز قدرات المؤسسات المصغرة في مجال التسيير.

ويساهم برنامج القروض المصغرة للفقراء في:

- توفير مناصب شغل تتراوح بين 2630000 و3060000 منصب عمل؛
- تعزيز قدرات المشاريع المصغرة؛
- تطوير وترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة .

لتحقيق أهداف برنامج القروض المصغرة للفقراء يجب إحترام مجموعة من المبادئ وهي:

- عدم معادلة أسعار الفائدة مع أسعار الفائدة المطبقة في السوق؛
- إعطاء الأولوية للزبائن الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة والشباب العاطلين عن العمل والنساء ربات الأسر وسكان الأرياف بوجه عام؛
- القطاعات ذات الأولوية التي يشملها البرنامج هي القطاع الإنتاجي والخدمات والتجارة، لاسيما في الفلاحة والصناعة الغذائية والصيد البحري، كما يشمل البرنامج قطاع السكن من خلال تمويل مشاريع الترميم والمباني الجديدة؛
- تشجيع الإدخار كشرط لا بد منه للحصول على القروض؛
- تشجيع القروض المسددة على المدى القصير؛
- تدعيم القدرات التسييرية للوسطاء الماليين لدى الصندوق.

في الأخير نشير إلى أن الكلفة الإجمالية لبرنامج القروض المصغرة بأكمله يقارب خمسة مليار دولار خلال الفترة 2001-2005، وفي إطار تمويل النشاطات من خلال البرنامج تم إعتماد الكيفيات الآتية:

- فترة ثلاث سنوات لتسديد القروض المقدمة لنشاطات الإنتاج والتجارة؛
- فترة خمس سنوات لتسديد قروض النشاطات السكنية.

---

[1] ناصر مغني، مداخلة بعنوان: "**القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**"، مقدمة ضمن الملتقي الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، المنعقد يومي 15-16 نوفمبر2011، ص:92.

1-2-5-البرنامج الوطني للصحة: من أجل تحقيق هدف البرنامج الوطني للصحة والمتمثل في تحسين صحة الفئات الفقيرة ينبغي إتخاذ جملة من التدابير يمكن إجمالها في:[1]

- ✓ تدعيم البرامج الوطنية للوقاية، لاسيما فيما يخص صحة الأم والطفل والمسنين بإعتبارهم أكثر الفئات عرضة للأخطار، ويتم ذلك من خلال:
  - إنشاء فرق متنقلة للتدخل وضمان الوسائل لها؛
  - تطوير الخلايا الجوارية الطبية الإجتماعية والتربوية؛
  - تجديد معارف المستخدمين؛
  - تعزيز برماج اللقاحات والأدوية الأساسية (المضادة لداء السل، والفيتامينات...)؛
  - تعزيز برنامج كل من الصحة المدرسية وكذا التغذية خاصة في المطاعم المدرسية.
- ✓ تعزيز نشاطات النظافة من خلال تنشيط فرق التدخل التي يتم تكوينها لهذا الغرض (مراقبة المياه وصرف المياه المستعملة، مراقبة الحيوانات...إلخ).

في الأخير نشير إلى أن تحسين صحة الفئات الفقيرة تتوقف على الأعمال ذات الطابع المشترك بين القطاعات أكثر مما تتوقف على الخدمات الطبية.

2. دور السياسة الإجتماعية في مكافحة الفقر:

السياسة الإجتماعية هي الإسم الذي يطلق على النشاط المخطط للدولة والمؤسسات التي تعمل بإسمها، الذي يهدف إلى تأمين الظروف المثلى لتقدم الفرد، وخصوصا مستوى متصاعد للمعيشة وتحولاته البنائية المفيدة، كل ذلك مع العلاقات المناسبة بينها وظروف العمل والراحة، وقد برز هذا في مجموعة التشريعات المختلفة التي صدرت إتجاه فئات المجتمع المختلفة، وكانت تهدف في وجودها إلى تنمية وتحقيق الحماية من كل أنواع الحرمان[2]، وتميزت بمراحل مختلفة هي:

2-1-مرحلة ما بعد الإستقلال (1962-1980): حيث واجهت الجزائر نتائج وإنعكاسات حرب التحرير التي تركت أثار كبيرة على جميع المستويات خاصة من الناحية السكانية، منها عودة اللاجئين من تونس والمغرب، عودة

[1] وزراة مكلفة بالتضامن الوطني، 2000، مرجع سابق، ص:27.

[2] محمود خليفة، "**السياسة الإجتماعية والتخطيط في العالم الثالث**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994، ص:60.

300ألف ساكن من الجبال ووجود 3 مليون ساكن في المحتشدات والتجمعات الإستعمارية، وما يمكن تسجيله أن إهتمام الدولة في هاته المرحلة كان منصبا على الفئات الأكثر تضررا فيما يلي:[1]

- وضع مؤسسات لليتامى الشهداء؛
- تقديم مساعدات لأرامل الشهداء؛
- تقديم مساعدات طبية لمعطوبي الحرب؛
- إستفادة نسبة كبيرة من السكان من مساعدات غذائية، أدوية، علاج...إلخ.

لقد أدت السياسة الإقتصادية التي إنتهجتها الجزائر غداة الإستقلال، إلى نتائج إيجابية والتي كانت عبر مخططات تنموية مختلفة تهدف بالدرجة الأولى إلى توسيع السياسة الإجتماعية إلى:[2]

- مجانية التعليم؛
- تعميم التعليم والتكوين؛
- إنشاء مؤسسات للتكفل بالمعوقين والفئات الإجتماعية المحرومة عبر كافة الولايات؛
- حماية الأسرة والطفولة بإنشاء مراكز تباعد وتنظيم الولادات وحماية الأمومة سنة1973.

كما تميزت هذه المرحلة بصدور الميثاق الوطني الذي كان يهدف إلى وضع سياسة إجتماعية وتنموية، ترتكز على تقديم المساعدة لكل المواطنين، وحق كل المواطنين في التعليم والتكوين والشغل والسكن، إضافة إلى قانون الصحة العمومية الصادر سنة 1976 الذي نص على مجانية العلاج لجميع فئات المجتمع، والإهتمام بالأشخاص المعوقين عن طريق بناء المراكز المختصصة، والمؤسسات المختلفة للتكفل بهذه الفئات.

2-2-مرحلة الضمان الإجتماعي (1980-1990): تميزت هذه المرحلة بصدور عدة تشريعات ومراسيم حضي بها المشرع الجزائري فئات واسعة من المجتمع، صدرت كلها بتاريخ 12 جويلية1983، وتمثلت فيما يلي:[3]

- القانون رقم 11/83 المتعلق بالتأمينات الإجتماعية؛
- القانون رقم 12/83 المتعلق بالأمراض المهنية وحوادث العمل؛
- القانون رقم 13/83 المتعلق بالتقاعد؛
- القانون رقم14/83 المتعلق بإلتزمات المشتركين؛

---

[1] موسى بخشاشة، **"الشبكة الإجتماعية وإشكالية الحماية الإجتماعية –دراسة نظرية وميدانية بمديرية النشاط الإجتماعي لولاية قالمة"**، (مذكرة لنيل شهادة دولة في مربي متخصص فرع: وساطة إجتماعية، المركز الوطني لتكوين المستخدمين المتخصصين بمؤسسات المعوقين، قسنطينة، 1998)، ص:09.

[2] نفس المرجع ونفس الصفحة.

[3] نصر ضو، مرجع سابق، ص:94.

- القانون رقم15/83 المتعلق بإلتزمات في ميدان الضمان الإجتماعي؛
- قانون الحماية وطب العمل الصادر سنة 1988.

كما تميزت هذه المرحلة بما يسمى (بالعشرية الإجتماعية) وإعادة إدماج المعوقين من المهجر، وتحول كتابة الدولة للشؤون الإجتماعية إلى وزارة سنة1984، وذلك من أجل تكفل أحسن بالحاجيات الأساسية للمواطن.

كما شهدت هاته المرحلة أيضا توسع كبير لمراكز التكفل والإدماج لمختلف الفئات (كالمعوقين، عجزة...إلخ)، حيث تكفلت هاته المؤسسات بحوالي 16000 شخص ضمن شبكة من المؤسسات.

وإضافة إلى ما سبق تم إنشاء الديوان الوطني للأعضاء الإصطناعية للمعوقينONAAPH سنة 1988، والذي يعتبر ركيزة أساسية لمساعدة المعوقين في الإدماج الإجتماعي، عن طريق توفير أجهزة ووسائل العمل.

2-3-مرحلة الحماية الإجتماعية (1990-2014): قبل التسعينات إعتمدت الدولة في مكافحة الفقر، على السياسة الشاملة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بالتركيز على دعم السلع الغذائية الضرورية، ومنذ سنة 1990 تخلت الدولة عن تلك السياسة وعوضتها بمساعدة مباشرة للفئات المحرومة، ومن بين العوامل التي كانت وراء السياسة المتبعة ما يلي:[1]

- ✓ محدودية السياسة الإجتماعية القديمة؛
- ✓ إنخفاض المستوى المعيشي ورفع الدعم عن المواد الأولية وتخلي الدولة عن التكفل بالكثير من المشاكل الإجتماعية؛
- ✓ إنتشار البطالة وضعف جهاز التشغيل.

تهدف برامج الحماية الإجتماعية المتبعة من طرف الجزائر منذ 1990 إلى خدمة حاجات البناء الإجتماعي، كما تخدم الفرد وحاجاته الإستهلاكية، ولا تنشأ هذه الرعاية إلا عندما تفشل الأسرة أو سوق العمل في إشباع حاجات الفرد أي عندما يفشل البناء الطبيعي فيؤدي إلى نشأة مؤسسات تتكفل بهاته الحماية، ومجالات الحماية الإجتماعية متعددة فقد تكون:[2]

- حماية إجتماعية متصلة بالصحة، كبرامج رعاية الطفولة والأمومة...إلخ؛
- حماية إجتماعية متصلة بالتعليم، كمجانية التعليم، دور الحضانة...إلخ؛
- حماية إجتماعية متصلة بالعمل، كبرامج التوجيه المهني، والتشريعات الأجور...إلخ؛

---

[1] حسن محمود، "**مقدمة الخدمات الإجتماعية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996، ص:28.

[2] نفس المرجع ونفس الصفحة.

- حماية إجتماعية متصلة بالضمان الإجتماعي، وكفالة الدخل في حالة إنقطاعه عن طريق برامج التأمينات الإجتماعية، والتأمين الصحي والمساعدات العامة والعلاوات الإجتماعية وتدعيم السلع الضرورية؛
- حماية إجتماعية متصلة بالسكان، وهي خدمات تهدف إلى توفير السكن اللائق لفئات محددة أو متوسطة الدخل، وتقديم القروض الميسرة للبناء وإعفاء مواد البناء من الضرائب وإقامة المنتزهات والحدائق والمكتبات العامة والأسواق والمرافق المختلفة.

وعليه يمكن القول إن الحماية الإجتماعية هي عمل الحكومة والمنظمات الذي يهدف إلى غاية إجتماعية تستهدف الفرد داخل الجماعة بغرض حفظ قيمته وكرامته كإنسان وعضو داخل الجماعة، والهدف من وراء ذلك هو تحقيق الرعاية الكاملة للمجتمع وبشكل أكبر وأهم للفئات ذات الوضع الإقتصادي السيئ، للرقي بها إلى المستوى المعيشي الواجب تحقيقه، وللوصول إلى هذا الهدف فإن للسياسة الإجتماعية مجموعة من الأسس التي تقوم عليها نذكر منها:[1]

- تركيز الجهود حيث تعيش الأغلبية العظمى من الشعب دون إهمال التجمعات الصغرى كالقرى والأرياف؛
- الإعتماد على التمويل الحكومي دون إهمال الجهود الأهلية؛
- التخطيط العلمي والفني للحماية الإجتماعية، بعيدا عن الإرتجال والمحاولة والخطأ؛
- تكامل وتنسيق الخدمات التي تقدمها الحماية الإجتماعية، لتسير وفق خطط مرسومة ومتكاملة في كافة نواحي الخدمات والجهود الإجتماعية بغرض الإستفادة المثلى من هذه الخدمات.

وهكذا تقدمت الدولة لتتحمل مسؤوليتها وتطور وظيفتها وجعلت من أهدافها كفالة الأمن الإجتماعي للفئات الفقيرة وتحرير الفرد من الحاجة التي نشأت عن عدم تكافؤ الفرص وعدم المساواة الإجتماعية، وتتمحور إستراتيجية مكافحة الفقر وتوفير الحماية الإجتماعية في:

2-3-1-الشبكة الإجتماعية: تم تأسيس هذه الشبكة في إطار جهاز دعم الدولة لفئات الإجتماعية المحرومة، حيث تأسست سنة 1994 لصالح الأشخاص عديمي الدخل، وهذا الإجراء كان لتعويض إلغاء الدعم الذي كان موجها سابقا للسلع الغذائية الأساسية، شمل برنامج الشبكة الإجتماعية سنة 1992 أربعة أصناف من التعويضات، هذه التعويضات كانت كالآتي:[2]

✓ تعويض الأجر الواحد الممنوح لكل أجير ذي دخل يساوي أو يقل عن 7000 دج، على أن يكون الزوج عديم الدخل؛

---

[1] عبد المنعم نور، "**الرعاية الإجتماعية الطبية والتأهيل**"، دار النهضة للطباعة، القاهرة، مصر، 1993، ص:178.

[2] وكالة التنمية الإجتماعية، "**دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الإجتماعية لسنة 2003**"، الجزائر، ص:04.

- ✓ التعويض التكميلي للمعاش الذي يساوي أو يقل مبلغ دخلهم عن 7000 دج/شهريا؛
- ✓ التعويض التكميلي للمنحة العائلية الموزعة على الأطفال، العمال الأجراء بمبلغ 60دج/شهريا، عن كل طفل؛
- ✓ التعويض للفئات الإجتماعية دون دخل الموجه لكل الأشخاص البالغين سن 18 وأكثر دون عمل.

وفي سنة 1994 تم إدخال تعديلات على التعويضات الثلاث الأولى لتصبح على عاتق المستخدمين، بينما تم إستبدال التعويض للفئات الإجتماعية بدون دخل بنوعين من المساهمات وهما :المنحة الجزافية للتضامن، وكذا التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، وقد أسندت مهام تسيير الشبكة الإجتماعية لوكالة التنمية الإجتماعية في جانفي1997.

وتقسم أشكال الإستفادة من الشبكة الإجتماعية والفئات المعنية بها إلى قسمين هما:[1]

➢ **منحة التضامن**: المستفيدون منها هم الفئات التالية:

- أرباب العائلات والأشخاص المسنون الذين يزيد عمرهم عن01 سنة وعدم الإعانات مهما كان شكلها؛
- الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وهم محرمون من كل أشكال الإعانات والمدخول؛
- الأشخاص المعوقين (إعاقة جسدية أو عقلية)، هذه الإعاقة لا تسمح لهم بالعمل بحيث تكون إعاقة أقل من نسبة 100%؛
- الطفولة المحرومة من عائلاتها وعديمة التكفل المادي.

➢ **منحة النشاطات ذات المنفعة العامة**: وهي منحة يستفيد منها الأشخاص الذين يشاركون في برامج النشاطات ذات المنفعة العامة للبلدية، هذه الأعمال توفرها بعض المؤسسات الإقتصادية وغيرها، داخل البلدية لصالح المستفيدين منها بتكفل من البلدية نفسها، والأشخاص المستفدون من هذه النشاطات هم:

- أفراد العائلات ذات الوضع المعيشي الصعب وعديمو المدخول مهما كان نوعها ومصدرها؛
- الأشخاص القادرون على العمل خاصة الشباب منهم والذين أظهروا رغبة في العمل بواسطة طلبات موجهة للبلدية؛
- البطالون.

2-3-2-برامج المساعدة على التشغيل: تعتبر البطالة السبب الرئيسي لتدهور ظروف معيشة الأفراد وبالتالي زيادة حدة الفقر، لذلك تعمل السلطات العمومية على مكافحة البطالة والعمل على إدماج العاطلين عن العمل وتحسين وضعيتهم الإجتماعية، وذلك من خلال عدة أجهزة تتمثل فيما يلي:[2]

---

[1] موسى بخشاشة، مرجع سابق، ص ص:20، 21.

[2] محمد براق، مداخلة بعنوان: "**أسباب إنتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر**"، مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، المنعقد يومي 15-14 نوفمبر 2011، ص:05.

❖ **الوظائف المأجورة بمبادرة محلية:** مند سنة1990، تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدة البطالة، وذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية، ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية لدى المؤسسات أو الإدارات المحلية لمدة تتراوح من 3 إلى 12 شهرا، إلا أن الوظائف المنشأة مؤقتة وتتركز في مجملها في القطاع الخدمي؛

❖ **أشغال المنفعة العامة ذات الإستخدام المكثف لليد العاملة:** يهدف هذا الإجراء المطبق سنة1990، إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة، وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه؛[1]

❖ **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:** أنشأت هذه الوكالة بمقتضى الأمر رقم22/95 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1416هـ الموافق ل 26 أوت 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية كما جاء في المادة السادسة : تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الإستثمار، وتهدف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إلى تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الإستثمار، وكذا تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها، وهذا ما سينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، وفيما يلي عرض لحصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI) إلى غاية سنة 2012؛[2]

الجدول رقم(02-22): يوضح عدد المشاريع المصرح بها حسب فروع النشاط

قطاع النشاط	النقل	البناء والأشغال	الصناعة	الخدمات	الصحة	السياحة	الفلاحة	المجموع
عدد المشاريع	4383	1367	1004	891	72	55	31	7803
النسبة	56.17	17.52	12.87	11.42	0.92	0.70	0.40	100
مناصب العمل	18900	26499	35211	10310	1208	14291	33691	140110
النسبة	13.49	18.91	25.13	7.36	0.86	10.20	24.05	100

Source : Ministère de l'Industrie, de la petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, n21, octobre 2012, p : 31.

نلاحظ من الجدول أن أغلبية المشاريع تتمركز في قطاع النقل بنسبة تجاوزت56% من إجمالي المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حيث يشغل 18900 شخص أي بنسبة 13.49%من

[1] شهرة مدني، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص:281.

[2] عبد الغاني دادن ومحمد عبد الرحمان بن طحين، "**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**"، مجلة الباحث، عدد:10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص:183.

إجمالي مناصب الشغل، في حين يمثل قطاع الفلاحة 0.4%من المشاريع ويشغل 24.05% من مناصب الشغل المصرح بها[1].

- **الصندوق الوطني للتأمين من البطالة CNAC**: يعمل هذا الجهاز على حماية الأجراء الذين يفقدون بصفة غير إرادية مناصب شغلهم لأسباب إقتصادية، وعلى إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من30-50 سنة، أصبح هذا الصندوق عمليا منذ جانفي 2006 وكان النشاط الأول للصندوق هو التأمين على البطالة، كما توسعت مهام الصندوق إلى المساهمة في تطوير عملية النشاطات لفائدة البطالين؛[2]
- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:** أنشئت الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 وتعمل على إعالة الشباب العاطل فإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج، وعلى الشاب المستفيد أن تكون مساهمته الشخصية تتراوح بين 5% إلى 10%من كلفة المشروع، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد تراجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل، كما يجب أن تتوفر مجموعة الشروط عند منح هذه القروض لإنشاء مؤسسة مصغرة، وفيما يلي عرض لحصيلة الوكالة الوطنية لتشغيل الشبابANSEJ إلى غاية سنة2012.

الجدول رقم(02-23): يوضح توزيع الشهادات المسلمة والمطابقة حسب قطاع النشاط وعدد مناصب العمل

قطاع النشاط	الزراعة	الصناعة التقليدية	البناء والأشغال	الصناعة	المهن الحرة	الخدمات	نقل المسافرين
عدد الشهادات	90920	58914	31971	43396	6890	164455	28235
مناصب العمل	242179	180472	112991	145720	16764	423519	67819

Source : Ministère de l'Industrie, de la petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, n21, octobre 2012, p : 13.

إلى غاية سنة2012، نلاحظ أن أغلبية المشاريع تتمركز في قطاع الخدمات بنسبة قاربت 45 %من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، حيث يشغل 432519 شخص أي بنسبة 39% من إجمالي مناصب الشغل، في حين يمثل قطاع الزراعة 14% من المشاريع، ويشغل15% من مناصب الشغل المصرح بها.[3]

---

[1] نصر ضو، مرجع سابق، ص:100.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:34، الصادر بتاريخ 01 جوان 1994، ص:03.

[3] التدبير المتخذة لفائدة التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، بوابة الوزير الأول، تم نشر المقال:2012/07/01، تم تصفح الموقع: www.premier.ministre.gov.dz/arabe/medid/pdf، بتاريخ 2020/09/10، على الساعة 17:00.

❖ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** يعتبر القرض المصغر أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، ولقد ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة1999 حيث سمح أنذاك بإنشاء أكثر من 1500 نشاط، في مختلف القطاعات، وقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم04/14 المؤرخ في 22جانفي2004، لتصبح بعد ذلك أداة مهمة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتتمثل مهامها الأساسية في:[1]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول به؛
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وفيما يلي عرض لحصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)، إلى غاية ديسمبر 2012.

الجدول رقم (02–24): يوضح عدد القروض الممنوحة ومناصب العمل المتعلقة بها

قطاع النشاط	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال	الخدمات	الصناعات التقليدية	التجارة
عدد القروض الممنوحة	76290	157191	36661	95250	86155	61
النسبة المئوية (%)	16.89	34.81	8.12	21.09	19.08	0.01
عدد مناصب العمل المستحدثة	100775	194370	45875	124582	121270	24

المصدر: نصر ضو، "**أسباب ومظاهر الفقر، حالة الجزائر 1990-2014**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017)، ص:102.

نلاحظ من الجدول، أن أغلبية المشاريع تتمركز في قطاع الصناعة بنسبة فاقت 12%من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث يشغل 194370 شخص أي بنسة 33% من إجمالي مناصب الشغل، في حين يمثل قطاع الزراعة حوالي 17% من إجمالي المشاريع الممولة ويشغل 17% من مناصب الشغل المصرح بها.[2]

[1] وزراة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، "**عدد القروض الممنوحة ومناصب العمل**"، تم تصفح الموقع الإلكتروني:http://www.angem.dz ، بتاريخ 2020/08/16، على الساعة 21:00.

[2] عبد الوهاب بن بريكة وليلي بن عيسى، مداخلة بعنوان: "**سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات**"، مقدمة ضمن الملتقي الوطني حول سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، المنعقد يومي 13-14أفريل2011، ص:10.

❖ **الجهاز المساعد على الإدماج المهني:** يعتمد هذا الجهاز في سيره على محتوى المرسوم التنفيذي رقم126/08 الصادر بتاريخ 16 أفريل 2008 في تحديد آلية سيره، حيث يتضمن هذا الجهاز على ثلاثة عقود إدماج وهي:[1]

✓ **عقود إدماج حاملي الشهادات:** يوجه هذا النوع من العقود إلى خريجي التعليم العالي الطور القصير المدى والطور الطويل المدى، وكذا التقنيين السامين وخريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني؛

✓ **عقود الإدماج المهني:** وهي موجهة للتكفل بفئات طالبي العمل الذين غادروا المنظومة التربوية في الطور الثانوي أو لديهم مؤهلات مهنية، وتمثل هذه الشريحة ما لا يقل عن 64% من مجموع العاطلين عن العمل، وتقل قيمة الأجر فيها عن العقود الأولى؛

✓ **عقود تكوين إدماج:** يمنح هذا النوع من العقود إمكانية الإدماج المهني لطالبي العمل الذين ليس لديهم تكوين ولا تأهيل، كما توفر لهم فرصة الحصول على تكوين مؤهل وإكتساب مهارات تزيد من حظوظ توظيفهم، وترتكز عقود التكوين والإدماج الموجهة لفئة تمثل 22% من مجموع العاطلين عن العمل على:

- تنصيب طالبي العمل بدون تأهيل إما على مستوى حرفيين مؤطرين للإستفادة من التكوين المؤهل لمدة 12 شهرا، وإما لدى الجماعات المحلية في إطار أشغال صيانة الغابات والمباني...الخ؛
- الاستفادة من منحة أو تعويض.

بالإضافة إلى ذلك فقد ساهمت البرامج التنموية مساهمة فعالة منذ إنطلاقها سنة2011، ذلك أنه بنهاية سنة 2014سوف يقارب حجم تلك البرامج التريليون دولار بعد إعادة التقييم المرتبطة بكل برنامج، وهي بذلك تساهم في ترقية الحركية الإيجابية للإستثمارات الإنتاجية والخدمية، ورفع معدلات النمو الإقتصادي والنمو القطاعي التكاملي بين الفروع والأنشطة الإقتصادية الداخلية، وكل تلك الآثار المفترضة تساهم في زيادة التشغيل ورفع معدلات النمو الإقتصادي.[2]

3. إستراتيجية التنمية للألفية الثالثة وأثرها على الفقر:

إن تحقيق التنمية والقضاء على ظاهرة الفقر في الجزائر يستوجب عليها وضع إستراتيجية كاملة لتحسين الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية والصحية وصون البيئة والوفاء بأهداف إستراتيجية التنمية للقرن الحادي

---

[1] محمد براق، مرجع سابق، ص ص:06، 07.

[2] الجريدة الرسمية، العدد:22، السنة الخامسة والأربعون، الصادرة في:2008/04/30، تم تصفح الموقع:-https://www.joradp.dz/FTP/je arabe/2008/A2008022.pdf، بتاريخ 2020/08/16، على الساعة 11:00.

والعشرون التي حددتها الأمم المتحدة بتعهد من المجتمع العالمي (أي جميع الدول 191 الأعضاء في الأمم المتحدة) للفترة (2000-2015) والتي تمثلت في ثماني أهداف رئيسية وهي:[1]

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- تحقيق التعليم الإبتدائي الشامل؛
- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
- تحسين صحة الأمهات؛
- مكافحة الفيروس ومرض الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى؛
- ضمان إستمرارية البيئة؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وبتسليط الضوء على واقع الإقتصاد الجزائري نجد أن" النمو" لم يستأنف سوى عند نهاية التسعينيات في ظل إنتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي سطر ثلاثة برامج طموحة كبرى للإنعاش الاقتصادي تمثلت في:

3-1-برنامج الانعاش الاقتصادي(2001-2004): إعتمد في أفريل عام2001، مخططا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية أطلق عليه إسم برنامج الإنعاش الإقتصادي مستخدمة في ذلك عائدات البترول الغير متوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال إستثمار الأموال العامة في البنية الأساسية، ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى العموم كان يهدف هذا البرنامج إلى:[2]

- إنهاء العمليات التي هي في طور الإنجاز؛
- إعادة الإعتبار للبنى التحتية وصيانتها؛
- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز ولاسيما الوطنية.

وقد مس هذا البرنامج مختلف القطاعات الإقتصادية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

---

[1] زكريا مسعودي، مداخلة بعنوان: "**سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر منذ 2001**"، مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي: تقييم برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والنمو والإستثمار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، المنعقد يومي 11-12 مارس 2013، ص:13.

[2] عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص:216.

الجدول رقم(02-25): القطاعات الإقتصادية التي شملها برنامج الإنعاش الإقتصادي 2010-2014 (مليار دينار جزائري)

الأنشطة	المخصصات
الفلاحة	65
الصيد والموارد المائية	9.5
التنمية المحلية والبشرية	113
التشغيل والحماية الإجتماعية	116
الخدمات العامة	210.5
التجهيزات الهيكلية	142.9
تأمين الموانئ والمطارات والطرقات	1.7
الإتصالات	10
المحيط	6.1
الطاقة	16.8
الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة)	9.1
السكن	35.6
التنمية البشرية	90.3

المصدر: من إعداد الطالبات إستنادا على:

-أمال خدادمية وعبد الغني بن أحمد، "**ثنيائية الفقر والتنمية في الجزائر في ظل تداعيات سياسة الإصلاح الإقتصادي**"، مداخلة ضمن الملتقي العلمي الوطني حول ظاهرة الفقر، جامعة قالمة، المنعقد يومي 18/17 سبتمبر 2013، ص:10.

إن برنامج الإنعاش الإقتصادي يشكل إعترافا لمقاومة أمة عرفت كيف تكبت آلامها اليومية المصنوعة من تآكل القدرة الشرائية، الفقر، والعزلة ففي شبكة كل هذا لم يقال أن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل العالقة – الخفية والجلية– المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا أنه من شأن هذا البرنامج أن يخفف من الإنعكاسات السلبية لأزمة عميقة، ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية الإقتصادية المستدامة، حيث أن الفترة التي طبق فيها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) تميزت بإنعاش مكثف للتنمية الإقتصادية رافق إستعادة الأمن عبر ربوع البلاد، تجسد هذا الإنتعاش أيضا في نتائج عديدة وهامة مست كل من إجمالي الإستثمار ومعدل البطالة[1] والنمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، حيث إسترجعت توازناتها الإقتصادية الكلية وحققت سنة 2003 نسبة نمو إقتصادي قدر بـ 6.8 %وإحتياطات صرف قدرت بـ 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فإن ديون الجزائر قد إنخفضت من 28.3مليار دولار في سنة 1999 إلى 22 مليار دولار

[1] ناجية صالحي وفتيحة مخناش، "**واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر(2001-2014) وآفاق النمو الإقتصادي**"، مجلة رؤى إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد:3، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر2012، ص:169.

بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1.059 مليار دج، لسنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.[1]

3-2-برنامج دعم النمو الإقتصادي(2005–2009): إنطلاقا من هذه المبادرة الأولى والمتمثلة في برنامج الإنعاش الإقتصادي تم إعداد برنامج خماسي تكميلي له، يكون في مستوى التحديات التي كان لابد للدولة الجزائرية من دفعها في حدود الإمكانيات المتوفرة، وفي إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم إحتياطي الصرف الذي سببته النفط المرتفعة ومنذ بداية الألفية الثالثة، ولقد إعتبر هذا البرنامج غير مسبوقة في التاريخ الإقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، فلقد رصد لهذا مبلغ يفوق 150 مليار دولار للمدة الجارية من 2005 إلى غاية سنة 2009 وأعطت الأولوية فيه لمكافحة البطالة ثم السكن، وقطاع النقل وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز وتطوير الزراعة ودعمها وتحلية مياه والتطوير المتوازن مما جعل الجزائر في سنة 2005 تتحول إلى واحدة من أكبر ورشات العمل على ضفة المتوسط والمنطقة العربية ولقد كانت المبالغ المخصصة للبرنامج خلال الفترة (2005–2009) موزعة على المشاريع الإنمائية.[2]

3-3-برنامج المخطط الخماسي(2010–2014): لقد تم تخصيص ميزانيات معتبرة لكافة المشاريع الإجتماعية والإقتصادية في البرنامج الخماسي2010–2014 وخاصة تلك الموجهة لتحسين الظروف المعيشية للجزائريين، بحيث يركز البرنامج الخماسي الثالث على"الجانب الإجتماعي"، فيما يتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الإجتماعية مع تدعيم القاعدة الإقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات، إذ سيتم على مدى السنوات الخمس للبرنامج إنفاق حوالي 286 مليار دولار لتحسين ظروف معيشة الجزائريين وتحقيق تنمية مستدامة بصفة خاصة أهداف الألفية من أجل التنمية المحددة من طرف الأمم المتحدة في أفق 2014 المذكورة سابقا.[3]

يظهر الجدول محتوى البرنامج الخماسي والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية من خلال الجدول التالي:

---

[1] المجلس الإقتصادي والإجتماعي، "**الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004**"، الدورة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005، ص:04.

[2] نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة(2000-2010)**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد:9، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2013، ص:46.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**برنامج التنمية الخماسي**"، 2010–2014.

الجدول رقم(02-26): يوضح محتوى البرنامج الخماسي لفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	852 مليار دج	3000مدرسة إبتدائية، و1000 متوسطة، و850 ثانوية، وإقامة 2000مرفق ما بين الإقامات الداخلية ونصف الداخليات والمطاعم، وتكوين 136 ألف معلم عن بعد و 78 ألف معلم في الطور الإكمالي.	تقليص نسبة شغل الأقسام وتقريب المدارس أكثر فأكثر من تلاميذ الوسط الريفي.
التعليم العالي	868 مليار دج	إنجاز وتجهيز 322000 مقعد بيداغوجي، و 161500سرير و 22مطعما مركزيا، ومشاريع طور الإنجاز أي بمجموع طاقة إستقبال تقدر ب 600000 مقعد بيداغوجي و 360000سرير و 44مطعما مركزيا، ورفع تعداد الأساتذة الجامعيين إلى50 %.	تمكين الجامعة من إستقبال مليوني طالب، وتحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة.
البحث العالي	100 مليار دج	34برنامجا وطنيا للبحث ووضع نظام لتقييم مشاريع البحث عبر شبكة الإنترنت، وإنشاء 200 مخبر بحث، إنشاء مركز وطني للبحث في البيوتكنولوجي.	ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني، وتحسين الفضاء الذي ينشط فيه الأستاذ.
الصحة	619 مليار دج	إنجاز 172 مستشفى، 45 مركب متخصص في الصحة،377عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة علاج، 17مدرسة للتكوين الشبه طبي، وأكثر من 72 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين، تعزيز الأطباء مع تكوين مبرمج في الخمس سنوات لفائدة حوالي 16000 طبيب عام وأزيد من 7000طبيب مختص.	تقليص الفوارق الصحية من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز مؤسسات إستشفائية متخصصة وهياكل جوارية متخصصة.
الشباب والرياضة	1130 مليار دج	إنجاز 20 ملعب لكرة القدم، 750 مركب للرياضة الجوارية، إنجاز فضاءات رياضية أخرى.	خلق مناصب شغل في مختلف الولايات
الثقافة والشؤون الدينية	366 مليار دج	إنجاز مساجد ومراكز ثقافية وإسلامية ومدارس قرأنية.	تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتطويرها.
التكوين والتعليم المهنيين	200 مليار دج	إنجاز 160000 منصب تكوين لـ 221 معهد وطني متخصص في التكوين المهني و 104مراكز مهنية للتكوين والتمهين.	تكييف التكوين المهني مع حاجيات المجموعات الإقتصادية للإستجابة لمتطلبات النوعية والتنافس والنجاعة.

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، **بوابة الوزير الأول**، ص ص:85، 88.

على العموم يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:[1]

- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية، والطرق والمياه بمبلغ 9700مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار)؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (حوالي 156 مليار دولار)؛
- كما خصص برنامج 2010-2014 أكثر من40% من موارده لتحسين التنمية البشرية؛

[1] كريم بودخدخ، "**أثر السياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009"**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص:193.

- والهدف النهائي من هذا البرنامج هو تخفيض معدلات الفقر وتحقيق الهدف الإنمائي لسنة 2015.

أما فيما يخص باقي القطاعات الأخرى فيظهر محتوى البرنامج الخماسي والمبالغ المخصصة لكل قطاع والهدف منها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02-27): يوضح محتوى البرنامج الخماسي لفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
السكن	**3700 مليار دج**	إنجاز 2 مليون وحدة سكنية منها 2.1 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في الجزء المتبقي.	تحسين ظروف السكن للسكان
قطاع الفلاحة	**2000مليار دج**	إنجاز 35 سدا، 25 نظام خاص بتحويل المياه إضافة إلى إستكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها، أو لرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98%في آفاق سنة2014 ، وزيادة حجم المياه الشروب المنتجة.	هذا الدعم المالي الهام، للنشاط لفلاحي سيعمل إلى تحسين الأمن الغذائي
قطاع الصيد البحري	**308.2 مليار دج**	إنجاز 6 موانئ صيد جديدة، وإستحداث4,557 منصب شغل مباشر و 13,671منصب شغل غير مباشر.	إستحداث مناصب شغل، وكذا تحقيق الأمن الغذائي.
قطاع العدالة	**397 مليار دج**	إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.	مواجهة الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة.
قطاع تهيئة الإقليم والبيئة	**500 مليار دج**	إعادة رسكلة النفايات، إنجاز المساحات الخضراء وحماية 1795 مساحة خضراء موازاة مع تطبيق القانون الخاص بالمساحات الخضراء وتوسيع للمساحات المحمية.	الحفاظ على التوازنات البيئية، والنجاعة الإقتصادية والإستقطاب الإقليمي.
قطاع العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي	**40 مليار دج**	إنجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين، وإستحداث ثلاثة ملايين منصب شغل على مدى الخماسية، 400.000 عملية توظيف سنوي.	حماية ذوي الحقوق الإحتياجات الخاصة، والتقليل من نسبة البطالة.
قطاع التجارة	**39 مليار دج**	تحديث مصالح ووسائل المراقبة وتعزيزها وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوقا للجملة والتجزئة.	الحفاظ على إستقرار الأسعار وحالة الغش.
قطاع النقل	**2816 مليار دج**	إنجاز 6561 كلم من خطوط السكك الحديدية، وإنجاز خط للسكك الحديدية ذي السرعة العالية "تي جي في" بكل من الجهتين شمال-جنوب وشرق-غرب.	فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد.
قطاع الأشغال العمومية	**3100 مليار دج**	إتمام شبكة الطريق السيار شرق-غرب وإستكمال ربطها ب 830 كلم من الطرق وإزدواجية الطرق الوطنية على طل 700 كلم، وإنجاز مشاريع أخرى	تعزيز المنشآت الأساسية.
قطاع الطاقة والمناجم	**350 مليار دج**	توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد220000 سكن ريفي بالكهرباء، وإنشاء ثلاث محطات شمسية.	عقلنة إستهلاك الطاقة.
قطاع الصناعة والمؤسسات ص.م وترقية الإستثمار	**150 مليار دج**	تجنيد الشركاء الأجانب الراغبين في الإستفادة من السوق المحلية، وتوسيع كذلك الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية، وترقية 200 ألف مؤسسة مدرة لمناصب شغل.	تنويع الإنتاج الصناعي، وجذب الإستثمارات الأجنبية للمساهمة في النمو الإقتصادي.

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، **بوابة الوزير الأول**، ص ص:85، 88.

4. تقييم السياسة المالية في الجزائر:

تميزت السياسة المالية في الجزائر بإرتفاع كبير في حجم النفقات العامة خلال سنوات الدراسة، ويرجع ذلك إلى إرتفاع حجم الإيرادات العامة المتأتية أكثر من نصفها من قطاع المحروقات (الجباية البترولية)، بالإضافة إلى حاجيات السكان المتزايدة من الغذاء، تربية، السكن، الصحة، التشغيل...ورغم ارتفاع حجم الإنفاق العام لكن التأثير في إنخفاض في مستوي الفقر في الجزائر كان ضعيف ولا يعبر عن حجم الإنفاق العام، وهذا ما يفسر بقاء ظواهر الفقر في المجتمع الجزائري، كما أن خدمات الصحية مازالت تفتقد إلى نوعية والكفاءة رغم إرتفاع حجم الإنفاق الموجه لقطاع الصحة، كذلك الحال بالنسبة لقطاع التربية فقد تراجعت الأمية وإزدادت نسبة الإلتحاق بالمدارس، لكن فاعلية المنظومة التربوية مازالت تطرح إشكالية كبيرة وذلك من حيث طبيعة التعليم والتكوين ومدى إستجابته إلى المعايير الدولية، ورغم أن الجزائر إتخذت إجراءات كبيرة لتقليص حجم الديوان الخارجية وعدم اللجوء إلى القروض الأجنبية في تمويل الإقتصاد، فإن النمو الإقتصادي الذي تحقق في العقد الأخير مرتبط في شكل كبير بتطور عائدات المحروقات، رغم الجهود المبذولة في قطاع الفلاحة والأشغال العمومية، لذلك يمكن القول أن هناك آثار كبيرة للسياسة المالية في مكافحة الفقر في الجزائر لكن تبقي أقل فاعلية بسبب إرتباطها بقطاع المحروقات، فضلا عن تنامى ظاهرة البيروقراطية في الإدارة العامة وظهور الفساد ألإداري، جعل الفئة الفقيرة من المجمتع بعيدة من الإستفادة من الخدمات العامة.[1]

[1] رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص:386.

الخلاصة

لقد تعرضت الجزائر في سنة 1986إلى أزمة نفطية خانقة شلت كيان الإقتصاد الجزائري، مما جعلها تقوم بإصلاحات إقتصادية ذاتية لتعالج بها الإختلالات التي أثرت فيها كثيرا والتي تسبب فيها الإستعمار الأجنبي لفترة ليست قصيرة من الزمن، ففي سنة 1988 بدأت بعض المحاولات الإصلاحية التي سارة ببطء في حين تدهور الإختلالات كان أسرع، وأمام هذا الوضع السائد، لم تجد السلطات الجزائرية حلا سوى الإستنجاد بالمؤسسات المالية الدولية، لتعزيز جهودها الهادفة إلى إصلاح إقتصادي عميق، حيث تمكنت من إبرام برنامج للتعديل والإصلاح الهيكلي إلتزمت من خلاله بإتباع سياسة مالية إنكماشية من إسترجاع التوازنات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الوطني.

وقد إكتسب تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر أهمية كبيرة مع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وذلك في ظل النتائج المخيبة للتوقعات جراء تطبيق برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي خصوصا على الجانب الإجتماعي، إلا أن الجزائر إستطاعت إسترجاع بعض التوازنات الإقتصادية الكلية مع خفض معدلات التضخم وتسجيل معدلات نمو موجبة، إلا أن الفضل يعود إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية مع بداية الألفية الثالثة، والتي نجم عنها إعادة تشكيل إحتياطات أجنبية، وكذلك الإرتفاع المفرط للسيولة، مما جعل الحكومة الجزائرية تتبع سياسة مالية توسعية من خلال تسطير برامج تنموية ضخمة.

لهذا عمدت الجزائر إلى إتباع سياسات وإجراءات محاولة منها تخفيف الأثار السلبية من خلال السياسة المالية الموضوعة من طرف الحكومة، فقد عمدت الجزائر للتأثير على إقتصادها من خلال مختلف أدوات السياسة المالية خاصة من خلال الضرائب التي شكلت معظم إيرادات الجزائر والمتمثلة في الجباية البترولية، كما تؤدي السياسة المالية دورا في خفض الفقر من خلال نمط سياسة الإنفاق، فالطبيعة المتعددة لأبعاد الفقر تحتل دورا رئيسيا في إطار السياسة المالية، ومن ثم فإن تقييم السياسة المالية تجاه الفقر يتطلب تقييم كل معايير الإنفاق العام، والظروف الإقتصادية والإجتماعية المحيطة بتلك السياسات وذلك للأهمية التي تحتلها السياسة المالية في تحقيق العدالة عن طريق تحسين توزيع الرفاهية وخفض معدلات الفقر.

الخاتمة العامة

كان القصد من وراء هذا البحث هو محاولة معرفة مدى فعالية السياسة المالية في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر، لذلك فإن هذه الدراسة سعت قدر الإمكان أن تحيط بجميع جوانب الموضوع لتوضيح مدى مساهمة السياسة المالية في خفض الفقر من خلال نمط سياسة الإنفاق، فالطبيعة المتعددة لأبعاد الفقر، مثل التنمية البشرية، والدخل والإستهلاك وتطوير المهارات، يجب أن تحتل دورا رئيسيا في إطار السياسة المالية، ومن ثم فإن تقييم السياسة المالية إتجاه الفقر، يتطلب تقييم كل معايير الإنفاق العام، وأسلوب تمويله، والظروف الاقتصادية والإجتماعية المحيطة بتلك السياسات وإتجاهات السياسة المالية في الجزائر، وذلك للأهمية التي تحتلها السياسة المالية في تصحيح النتائج التوزيعية لإخفاقات السوق، وتحقيق العدالة عن طريق تحسين توزيع الرفاهية وخفض معدلات الفقر، وذلك من خلال قناة الإنفاق العام، الذي يحدث تأثيره في زيادة الطلب الكلي، وتأثير الأخير في الإنتاج والإستخدام، وفي هذا السياق تبرز لنا أهمية النموذج الذي يدرس العلاقة بين أهم أدوات السياسة المالية وظاهرة الفقر، حيث يساهم في تحديد صياغة سياسة مالية مناسبة، ومن ثم جاء موضوع هذا البحث لدراسة العلاقة على مستوى الجزائر للفترة 1986-2018.

من هذا المنطلق جاءت إشكاليتنا الرئيسية كالآتي: **هل إستطاعت السياسة المالية أن تساهم بفعالية في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1986-2018؟**

وللإجابة على هاته الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وضعنا عدة فرضيات بحثية وتحققنا منها من خلال بحثنا كما يلي:

❖ **إختبار صحة الفرضيات:**

– تنص الفرضية الأولى في **شقها الأول** على أن السياسة المالية تعتبر من بين السياسات الإقتصادية الأكثر نجاحا وإتبعا في الجزائر، فقد توصلنا من خلال دراستنا على أن تحقيق هذه الفرضية أمر يتعلق بمدى ترشيد هذه السياسة من خلال ترشيد الضرائب والنفقات العامة بشكل يؤدي إلى الحد من العجز الموازني، وفيما يخص **الشق الثاني** تبين لنا أن للسياسة المالية أهمية بالغة في صنع السياسات الإقتصادية الكلية، حيث شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية من خلال تصورات المدارس الإقتصادية لها، فقد إنتقلت من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة، وبالتالي أصبحت تمارس دورا هاما وإيجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والإقتصاد، وبالشكل الذي يتم فيه إستخدامها كأداة أساسية، وفي إطار السياسة الإقتصادية العامة، من أجل تحقيق الأهداف العامة ذات الطبيعة الإقتصادية، والإجتماعية وغيرها، وتبعا لأولوية هذه الأهداف، وبما يلبي أهم إحتياجات المجتمع وتماشيا مع ظروفه وأوضاعه، وإرتباطا بطبيعة نظامه الإقتصادي والإجتماعي؛

– **أثبتت الدراسة صحة الشق الأول من الفرضية الثانية** على أن مفاهيم الفقر متعددة، فقد تبين من خلال الدراسة محاولة العديد من الباحثين إعطاء مفهوم للفقر، إلا أنه لا يوجد توافق وإجماع على مفهوم للفقر بالتحديد نظرا لتعدد معانيه، فالفقر ظاهرة تاريخية درستها النظريات في إطار المدارس والسياسات الاقتصادية المختلفة، كما أثبتت **صحة الشق الثاني من الفرضية الثانية** إذ أنه خلال دراستنا ذكرنا العديد من النظريات تختلف عن بعضها في تفسير الظاهرة، حيث أن نظرية الحلقة المفرغة تقوم على منطق السببية الدائري، أما مالتوس فهو يحبذ الأمراض والأوبئة والحروب للقضاء على الفقر، أما ماركس يرى أن الفقر نتاج إستغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العمالية؛

– تنص الفرضية الثالثة على أن الإقتصاد الجزائري هو في مرحلة إنتقالية مازال يتراوح بين إقتصاد السوق والإقتصاد الممركز جعل الأهداف التنموية للسياسة الإقتصادية الكلية غير مرضية يفسرها ذلك عدم النجاعة الإقتصادية للسياسات رغم كل البرامج المسطرة وضخامة المبالغ المالية المخصصة لذلك، فضلا عن نقص الرقابة والتخطيط وغياب إستراتيجية واضحة، فهي **فرضية صحيحة** فالإقتصاد الجزائري منذ ما يزيد من عشرين سنة من الإصلاحات مازال في مرحلة إنتقالية؛

– تم التأكد من **صحة الفرضية الرابعة**، من خلال الفصل الثاني، حيث تطرقنا فيه للإستراتيجيات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية لمحاربة الفقر، ولقصد التخفيف من الإنعكاسات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي ومظاهر الفقر والحرمان التي أنتشرت بحدة في أوساط المجتمع الجزائري لجأت الدولة إلى إتباع جملة من السياسات والتدابير من خلال مختلف البرامج التنموية، وتندرج هذه التدابير في جملة من السياسات القطاعية كالسكن، الصحة التكوين، الفلاحة وغيرها، وفي أكتوبر 2000 إنعقدت الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقتصاد، حيث قامت بتحديد المحاور الإستراتيجية لإطار خاص بمكافحة الفقر والإقصاء طول الفترة 2001-2005، حيث تقوم هذه المراحل على خمس برامج وطنية تنصب على الحاجات الأساسية للفئات المحرومة من السكان والمتصلة بالقرض المصغر والفلاحة والسكن والتكوين المهني والصحة.

❖ **نتائج الدراسة:** يمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

✓ تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعلم والإنشاءات وغيرها، ومما لا شك فيه أنه منذ

أتى كينز بأفكاره حول دور الدولة في تحريك عجلة الإقتصاد والإقتصاديون وهم يرمون بأعينهم إلى الدور الحكومي الذي تسعى إلى تحقيقه هذه السياسة؛

✓ تلعب السياسة المالية دورا مهما في الرفع من معدلات النمو الإقتصادي بإعتبار السياسة الإنفاقية أداة فعالة في يد الدولة للقيام بالوظيفة التنموية، حيث يعتبر التوظيف الجيد للنفقة الحكومية يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف الإقتصادية المتمثل في النمو الإقتصادي، حيث أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي وبرامج دعم النمو الإقتصادية (كتدعيم البنية التحتية، تخفيض البطالة، إرتفاع مستوى المعيشي...) لعلاج الإختلالات الإقتصادية وهذه الإصلاحات لم تعطي ثمارها لحد الساعة؛

✓ يعني الفقر شيئا واحدا وهو الحرمان سواء أن كان حرمانا ماديا أو حرمانا من فرص العيش بحرية وكرامة؛

✓ إن مواجهة الفقر يحتاج إلى تشخيص دقيق لظاهرة الفقر، حيث أن المعرفة الدقيقة لهذه الظاهرة تساعد على وضع الحل المناسب للقضاء عليها؛

✓ تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الإقتصادية الكلية التي تؤثر على الفقراء، من خلال إستخدامها لأدواتها المختلفة وعلى رأسها سياسة الإنفاق العام، وتعتبر أيضا من أهم السياسات الإقتصادية التي تؤثر على الفقراء سواء في ظل الإقتصاد الموجه أو إقتصاد السوق؛

✓ يعتبر التنسيق بين السياستين النقدية والمالية أمر بالغ الأهمية خاصة في الدول النامية، وتنبع أهمية هذا التنسيق من كون إجراءات كل سياسة تؤثر على أهداف السياسة الأخرى، والمحصلة النهائية هي تحقيق الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية للدولة، وعدم التنسيق بينهما يؤدي إلى التصادم بين الأهداف والأدوات، والنتيجة النهائية هي الإبتعاد عن تحقيق الأهداف الكلية للإقتصاد، ومنه ظهور الإختلالات وعدم التوازن؛

✓ على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للحد من ظاهرة الفقر إلا أن حجم الفقر وعمقه عرف تزايدا في الآونة الأخيرة، وهذا راجع للأزمة المالية التي تعاني منها الجزائر نتيجة تراجع أسعار البترول عالميا وسياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة؛

✓ معدلات الفقر إنخفضت مع بداية الألفية وخلال تطبيق البرنامج التنموي للفترة 2005-2011 ووصل في المتوسط إلى 5.31%، كما إنخفض معدل الفقر البشري نتيجة تحسن مؤشراته، ووصل خلال نفس الفترة إلى 16.36%؛

✓ إستطاعت الجزائر أن تحقق أغلب أهداف الألفية قبل موعدها المحدد في سنة 2015، حيث نجد أن الجزائر حققت هدف تخفيض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا للفترة 1990-2015، كما

تناقص عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار إلى النصف، وبالتالي نجد أن الجزائر مازالت بعيدة عن تحقيق الأهداف التي تسعى إليها من خلال البرامج التنموية؛

✓ إن إعتماد الجزائر الإستراتجية الوطنية للمكافحة الفقر تميزت بطموح كبير، لكن تقييم هذه الإستراتجية ومواصلتها لم يتم، مما يدل على الضعف في التنفيذ، فضلا أن المدة كانت قصيرة والإسراتيجية كانت قصيرة ومحدودة من حيث القطاعات والمناطق؛

✓ عموما نجد أن الإنخفاض في معدل الفقر يبقى مؤقتا وغير مستداما، نتيجة مواصلة الجزائر بالإعتماد على مورد واحد في إيراداتها وهو البترول.

❖ **التوصيات والإقتراحات:** يقتضي علينا في نهاية هذه المذكرة وبناءا على النتائج التي توصلنا إليها سابقا تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة والتي نوردها كما يلي:

- العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال، وذلك عن طريق الإهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف التحصيل الضريبي، فتعميم إستعمال الإعلام الآلي سيخفض من الغش والتهرب الضريبي؛
- دعم وتشجيع الإستثمارات وخاصة الإستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع القطاع الخاص لما لهم من دور في خلق مناصب الشغل وتحقيق النمو الإقتصادي، وبالتالي المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر؛
- ضرورة المتابعة الدائمة لمسألة التنسيق بين أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية، خدمة للأهداف الإقتصادية العامة؛
- ضرورة الأخذ بالحلول الإسلامية (الزكاة) للقضاء على الفقر في الجزائر، وذلك من خلال تفعيل دور الزكاة (إطلاق بنك أو مؤسسة أو وزارة للزكاة والأوقاف)، وأن يكون الإقتراب المؤسساتي للزكاة مندمجا في النظام المالي للدولة،
- ضرورة توخي العدالة في توزيع الدخل والثروة القومية بين ولايات الجزائر المختلفة، دون تخصيص جهات بعينها تحظى دائما بمشاريع التنمية؛
- إصلاح النظام المصرفي والمالي في الجزائر، وجعل الخدمات المالية في متناول الفقراء؛
- المساعدة على الحد من الفقر من خلال خلق وظائف جديدة وغير مؤقتة ومبادرات لتنمية المجتمع المحلي؛
- لابد من وضع خط فقر محدد وواقعي، يساهم في قياس ظاهرة الفقر، ويسمح بوضع سياسات لمكافحته في الجزائر؛

- تقديم برامج الدعم الإجتماعي للمعاشين والفئات الضعيفة والطلاب، بالإضافة إلى توفير شبكات الضمان الإجتماعي للفقراء، لما لها من دور مهم في رعاية الذين لا تتاح لهم الفرص الكافية لتوفير سبل المعيشة، ولأن عمل شبكات الضمان الإجتماعي تعتمد على الإمكانيات المتيسرة لذلك من المفيد أن تحول لها أموال الزكاة والصدقات؛

- إن الجزائر شأنها شأن الدول النامية عليها أن تضع إستراتيجية شاملة للقضاء على الفقر وإستئصاله من المجتمع وذلك وفق طرق متناسقة ذات أمد طويل تتماشى مع سياسات الإقتصاد الكلي وليس على إعتماد حلول قصيرة المدى؛

- لا يكفي وضع سياسة إقتصادية كلية وبرامج إقتصادية كبيرة وتخصيص موارد مالية، بل يجب مراقبتها وتقيمها، حتى تعرف النقائص ليتم تداركها مستقبلا؛

- في الأخير يمكن القول إن محاربة ظاهرة الفقر تحتاج إلى عدة فكرية من مفرداتها القدرة على الإبتكار، الإبداع، الإنتاج، تغيير القناعات، وتحويل الأفكار إلى أعمال مفيدة، بالإضافة إلى إنفاق عام أكثر رشدا وإقتطاع عام أكثر جدوى وتجارة خارجية أكبر ربحا، وسياسة نقدية أكثر فعالية، وموازنة عامة أكثر شفافية، من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الإقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري، وتقضي على ظاهرة الفقر.

❖ **أفاق الدراسة:** يمكننا القول إن هذه الدراسة ماهية إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، الأمر الذي يستدعي فتح أبواب وآفاق جديدة من بينها:

- دراسة دور السياسة الإنفاقية في تحقيق التوازن الاقتصادي؛

- التطرق لمواضيع تحليلية قياسية تأخذ بعين الإعتبار الحلول الإسلامية للحد من ظاهرة الفقر كالزكاة والصيرفة الإسلامية؛

- نمذجة قياسية لأثر ظاهرة الفقر على التنمية الإقتصادية في الجزائر.

وفي الأخير نرجو من المولى عز وجل أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم، نافعا لغيرنا والحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1- أحمد إبراهيم منصور، "**عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة**"، سلسلة أطروحات دكتوراه (66)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007.

2- بالقاسم محمد وبهلوم حسن، "**سياسة التمويل التنموية وتنظيمها في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

3- بخاري لحلو موسى، "**سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

4- بن علي بلعزوز، "**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

5- بهلول محمد بلقاسم، "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، ج1، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

6- تومي عبد الرحمان، "**الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

7- حسين مصطفى حسين، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

8- خضاونة صالح، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثانية، بدون دار نشر، عمان، 2000.

9- خلف فليح حسن، "**المالية العامة**"، دار النشر عالم الكتب الحديث، عمان، 2007.

10- خليفة محمود، "**السياسة الإجتماعية والتخطيط في العالم الثالث**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994.

11- الخيكاني نزار كاظم والموسمي حيدر يونس، "**السياسات الإقتصادية**"، الطبعة العربية الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

12- دراز حامد عبد المجيد، "**السياسة المالية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

13- ذنيبات محمد جمال، "**المالية العامة والتشريع المالي**"، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

14- الزغب هيثم وأبو الزيت حسن، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**"، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.

15- سليم سحر عبد الرؤوف وشعبان عبير، "**قضايا معاصرة في التنمية الإقتصادية** "، ط1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.

16- الشورجي مجدي، "**أثار السياسة الإقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر**"، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

17- عايب وليد عبد الحميد، "**الأثار الإقتصادية الكلية للسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية**"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

18- العيسى نزار سعيد الدين، "**مبادئ الإقتصاد الكلي**"، الدار العلمية الدولية، عمان، 2001.

19- الفارس عبد الرزاق، "**الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**"، ط1، مركز ديوان الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

20- فوزي عبد المنعم، "**المالية العامة والسياسة المالية**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972.

21- القاضي عبد الحميد محمد، "**مبادئ المالية العامة**"، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 1986.

22- قنطقجي سامر مظهر، "**السياسات النقدية والمالية والإقتصادية**"، الطبعة الأولى، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، جامعة كاي أونلاين، 2020.

23- محمود حسن، "**مقدمة الخدمات الإجتماعية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996.

24- مدني شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.

25- نور عبد المنعم، "**الرعاية الإجتماعية الطبية والتأهيل**"، دار النهضة للطباعة، القاهرة، مصر، 1993.

26- وهب علي، "**خصائص الفقر والأزمات الإقتصادية في العالم الثالث**"، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996.

II. الأطروحات ومذكرات:

1- أعمر بوزيد أحمد، "**نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012).

2- بخشاشة موسى، "**الشبكة الإجتماعية وإشكالية الحماية الإجتماعية –دراسة نظرية وميدانية بمديرية النشاط الإجتماعي لولاية قالمة**"، (مذكرة لنيل شهادة دولة في مربي متخصص فرع: وساطة إجتماعية، المركز الوطني لتكوين المستخدمين المتخصصين بمؤسسات المعوقين، قسنطينة، 1998).

3- بلعربي عبد القادر،"**أثر البطالة على الفقر في الجزائر –حالة ولاية تلمسان–**"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013).

4- بودخدخ كريم، "**أثر السياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001–2009**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010).

5- بوروشة كريم، "**دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي – دراسة حالة الجزائر(1990–2016)**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018-2019).

6- بوري محي الدين، "**دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000–2010**"، (أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم إقتصادية، جامعة جلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2017-2018).

7- بوساق كريمة، "**سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية حالة الجزائر**"، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004).

8- بوعافية رشيد، "**السياسة الإقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر–حالة الجزائر–**"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر-03-، السنة الدراسية 2011/2010).

9- بوعوينة سليمة، "**ظاهرة الفقر وإنتشارها في الجزائر**"، (رسالة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، 2003).

10- بونبعو ياسين حفصي، "**مكافحة الفقر كعامل إجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر-3-، الموسم الجامعي 2011/2010).

11- حاجي فطيمة، "**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014** "، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015).

12- حصروري نادية، "**تحليل وقياس الفقر في الجزائر** "، (مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل وإستشراف إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009).

13- خياري رقية، "**السياسة التنموية في الجزائر وإنعكاساتها الاجتماعية (الفقر –البطالة)**"، (أطروحة دكتوراه، تخصص علم الإجتماع التنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014).

14- دراوسي مسعود، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004**"، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005).

15- سرداح عبد الصمد معين، "**السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي ودورها في محاربة الفقر**"، (مذكرة ماجستير في إقتصاديات التنمية، كلية التجارة، قسم إقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة عمادة الدراسات العليا ،2015).

16- شيبان سمير،"**محاولة إقتراح نموذج قياسي لإشكالية الفقر الحضري والريفي لولاية سطيف (1990-2010)**"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة مسيلة،2011-2012).

17- ضو نصر، "**أسباب ومظاهر الفقر، حالة الجزائر 1990-2014**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017).

18- ضيف أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (2012/1989)**"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر-3-، السنة الدراسية 2015/2014).

19- عباس وداد، "**دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر–دراسة حالة: الجزائر، الأردن، اليمن**"، (دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2017–2018).

20- عزيز عبد الرزاق، "**محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2011-2015**"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد بنكي، 2005).

21- عياد هشام، "**أثر النمو الإقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الإقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970-2013**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل م د، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017).

22- فرحو ميديا عيسى، "**ظاهرة الفقر وعلاقتها ببعض محددات التنمية البشرية (دراسة ميدانية في محافظة حسكة)**"، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في السكان، جامعة حلب، كلية الإقتصاد، قسم الإحصاء والسكان، 2011).

23- فوضيل فارس، "**أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية**"، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004).

24- معط الله أمال، "**أثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015).

25- معطيب بشير،"**إشكالية الفقر في الجزائر**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005).

26- معمري سارة، "**إشكالية الفقر والبطالة في الجزائر–دراسة تحليلية–**"، (مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص سياسات عامة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2015).

27- منصور عبد الله، "**السياسة النقدية والجبائية لمواجهة إنخفاض كبير في الصادرات حالة إقتصاد صغير مفتوح**"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005).

28- منصورة شريف، "**السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**"، (مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران–2–، 2015-2016).

29- موساوي محمد اليامين، "**دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلادش)**"، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية، جامعة سطيف، 2013-2014).

30- نصير أحمد، "**أثر السياسات الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر–3–، السنة الجامعية 2014/2013).

31- هرندي كريمة، "**التمثل الإجتماعي لظاهرة الفقر لدى الأسر الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من الأسر بمنطقة مستغانم**"، (دكتوراه في علم الإجتماع والأنثروبولوجيا، كلية العلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016).

III.النشريات والدوريات:

1- - **"مطبوعة حول النظرية الكلاسيكية"**، تم تصفح الموقع:
https://m31304is.files.wordpress.com ، بتاريخ 2020/07/14، على الساعة 11:15.

2- -**"مقال حول ماهي النظرية الكينزية في الإقتصاد"**، تم تصفح الموقع:
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/507877، بتاريخ 2020/07/06، على الساعة 20:00.

3- أبو شعير محمود جواد وعبد الباسط مروة، **"دراسة وتشخيص على ظاهرة الفقر في المناطق الريفية للعراق بإستخدام الطريقة التقليدية"**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد 24، العدد: 103، قسم العلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الرافدين، جامعة بغداد، 2018.

4- بختي فريد وبهياني رضا، **"مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته"**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد: 04، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل، 2018.

5- بطاهر علي، **"سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر"**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد:01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005.

6- بليمان سعاد، **"إشكالية تحرير سعر الصرف في الجزائر"**، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد:21، 2010، الجزائر.

7- بن عمر خالد وآخرون، "**إنعكاسات تقلبات أسعار النفط الدولية على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر"**، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد:2، جامعة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2018.

8- بن ناصر عيسى، **"مشكلة الفقر في الجزائر الفقر والتعاون"**، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، العدد:2، تلمسان، الجزائر، مارس2003.

9- بوفليح نبيل، **"دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد:12، جامعة الشلف، الجزائر،2012.

10- بوفليح نبيل، **"صناديق الثروة السيادية كأداة تسيير مداخيل النفط في الدول العربية"**، المجلة الأكادمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد:04.

11- بوفليح نبيل،"**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة(2000-2010)**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد:9، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2013.

12- تومي صالح وشقبقب عيسى، "**محاولة بناء نموذج قياسي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2002)**"، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد:12، 2005.

13- تومي صالح، "**ماذا تحقق في الجزائر بعد أكثر من عقد في التحول الاقتصادي؟**"، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد:11، الجزائر،2004.

14- حمايزية لامية، "**البطالة سبب أو نتيجة للفقر**"، مجلة البحوث الإقتصادية، المجلد:4، العدد:2، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر2017.

15- حمد الدباش عبد الله وكاظم فارس عبد الله، "**دور السياسات الإقتصادية والإدارية في مكافحة الفقر (دراسة تقويمية تحليلية في عينة في الدول العربية لعام 2012)**"، مجلة دنانير، العدد: 07، جامعة دهوك، العراق.

16- حمد حيف جاسم وعلوان وسام حسين، "**تحليل وقياس أثر السياسة المالية على الفقر في العراق للمدة 2016/2004**"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد:4، العدد: 44، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2017.

17- دادن عبد الغاني وبن طحين محمد عبد الرحمان،"**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**"، مجلة الباحث، عدد10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

18- زغيب شهر زاد وحلمي حكيمة، "**القطاع النفطي بين واقع الإرتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**"، تم تصفح الموقع: www.door.net، بتاريخ 21 /2020/09، على الساعة 13:11، تم نشر المقال في: منتديات المعرفة العراقية، بتاريخ: 2012/12/17.

19- سالم علي عبد الهادى وحمادي أحمد حميد، مقال: "**تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والإستراتيجية الوطنية المقترحة**"، جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد:7، العدد:13، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2015.

20- سامي عبيد التميمي، "**مطبوعة الفصل الرابع /النظرية الكينزية**"، تم تصفح الموقع: https://un.uobasrah.edu.iq/lectures/936.pdf، بتاريخ 2020/07/16، على الساعة 19:00.

21- صالحي ناجية ومخناش فتيحة، "**واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر(2001-2014) وآفاق النمو الإقتصادي**"، مجلة رؤى إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد:3، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر2012.

22- ضيف أحمد وبن يحي نسيمة، "**تقويم السياسة المالية للجزائر من 1962-2019**"، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد:07، المجلد الثاني، أفريل 2017، جامعة البويرة، الجزائر.

23- عبد منصور أحمد إبراهيم والمعاضيدي زيدان ذنون، "**الفقر، المفهوم، والأسباب: العراق أنموذجا**"، مجلد:35، العدد:114، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، العراق،2013.

24- العبدلي سعد عبد نجم وحسن علي أزهار، "**أثر التطور المالي على الفقر في العراق للمدة (1980-2010)**"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد: 79، كلية الإقتصاد والإدارة، قسم الإقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2014.

25- العراقي بشار أحمد، "**السياسة المالية وأليات تأثيرها في معدلات الفقر**"، مجلة الدراسات الإقليمية العراقية، العدد: 163، بغداد، العراق.

26- عريس مختار وبابا عبد القادر،"**محددات وأساسيات الفقر في الجزائر**"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد:7، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015.

27- عزيز بندر رجاء وعبد الرحيم إيمان، "**أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الإقتصاد العراقي للمدة (1980-2016)**"، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، المؤتمر السنوي الرابع، 10 كانون الأول 2018.

28- عقون شراف وآخرون، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)**"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، جامعة الجزائر، العدد:02، أفريل 2018، الجزائر.

29- علي عبد القادر علي، "**الفقر: مؤشرات القياس والسياسات**"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.

30- علي عبد القادر علي، "**حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.

31- غريب فرج خولة، "**الفقر أسبابه وأثاره (حي طارق انموذج)**"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد: 36، وزارة التربية – المديرية العامة للتربية بغداد الرصافة 3، جامعة نابل، العراق،2017.

32- غريبي أحمد، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد:04، أكتوبر 2010.

33- قويد قورين حاج، "**ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الإجتماعي في ظل الطفرة المالية (البطالة والتضخم)**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد:12، 2004.

34- لحيلح الطيب وجصاص محمد، "**الفقر التعريف ومحاولات القياس** "، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد: 07، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

35- لعمارة جمال، "**تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.

36- مراد ناصر، "**الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003**"، منشورات بغدادي، الجزائر.

37- مسعودي كرياء، "**تقييم أداء برامج تعقيم الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة ورقلة، العدد:06، جوان 2017.

38- مسعي محمد، "**سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد:10، 2012.

39- هيفاء غدير غدير،"**السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري**"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،2010، تم تصفح الموقع:https://reading.almeria.com، بتاريخ 2020/07/06، على الساعة17:00

IV. مؤتمرات وملتقيات

1- أسامة شيماء وصالح محمد، مداخلة بعنوان:**"الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية "**، مقدمة بالملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، المنعقد يومي08-09 ديسمبر 2014.

2- براق محمد، مداخلة بعنوان: "**أسباب إنتشار البطالة وإجراءات مواجتها في الجزائر**"، مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، المنعقد يومي 15-14 نوفمبر 2011.

3- بركان يوسف وحاجي فطيمة، مداخلة بعنوان: **"دراسة قياسية وتحليلية لإشكالية الفقر في الجزائر(1990-2012)"**، مقدمة ضمن الملتقي الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، المنعقد يومي 8-9 ديسمبر2014.

4- بن بريكة عبد الوهاب وبن عيسى ليلي، مداخلة بعنوان: "**سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات"**، مقدمة ضمن الملتقي الوطني حول سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، المنعقد يومي 13-14أفريل2011.

5- بوفليح نبيل ولعاطف عبد القادر، مداخلة بعنوان **"فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.

6- خاطر طارق وآخرون، مداخلة بعنوان: "**دور برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق وإقلاع وتنويع الإقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية وتقييمية"**، مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس حل بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

7- خدادمية أمال وبأحمد عبد الغني، "**ثنيائية الفقر والتنمية في الجزائر في ظل تداعيات سياسة الإصلاح الإقتصادي**"، مداخلة ضمن الملتقي العلمي الوطني حول ظاهرة الفقر، جامعة قالمة، المنعقد يومي 18/17 سبتمبر 2013.

8- زاير بن مبارك وبلقايد ثورية، مداخلة بعنوان: "**ظاهرة الفقر في الدول العربية، المظاهر، الأسباب وسبل العلاج (حالة الجزائر)** "، مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، المنعقد يومي 08-09 ديسمبر 2014.

9- طويطي مصطفي ولعرج مجاهد نسيمة، مداخلة بعنوان" **إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية** "، مقدمة بالملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، المنعقد يومي 08-09 ديسمبر، 2014.

10- قادرة أقاسم وزاوي أمال، مداخلة بعنوان:"**الفقر في دول العربية أو الإقلال منه** "، مقدمة بالملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، المنعقد يومي08-09ديسمبر2014.

11- للوشي محمد وبخاري صبرينة، مداخلة بعنوان: " **تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقلاع عن الفقر**"، مقدمة ضمن الملتقي الدولي حول تقييم سياسات الإقلاع من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، المنعقد يومي 8-9 ديسمبر2014.

12- مسعودي زكريا، مداخلة بعنوان: "**سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ 2001**"، مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي: تقييم برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والنمو والإستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، المنعقد يومي 11-12 مارس 2013.

13- مغني ناصر، مداخلة بعنوان: "**القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**"، مقدمة ضمن الملتقي الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، المنعقد يومي 15-16 نوفمبر2011.

14- ميلودي أحمد، "**نحو سياسة تقشفية للنفقات العامة، دراسة حالة الجزائر**"، يوم دراسي حول مرور خمسون سنة من الإستقلال (واقع وأفاق الإقتصاد الجزائري)، جامعة الجزائر-3-، 2012.

V. التقارير:

1- إحصائيات بنك الجزائر، "**التقرير السنوي لسنة 2016**"

2- إحصائيات وزارة المالية للفترة 1990-1999.

3- بنك الجزائر، "**التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2006، التقرير السنوي لسنة 2006**"، الرويبة، الجزائر.

4- بيان السياسة العامة للحكومة، بوابة الوزير الأول

5- تحقيقات LSMS والديوان الوطني لإحصائيات 1988-1995.

6- التدبير المتخذة لفائدة التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، بوابة الوزير الأول، تم نشر المقال:2012/07/01، تم تصفح الموقع:

www.premier.ministre.gov.dz/arabe/medid/pdf، بتاريخ 2020/09/10، على الساعة 17:00.

7- التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2008،2014، 2016.

8- تقديرات البنك العالمي على أساس تحقيقات LSMS والديوان الوطني لإحصائيات.

9- التقرير السنوي: 2008-2012، وزارة المالية الجزائرية، على الموقع: www.mf.gov.dz

10- تقرير عرض قانون المالية التكميلي لسنة 2005، "البرنامج التكميلي لدعم النمو"، الجزائر، أفريل 2005.

11- خريطة الفقر في الجزائر(حوصلة).

12- الديوان الوطني للإحصاء(ONS)، "**الدراسة الوطنية لقياس مستويات المعيشة للعائلات 1995**".

13- الديوان الوطني للإحصاء،"**تقرير حول المستوى المعيشة للأسر 1995-1988**".

14- الديوان الوطني للإحصائيات.

15- الفقر الحضري عبر الوطن: دراسة أعدتها مجموعة من الأساتذة في وهران ونشر ملخصها في جريدة الوطن ليوم (28-29-30) /2001/11.

16- المجلس الإقتصادي والإجتماعي، "**الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004**"، الدورة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005.

17- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، "**تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2003**"، الدورة العامة:24، جوان2004.

18- المركز الوطني الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية،"**تقرير حول المستوي المعيشي وقياس الفقر(2SMS,2005)**".

19- مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، 1998.

20- الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء-قصر الأمم-نادي الصنوبر-(30-29-28) /2000/10، حيث تم الإقرار بالقيام بدراسة خريطة الفقر في الجزائر، وذلك بمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التضامن الوطني، وقام بإعدادها الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليم(ANAT).

21- النشابي كريم وآخرون، "**الجزائر تحقيق الإستقرار الإقتصادي والتحول إلى إقتصاد السوق**"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

22- وزارة المالية الجزائرية، قانون المالية 1996.

23- وزارة المالية، مشروع قانون المالية 2017.

24- وزارة المكلفة بالتضامن الوطني، "**الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء**"، الجزائر، 2000.

25- وزراة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، "**عدد القروض الممنوحة ومناصب العمل**"، تم تصفح الموقع الإلكتروني http://www.angem.dz، بتاريخ 2020/08/16، على الساعة 21:00.

26- وزراة الفلاحة، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** "، الجزائر، 2000.

27- وكالة التنمية الإجتماعية، "**دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الإجتماعية لسنة 2003**"، الجزائر.

VI. القوانين-المواثيق-المراسيم:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.

2- الجريدة الرسمية، العدد:22، السنة الخامسة والأربعون، الصادرة في:2008/04/30. تم تصفح الموقع: https://www.joradp.dz/FTP/je-arabe/2008/A2008022.pdf، بتاريخ 2020/08/16، على الساعة 11:00.

3- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:34، الصادر بتاريخ 01جوان 1994.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**برنامج التنمية الخماسي**"، 2010-2014.

5- الميثاق الوطني لسنة 1976.

مراجع باللغة الأجنبية:

I. Les Ouvrages

1- Bozidi Abed Elmajid, **"les annèes 90 de lèconomie Algèrienne",** ENAG éditions, Alger, 1999.

2- Solano Daniel, **I Algérie construire l'avenir, revue le moci**", N1706, Alger, juin.2005.

II. Papers:

1- Addis Ababa ,"**Eradicating Rural Poverty to Implement the2030 Agenda for Sustainable Development"**, Aide Mémoire, United Nations Economic Commission For Africa, ECACC-AA,Conference Room3, 27 February-1March2019.

2- Aide-Mémoire, Expert Group Meeting, **"Strategies for Eradicating Poverty to Achieve Sustainable Development for All"**,United Nations Headquarters, New York Conference Room A 8-11 May 2017**.**

3- Auerbach Alan J, "**Fiscal Policy",** This paper was prepared for the Conference on Rethinking Macroeconomic Policy IV, held at the Peterson Institute of International Economics, October 12-13, 2017, I am grateful to Olivier Blanchard, Bill Gale, and conference participants for comments on an earlier draft university of California Berkeley, 2 November 2017.

4- Azis Lwan," **Macroeconomic Policy and Poverty ",** ADB Institute Discussion Paper No 111, June 2008.

5- Cashin Paul and Mauro Paolo and Pattillo Catherine and Sahay Ratna, **"Macroeconomic Policies and Poverty Reduction :Stylized Facts and an Overview of Research "**, IMF Working Paper ,WP/01/135,September 2001.

6- lements benedict et gupt sanjeev et inchauste gabriel et kojo waoko, **"fiscal policy for economic development:an overview"**,see discussions, stats, and author profiles for this publication , 2009.

7- niepelt dirk, **"financial policy"**, study center gerzenssee: university of bern: iies,stockholm university, rapport till finanspolitiska radet, 2014.

8- Sen Amartya**, "poverty: An ordinal Approach to measurement Econometric"**,vol 44, N°2, march 1976.

III. *REVUES, PERIODIQUES:*

1- Alliance internationale contre la faim," **journée mondiale de l'alimentation, ministère de l'agriculture et du développement rurale"**,16 octobre2003.

2- Commissariat à la planification et la prospective," **la pauvreté en 2000 en Algérie**", septembre2014.

3- International Monetary Fund**,"Poverty Reduction Strategy Paper**", IMF Country Report No 08/149,Washington,D,C ,May 2008.

4- Ministère charge de la solidarité Nationale, **"communication du Ministère charge de la solidarité Nationale: stratégie de lutte de pauvreté et excusion",** Alger, janvier2001.

5- Ministére de l'Industrie, "**de la petite et Moyenne Entreprise et de la promotion de l'nvestissement, Bulletin d'information statistique de la PME**", n21, octobre 2012.

6- Première conférence nationale sur la lutte contre la pauvreté et l'exclusion," **collectif, thèse promansuscripto"**,2000.

7- Rencontre Nationale évaluative des directions **de l'action sociale et des directeurs de l'emploi des jeunes**, 19-20 Mars2003.

IV. Web Sites:

1-"Macroeconomic Policies and Poverty Reduction"،Capter5،the site has been browsed :https://www.un.org, dated 2020/06/05 **,** higher hours17:00.